

تحت الأضواء | تقرير دولي يفضح أكذوبة | تحليل | أخبار | بن كيران يشرعن الدخول لحكومة تشبه «هيضورة الهداوي»

بعد عدة تهديدات مسبقة (...)، يُشار مرة أخرى إلى أفق يناير من السنة القادمة كموعِد محتمل لزيارة الملك محمد السادس الرسمية إلى باريس، إلا أن اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية قد يعرّض هذا الموعد مجدداً للتأخير أو التعطيل..

س.ي

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965



الأسبوعية

المؤسس:
مصطفى العلوي

لالة (هم) نادية

الوزيرة «لالة نادية».. لقب سبق أن أطلقه رئيس مجلس النواب الطالب العلمي على وزيرة المالية نادية فتاح، في معرض صراع مكشوف حول هذه الحقبة بين «البام» والأحرار.. وبينما كانت الأنظار موجهة إلى فوزي لقجع، تواصلت الحرب حول «أم الوزارات الجديدة» في أفق الانتخابات المقبلة، ليطرح السؤال عن خلفيات هذا الصراع المحموم الذي جعل هذه الوزارة تحظى بأهمية تفوق أهمية أم الوزارات الحقيقية، أي وزارة الداخلية، أو حتى رئاسة الحكومة (...).

تفاصيل أخرى داخل العدد

تقرير | السياسة في استنزاف الزمن الوطني | متابعات | رهانات الإصلاح وتحديات التنزيل | البرامج الانتخابية للأحزاب بين

بين أحداث سبتة و«جيل Z».. كيف تسببت



بين
السطور

بقلم: الطيب العلوي



المالية للأهم..

منذ عهد حكومات «يا حسرة»، التي كانت مكونة من شيوخ السياسة، المعروفين والغير معروفين.. وزراء بالجلال لا وجود لأسمائهم في كشوف لجان المراقبة على كل حال، لأنهم ليسوا إلا نخبة من كبار المفكرين الأوفياء للنظام، لا يهمهم لا المال ولا الأجر، فأحرى المصالح والصفقات (...). إلا وزارة المالية وحدها التي كان صاحبها دوماً ذا شأن..

وقد نذكر مثلاً أياماً كان فيها رئيس المجلس الأعلى، أحمد باحنيني رحمه الله، وبعد أن أصبح وزيراً أولاً، وبينما هو ينزل إلى الشارع بطربوشه ولباسه المتواضع، يده في يد زوجته اليونانية، كان الناس يرون في نفس الوقت وزير المالية المأمون الطاهري، يفضل الجلوس في فندق باليما قبل أن يذهب إلى الوزارة، والمارة يشاهدونه ينزل من سيارة «كريسلر» الفاخرة مصحوباً بالأقطاب الرباطيين، المفضل الشرقاوي، والرشد مولين، وعبد الفتاح فرج، واللائحة طويلة.. ليفهم المارة بأن الأمر يتعلق باجتماع سياسي، وليفهموا بنفس المناسبة (...). أن وزارة المالية ستصبح يوماً أهم من رئاسة الحكومة..

وهذا هو ما نعيشه اليوم، في خضم الصراع الانتخابي القائم بين «التركتور» و«الحمام» (...). لما ظهرت حتى قبل الانتخابات نوايا كل طرف، وتبين أن المنصب الذي يدور حوله الصراع هذه المرة، ليس هو رئاسة الحكومة، بل وزارة المالية، التي كانت حكراً على الأحرار لما يقارب 20 سنة.. كل هذا بلا شك، لأنه لم يسبق لا للصحافة ولا أي جهة عليا، أن وجهت لوزارة المالية انتقادات مباشرة أو قوية، كما لم نسمع من قبل عن اختلالات في التسيير داخل هذه الوزارة، ربما لأنها هي من تشرف على التفتيش المالي، وليس هناك من يجروء على نشر غسيلها (...). رغم أنها فعليا المسؤولة الأولى عن التوجه الاقتصادي الكلي للبلاد، إذ يتصرف فيها الوزراء والمدراء دون حسيب ولا رقيب..

15 مرشحاً.. الوزراء الذين لم يهربوا
من صناديق الاقتراع

الرباط. الأسبوع



فضل بعض الوزراء في حكومة أخنوش عدم الترشح للانتخابات التشريعية المقبلة خوفاً من التصويت العقابي ضدهم ومن المسألة الشعبية، خاصة وأن الترشح بمثابة تقييم لعملهم الحكومي أمام الناخبين. وقد وجد الوزراء الراضون للترشح أنفسهم أمام انتقادات كثيرة من قبل هياكل أحزابهم بسبب خوفهم من دخول المعركة الانتخابية، وعضوية البرلمان، حيث ترشح فقط 15 وزيراً ينتمون للأحزاب الثلاثة المشكلة للأغلبية.

وحسب المعطيات المتداولة، فقد ترشح 15 عضواً في الحكومة للانتخابات المقبلة، حيث يضعهم الترشح أمام رهان صعب واختبار مع المواطنين ومدى نجاح القطاعات التي يشرفون عليها، ويشارك حزب الأصالة والمعاصرة بستة وزراء في الانتخابات، في مقدمتهم فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، التي ترشح في مراكش، وعبد اللطيف وهبي، وزير العدل في دائرة تارودانت الشمالية، ومحمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل في دائرة

الرباط المحيط، وعز الدين الميداوي وزير التعليم العالي في دائرة الرحامنة، وأديب بن إبراهيم، كاتب الدولة، في دائرة الرباط شالة، وهشام صابري كاتب الدولة في دائرة بني ملال. أما حزب الأحرار، فيشارك بخمسة وزراء، من بينهم مصطفى بانتاس، الذي يترشح في دائرة سيدي إفني، وأحمد البوارى، وزير الفلاحة والصيد البحري في المنافسة بدائرة وزان، وكريم زيدان المكلف بالاستثمار، في دائرة اليوسفة، ولحسن السعدي، كاتب الدولة في

الصناعة التقليدية في دائرة تارودانت الشمالية، وزكية الدريوش، وكيلة اللائحة الجهوية للحزب بجهة سوس ماسة. وبالنسبة لحزب الاستقلال، فيشارك بأربعة وزراء، نزار البركة، وزير التجهيز والماء، الذي يترشح في دائرة العرائش، رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة في دائرة بنسليمان، عبد الصمد قيوح، وزير النقل في دائرة تارودانت الجنوبية، ثم عمر احجيرة، كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية في دائرة وجدة أنجاد.

«العدل والإحسان» لن تصوت
لحزب العدالة والتنمية

الرباط. الأسبوع

في منظومة سياسية لا تملك فيها المؤسسات المنتخبة القرار السياسي الفعلي، ولا تفضي فيها الانتخابات إلى تداول حقيقي على السلطة، مع استمرار التضييق على الحريات وغياب شروط المنافسة الحرة والعدالة ومنع واعتقال ومتابعة المعارضين والفاعلين..

وحسب جماعة «العدل والإحسان»، فإن المقاطعة ليست انسحاباً من الشأن العام، وإنما «رفض لانتخابات لا تمكن الشعب من امتلاك قراره السياسي، واختيار لنضال متواصل من أجل الحرية والكرامة والحكم الرشيد، وفتح أفق سياسي جديد يقوم على إرادة شعبية حرة ومؤسسات منتخبة ذات صلاحيات فعلية».

بخلاف الاعتقاد السائد بأن أعضاء «العدل والإحسان» سيصوتون على حزب العدالة والتنمية (...). كشفت الجماعة عن مقاطعتها للانتخابات التشريعية المقبلة، لكونها ترى أن صيغتها الحالية لن تنقل المغرب إلى «أفق ديمقراطي وحرية والعدل»، داعية المواطنين إلى مقاطعتها. وقالت الجماعة أن الانتخابات في صيغتها الحالية ظلت تسهم في «تجدد وتغول الاستبداد والفساد»، مما أدى إلى عزوف شعبي واسع، معتبرة أن «جوهر الأزمة يكمن

بنعبد الله يحدد موعد
اعتزاله السياسي

الرباط. الأسبوع

كشف نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، عن قرب اعتزاله العمل السياسي والتخلي عن المسؤولية الحزبية بعد الاستحقاقات الانتخابية الحالية. وقال بنعبد الله أن علاقته بالحزب ستبقى سارية في عروقه حتى بعد الرحيل، مثل العديد من القنادات السابقة التي راكمت عقوداً من النضال وما زالت مرتبطة بالعمل السياسي وتحضر لقاءات الحزب.



بنعبد الله

بنسعيد يقطع
جبل الوصل
مع «الحمامة»

الرباط. الأسبوع

قال المهدي بنسعيد، عضو القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة، أن حزبه لا يفكر في أي تحالف مسبق مع حزب التجمع الوطني للأحرار. وأبد بنسعيد موقف منسقة الحزب فاطمة الزهراء المنصوري، بعدم التحالف مع حزب الأحرار في حال احتلاله للصدارة خلال الانتخابات المقبلة، مشيراً في نفس الوقت إلى عدم وجود أي خلاف أو تنافس بين المنصوري وفوزي لقجع داخل «البام»، حيث أن العمل يتم بشكل جماعي من أجل المشروع الذي تأسس عليه الحزب.

وبخصوص الاسم المرشح لرئاسة الحكومة المقبلة في حال حصول «البام» على الصدارة، يرى بنسعيد أن الموضوع دستوري من اختصاص صلاحيات الملك، لكنه يظل طموحاً مشروعاً لأي عضو في المكتب السياسي، وقال أن الهدف الأساسي بالنسبة للحزب يتمثل في تحقيق صدرة الانتخابات ثم الانتقال للحديث عن الطموحات الشخصية المتعلقة برئاسة الحكومة.



بنسعيد

ما فني

عرفت مدينة العرائش ليلة صاحبة على إيقاع الطبال والغيط، حتى ظن السكان أن الأمر يتعلق بعرس كبير (...). إلا أن حقيقة هذا الضجيج كانت قادمة من المقر الجديد لحزب الأصالة والمعاصرة، والذي تم افتتاحه على يد زينب السيمو، ابنة البرلماني محمد السيمو، التي فضلت ضوضاء التعارج على الميكروفون الخطابي للترويج لحملتها.

أشارت تصريحات لحسن السعدي، عضو المكتب السياسي لحزب «الحمام»، بشأن ما وصفه بـ«الفرماج الفاسد»، موجة تساؤلات حول ما إذا كانت النيابة العامة ستتحرك للتحقق من مضمون كلامه، خصوصا وأن حديثه تضمن إشارة صريحة إلى بيع مواد غذائية غير صالحة الاستهلاك للمواطنين، وهي معطيات قد تكتسي طابعا قانونيا إذا كانت فعلا قائمة على وقائع محددة.

دافع حزب العدالة والتنمية، على لسان إدريس الأزمي، عن تجربة الأبنك التشاركية، التي تسمى في بلدان أخرى بالأبنك الإسلامية، وأكد خلال تقديم البرنامج الانتخابي لحزبه، بداية الأسبوع الجاري، أن التجربة لها مبرراتها، بحيث أن 90 في المائة من مخاطر هذه الأبنك لم يكونوا منخرطين في أي أبنك أخرى (...).

لم تتسرب أي معطيات عن ظروف تكليف منظمات أجنبية بالسعي وراء إعطاء تفسير آخر لأحداث سبتة من خلال إدخال القضاء على الخط وتوجيه التهمة لمسؤولين كبار (...). وهو ما خدم بسرعة أصواتا معادية (...).

قررت وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح العلوي فتح باب الترشح لتولي أربعة مناصب إدارية متميزة داخل الوزارة، منها منصب مدير الدراسات والجبايات والتعاون الدولي، مدير نظم المعلومات، مدير المساطر والشراكة وتسوية المنازعات، ومدير الموارد، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات، خاصة التوقيت وتنوع المديرين المركزي، والمرحلة الانتخابية الحالية.. فهل يسعى حزب الأحرار إلى توسيع نفوذه في قطاع المالية قبل مجيء الحكومة المقبلة؟

حضر منير القادري، شيخ الزاوية القادرية البودشيشية، للجمع العام السنوي لفريق نهضة بركان، الفريق المقرب لفوزي لقجع بصفته رئيسا سابقا للنادي.. ويشغل الشيخ منير منصب نائب رئيس النادي حيث يدعم الفريق البرتغالي منذ سنوات، خاصة عندما كان لقجع على رأس المكتب المسير للنادي.



تقرير دولي يفضح أكوذوبة التعليم ومدارس الريادة في المغرب

الرباط الأسبوع

18 نقطة في فهم القراءة، و 10 نقاط في الرياضيات، و 7 نقاط في العلوم مقارنة مع دورة 2022.

ويؤكد التقرير وجود فجوة بارزة بين مستوى التحصيل لدى التلاميذ المغربية ومتوسط الأداء المسجل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ تظل هذه النسب منخفضة مقارنة بمتوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي يتجاوز 65 في المائة إلى 74 في المائة في المجالات المعنية، كما تشير الإحصائيات إلى تراجع النتائج مقارنة مع سنة 2018، حيث انخفضت نسبة القراءة بـ 38 نقطة، وفي العلوم بـ 19 نقطة، بينما سجلت الرياضيات تراجعا بـ 13 نقطة. وأفاد التقرير أن 36 في المائة من مدراء المدارس يرون بأن النقص في أطقم التدريس يعيق عملية التعليم، وهي نسبة أقل من تلك المسجلة سنة 2022، والتي بلغت 56 في المائة، إلى جانب 69 في المائة من المديرين يعترفون بوجود نقص في المواد التعليمية، بينما أفاد 52 في المائة بوجود نقص في البنية التحتية.

وتضع النتائج الدولية وزارة التربية الوطنية والوزير سعد برادة، في موقف حرج، بعدما صرح في خرجاته الحزبية بتحسين مدارس الريادة، وتطور مستوى التلاميذ، ما يعيد المدرسة العمومية إلى الوراء ويضع البرامج والإصلاحات والوعود أمام سؤال الإصلاح.. فماذا تحقق فعلا على أرض الواقع؟ وما الإضافة التي منحتها مدارس الريادة في ظل استمرار هذا المستوى المتدني من المهارات والتعلمات؟

في هذا السياق، انتقد خالد الصمدي، الوزير السابق المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بلاغ وزارة التربية الوطنية الصادر بشأن نتائج التلاميذ المغربية المشاركين في

كشف تقرير دولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فشل حكومة أخنوش في قطاع التعليم ومشروع مدارس الريادة، بعد نشره نتائج البرنامج الدولي لتقييم التلاميذ/ PISA 2025، التي أكدت استمرار الصعوبات التي يعاني منها التلاميذ في اكتساب المهارات في الرياضيات والقراءة والعلوم.

وحسب التقرير، فإن مستوى التلاميذ في المؤسسات التعليمية المغربية، والذين أعمارهم 15 سنة، أقل من المتوسط في القراءة والرياضيات، حيث لم يتمكنوا من بلوغ المستوى الثاني الذي يعد الحد الأدنى للكفاءة الضرورية لاستخدام المعارف والمهارات في الحياة اليومية، مسجلا تراجع التقييم مقارنة بدورة 2022 في مادتي الرياضيات والقراءة.

وجاء في المؤشر أن 73.2 في المائة من التلاميذ المغربية لا يبلغون الحد الأدنى من الكفايات في المجالات الثلاث، مقابل 0.1 في المائة فقط ممن يصنفون ضمن المتفوقين في واحد على الأقل منها، حيث لم تتجاوز النسبة 23 في المائة في العلوم، و 16 في المائة في الرياضيات، و 13 في المائة في القراءة، ما يعني أن حوالي 87 في المائة يوجدون دون مستوى الكفاءة الأساسي في القراءة.

فقد حصل المغرب على 321 نقطة في فهم المقروء، و 355 نقطة في الرياضيات، و 358 نقطة في العلوم، و 374 نقطة في التفكير الحاسوبي. يقول تقرير PISA - وهي مستويات تضعه في ذيل الترتيب الدولي، خصوصا في القراءة التي احتل فيها المغرب المرتبة 86 من أصل 89 نظاما تعليميا شملها التقييم، إذ فقد المغرب

التقييم الدولي 2025، والذي أشارت فيه إلى أن عينة التلاميذ المشاركين في التقييم، المنتهين إلى التعليم الثانوي الإعدادي، لا تضم تلاميذ مدارس الريادة.

وأوضح خالد الصمدي أن المؤسسة الدولية التي أنجزت التقييم، لا تقوم هي باختيار التلاميذ الذين يمثلون دولتهم في هذا التقييم الدولي، وإنما الوزارة المعنية في كل بلد هي التي ترشح من تراه مناسبا، بل وتهيئهم وتحضرهم مسبقا للمشاركة في هذا التقييم، متسائلا عن السبب الذي منع الوزارة من إشراك تلاميذ مدارس الريادة الذين يتفخرون بهم، واعتبر الوزير، في أحد تصريحاته، أنهم أحسن من تلاميذ التعليم الخصوصي، متسائلا: أليس المشاركون في هذا التقييم تلاميذ مغاربة كان من حقهم أن يستفيدوا من مدرسة مغربية منصفة وذات جودة، وهذا تقييم لمستواهم في التعليمات الأساس، أم أن الوزارة - ببلاغها هذا - تتبرأ من تلامذتها الموجودين حسب ما يستفاد من هذا البلاغ في مدارس الهامش وهم بالملايين، لأنهم «حشموها بها» في هذا التقييم الذي كشف المستور، وأنها مسؤولة فقط عن تلاميذ بعينهم في مدارس بعينها؟

وقال الوزير السابق أن إشراك تلاميذ مدارس الريادة كان من شأنه أن يتيح اختبار نتائج هذا المشروع الإصلاحي في تقييم دولي بدل استبعادهم من العينة، متسائلا أيضا: لماذا راهنت الوزارة على الجواد الخاسر وتركت الجواد الرابع؟ هل المانع هو الخوف والارتباك وفقدان الثقة في المشروع، أم تأكدها المسبق بالنتيجة المتوقعة؟ قبل أن يختم موقفه بالقول: «إنه عذر أكبر من الزلّة» بخصوص التبريرات المقدمة بشأن طبيعة العينة المشاركة في التقييم الدولي.

المغرب يقتني الصواريخ الأمريكية في ظرفية دولية حساسة

الرباط. الأسبوع

راجمات HIMARS مغربية بوصفها «on contract»، أي ضمن المنظومات المتعاقد عليها.

وتتضمن الوثيقة ترتيبات تقنية ولوجستية مرتبطة بفحص المنظومات واختبارها وصيانتها والمحافظة عليها قبل استكمال مسار التسليم، فضلا عن مهام الدعم الفني مرتبطة بالمغرب. وتأتي هذه المستندات بعد أن كانت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية قد أعلنت، في 11 أبريل 2023، عن موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على صفقة بيع عسكرية محتملة للمغرب تشمل 18 راجمة HIMARS M142، بقيمة إجمالية تقديرية تصل إلى 524.2 مليون دولار.

ولا تقتصر الصفقة على منصات الإطلاق، بل تشمل كذلك 40 صاروخا تكتيكيا M57 ATACMS، قادرة على تنفيذ ضربات دقيقة بعدة المدى تصل إلى نحو 300 كيلومتر، إلى جانب 36 صاروخ M31A2 GMLRS و36 صاروخ M30A2 GMLRS، فضلا عن عربات ومعدات اتصالات ودعم وتجهيزات مرتبطة بتشغيل المنظومة. ومن شأن إدخال منظومة HIMARS وذخائر ATACMS إلى ترسانة القوات المسلحة الملكية أن يعزز قدراتها في مجال المدفعية الصاروخية بعدة المدى والضربات الدقيقة، بالنظر إلى مرونة المنصة وإمكانية تشغيل أنواع مختلفة من الذخائر الصاروخية.

وبذلك تدخل صفقة HIMARS المغربية مرحلة متقدمة ضمن مسار اقتناء واحدة من أبرز منظومات المدفعية الصاروخية الأمريكية، في إطار الشراكة العسكرية والاستراتيجية القائمة بين الرباط وواشنطن.

كشفت وثائق أمريكية مرتبطة ببرنامج منظومات المدفعية الصاروخية، عن مستندات بشأن صفقة راجمات HIMARS M142 الموجهة إلى القوات المسلحة الملكية المغربية، في إطار برنامج التحديث المتواصل للقدرات الدفاعية للمملكة.

وتشير وثيقة أمريكية مرتبطة بخدمات الدعم والتخزين والفحص لمنظومات HIMARS وMLRS، إلى إدراج المغرب ضمن متطلبات السنة المالية الأمريكية 2027 (FY2027)، مع التنصيص على 10



مجلس بوعياش يجند 3000 إطار لمراقبة الانتخابات

الرباط. الأسبوع

ملاحظا وملاحظة من أعضائه، إلى جانب 2023 شخصا يمثلون جمعيات مغربية، للقيام بالملاحظة المستقلة والمحايدة في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

وحسب المجلس، فإن العملية ستعرف مشاركة وفود تمثل 20 هيئة ومنظمة غير حكومية دولية وإقليمية، و200 ملاحظ وملاحظة ينتمون لمؤسسات وشبكات وطنية تعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والاتصال السمعي البصري، والبحث والدراسة في مجال الديمقراطية، وهيئات دبلوماسية معتمدة بالمغرب.



كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تعبئة أزيد من 3000 من الملاحظين، و26 جمعية غير حكومية ومؤسسة وطنية و30 هيئة ومنظمة دولية، لمواكبة العملية الانتخابية يوم اقتراع 23 شتبر الجاري. واعتمد المجلس 783

أبناء الأعيان عرسان الانتخابات.. «سعدت اللي عندو باه في الحزب»

الرباط. الأسبوع

من أكبر المحظوظين في الانتخابات الحالية التي عرفت صراعات حول التزكيات، أبناء الأعيان، الذين عادوا من جديد إلى الواجهة الانتخابية ويحظون بالامتياز في الترشيحات عبر لوائح الدوائر الانتخابية أو الجهوية.

ويرى بعض المحللين أن ترشيح أبناء الأعيان ظاهرة مرتبطة بالبنية الاجتماعية والسياسية للنخب الحزبية منذ عقود طويلة، بسبب طبيعة نشأة التنظيمات السياسية التي بنيت على العائلات والأعيان والقبايل والمناطق، والتي كان لها دور في تدبير الشأن المحلي. والواقع أن ظاهرة أبناء الأعيان لا تقتصر على حزب معين أو نخبة سياسية معينة، أو أحزاب الإدارة، بل تشمل أحزابا يسارية وأخرى ذات مرجعية إسلامية وأحزاب صغيرة تعتمد على الشبكات العائلية في الاستقطاب. وتعرف الانتخابات الحالية مشاركة أبناء العديد من البرلمانيين والسياسيين البارزين، الذين فضلوا الدفع بأبنائهم خلال الاستحقاقات الانتخابية الحالية بهدف اكتساب التجربة والحصول على مناصب، أو تعيينهم في مؤسسات أو الظفر بمسؤوليات داخل قطاعات وزارية وحكومية.

قانون الجنسية يضع علاقات مدريد والرباط على المحك

الرباط. الأسبوع

يبدو أن البرلمان الإسباني في ظل سعيه إلى التصويت على مشروع قانون يتعلق بمنح الجنسية الإسبانية للصحراويين من ضمنهم عناصر تابعة لجهة البوليساريو، سيضع العلاقات الدبلوماسية بين مدريد والرباط على كف عفريت.

فتصويت البرلمان الإسباني على مشروع هذا القانون، الذي يبقى نقطة خلاف بين المغرب وإسبانيا، خاصة وأنه يحظى بدعم الأحزاب اليمينية المؤيدة للبوليساريو، قد يعطي للعناصر الانفصالية فرصة للمشاركة في القرارات الصادرة عن الحكومة والبرلمان ضد المصالح المغربية.

ويمنح القانون الجنسية للصحراويين الذين ولدوا في الصحراء المغربية عندما كانت تحت الاحتلال الإسباني، حتى لو كانوا غير مقيمين فوق التراب الإسباني.

ضحايا «المسيرة الكحلة» يحاكمون مسؤولي الجزائر

الرباط. الأسبوع

يعتزم ضحايا «المسيرة الكحلة» الذين طردتهم الجزائر في سنة 1975، اللجوء إلى القضاء الدولي قصد متابعة المسؤولين الجزائريين عن انتهاكات الماضي. وفي بيان له، أعلن التجمع الدولي لدعم العائلات المطرودة من الجزائر، عن استمرار الترافع الحقوقي أمام الهيئات والمؤسسات الدولية، حيث يسعى إلى التحرك على مستوى بعض المحاكم المختصة قصد مباشرة إجراءات قضائية ضد المسؤولين الجزائريين.

وتهدف هذه الخطوة إلى تسليط الضوء على قضية المطرودين في القضايا الحقوقية والقضائية الدولية، قصد المطالبة بالاعتراف بالانتهاكات التي تعرض لها الضحايا، وجبر الأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم، وتعويضهم عن الممتلكات التي نزعها النظام الجزائري منهم.

وسبق أن تقدم التجمع بشكوى قانونية إلى المقرر الأممي المعني لحقوق الإنسان والمهاجرين، بتنسيق مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، قصد تسليط الضوء على القضية وسلك الآليات الحقوقية والقانونية الدولية.

أبو الغالي يعود من بوابة الانتخابات

الرباط. الأسبوع

بعد ابتعاده عن السياسة وحزب الأصالة والمعاصرة بسبب تجميد عضويته، عاد صلاح الدين أبو الغالي إلى الواجهة من جديد، عبر حضور اللقاءات التواصلية مع ساكنة منطقة مديونة بالدار البيضاء لدعم الحزب.

وبعدما اجتمع مع بعض المنتخبين الحاليين، قرر أبو الغالي ارتداء قميص المناضل لدعم مرشحي الحزب خلال الحملة الانتخابية الحالية. عودة أبو الغالي، القيادي السابق في «البام»، للنضال الميداني مع مرشحي حزبه رغم خلافه مع بن الضو، تفيد بأن الرجل تلقى الضوء الأخضر من فوزي لقجع لرفع الحظر المفروض عليه، قصد تمكينه من الترشح خلال الانتخابات الجماعية، خاصة وأنه يتراس جماعة مديونة.



بلغازي.. هل ينجع التاريخ النضالي في معالجة مشاكل الواقع ؟

الرباط. الأسبوع

المباشر لمستحقه، وتخفيف العبء الضريبي على الطبقة المتوسطة، موضحا أن الحزب يقترح برنامجا وطنيا لتشغيل الشباب يحفز فيه المقاولات، ويشجع مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتكوين للولوج إلى سوق الشغل، مضيفا أن حزبه يضع التعليم في صلب اهتماماته عبر تقوية المدرسة العمومية، وتحديث المناهج التعليمية وربط التعليم بسوق الشغل. وتأهيل البنيات التحتية وربط التعليم بسوق الشغل. أما على مستوى الصحة، فقد كشف الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال، أن الحزب يقترح تقديم خدمات صحية للمواطن في المستوى، من خلال تقليص آجال المواعيد والانتظارات، وتعزيز المستشفيات العمومية بالأطر والتجهيزات وتوسيع الاستفادة من التغطية الصحية، وتقديم العلاج للمواطن في الوقت المناسب، مشيرا إلى ضرورة تقليص الفوارق بين الجهات وتنمية العالم القروي وضمان الخدمات الأساسية للمواطنين أينما كانوا.



أكد أحمد بلغازي، الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال، وواحد من كبار المرشحين في دائرة الخميسات، أن حزبه لا يؤمن بالمقاعد، بل يمارس السياسة من أجل الوطن، وتوعية وتأطير المواطنين، وبناء الدولة والمؤسسات، وتقديم مجموعة من الشباب على مستوى الدوائر الانتخابية، واللوائح الجهوية.

وقال بلغازي، الذي يجز وراءه إرثا سياسيا كبيرا منذ الخلاف مع حزب الاستقلال، أن الأولويات في برنامج حزبه الانتخابي، التركيز على القدرة الشرائية والقطع مع الغلاء الذي يثقل كاهل الأسر المغربية وحماية أسعار المواد الأساسية، ومحاربة الاحتكار والمضاربة، بالصرامة وتوجيه الدعم

كواليس الأخبار

الأحزاب تتهاافت على العالم الافتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي

الرباط. الأسبوع

في ظل السباق الانتخابي، تتهاافت الأحزاب على استغلال المنصات الرقمية بهدف الترويج لخطابها وتحقيق الانتشار والوصول إلى شريحة كبيرة من المواطنين، خاصة الشباب. وحسب إحصائيات «ميكا»، فإن الأحزاب الكبرى تصرف الملايين في منصات التواصل الاجتماعي بهدف الترويج للخطاب السياسي والتسويق الانتخابي، وقد تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار قائمة المصاريف والإعلانات الرقمية، حيث صرف ما مجموعه 883 ألف درهم على 254 إعلانا، تشمل الحساب الرسمي للحزب، والبرنامج الانتخابي وحساب آخر. وبلغت مصاريف حزب الأصالة والمعاصرة في المنصات الرقمية، 71 ألف درهم مقابل 271 إعلانا، بينما صرف حزب الاستقلال 58 ألف درهم على 44 إعلانا، في حين تصرف الأحزاب الأخرى المنافسة مبالغ أقل بكثير، حيث تعتمد كثيرا على صفحاتها أو صفحات أمانئها العامين من أجل التسويق.



الرقمي، مثل العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والحركة الشعبية. يبدو أن المعركة الانتخابية انتقلت من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، من أجل الوصول إلى شريحة كبيرة من المواطنين بهدف إيصال البرامج والوعود الانتخابية وصور المرشحين، واستقطاب المتعاطفين للمشاركة في الحملات الانتخابية التطوعية.

وأخيرا.. إطلاق برنامج وطني لتفتيش ظروف تشغيل حراس الأمن الخاص

الرباط. الأسبوع

أعلن يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل، عن إطلاق البرنامج الوطني لتفتيش ظروف عمل حراس الأمن الخاص،



السكوري

وقال: «إن الهدف من البرنامج هو احترام قانون الشغل وتحسين ظروف اشتغال هذه الفئة، عبر ثلاثة محاور أساسية: زيارات تفتيشية للتحقق من احترام مدة العمل، وتعريف المشغلين والأجراء بمضامين المادة 193 الجديدة ومعالجة الصعوبات، والانتقال من معايينة المخالفات إلى منعها وتصحيح الممارسات ونشر ثقافة احترام القانون».

ويهدف هذا البرنامج إلى تشخيص وضعية القطاع في مجالات مدة العمل والأجر والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية، مع توحيد منهجية المراقبة وتعزيز التنسيق بين المصالح الجهوية والإقليمية.

اليساريون يحلمون بتصدر نتائج الانتخابات

الرباط. الأسبوع

يرى عبد السلام العزيز، الأمين العام لفيدرالية اليسار، أن حزبه «قادر على الفوز في الانتخابات التشريعية لو كانت نزيهة وشفافة وبعيدة عن التلاعبات»، وقال أن أهم خطوة هي محاربة الفساد وإرساء نظام يعتمد على النزاهة والشفافية، والتصدي للفساد الذي يستنزف 5 في المائة من الناتج الداخلي. وكشف تحالف فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد، عن برنامجهما الانتخابي الذي يركز على ثلاث تحولات أساسية، تتمثل في الانتقال من تمركز السلطة إلى دولة المؤسسات والملكية البرلمانية، ومن اقتصاد الريع والاحتكار إلى اقتصاد الإنتاج، ومن مجتمع الهشاشة والإقصاء إلى المساواة الفعلية.

ويقترح التحالف تعزيز الفصل بين السلط وتوسيع صلاحيات البرلمان والحكومة، إلى جانب ضمان استقلال القضاء وصيانة الحريات، وتفعيل آليات مكافحة الفساد وتضارب المصالح واسترجاع الأموال المنهوبة.



العزيز

هل تنتهي حقبة الأحرار في وزارة الفلاحة ؟

الرباط. الأسبوع

تعتبر وزارة الفلاحة والصيد البحري من الوزارات الأساسية والسيادية بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي ترأسها لأكثر من 30 سنة رغم تعاقب العديدة من الحكومات منذ عهد الوزير الأول إدريس جطو. وسكون أخنوش أمام مهمة صعبة للحفاظ على وزارة الفلاحة خلال الحكومة المقبلة في حالة تصدر حزب الأصالة والمعاصرة للانتخابات، خاصة وأن قياداته تعترز سحب الوزارة من حزب «الحمامة» ومنافسته عليها، بعد تصريح قيادة الأحرار بحرمان لقع من وزارة الاقتصاد والمالية. وستكون وزارة الفلاحة من أهداف «البام»، الذي يسعى إلى قطع الاحتكار، ومنع الأحرار من الاستمرار في تدبير القطاع الفلاحي، الذي عرف اختلالات كثيرة في تنزيل «المخطط الأخضر» والانتقادات التي رافقته. وشكلت تصريحات أحمد التويزي، القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة، إشارة واضحة لسحب وزارة الفلاحة من حزب الأحرار في حالة قيادة حزبه للحكومة، خاصة بعد تصريح القيادية فاطمة الزهراء المنصوري التي أبدت عدم رغبتها في التحالف مع «الحمامة». وتعتبر وزارة الفلاحة من الوزارات الواسعة الانتشار في العديد من المجالات والقطاعات الإنتاجية، ومرتبطة مع العديد من الهيئات المهنية والجمعيات الوطنية، ما يجعل حزب الأحرار يستفيد من خلالها في ضم العديد من الأسماء والمهنيين إلى صفوفه، وتقوية حضوره في العالم القروي.

الحز على فيلا العطوانى في عز حملته ضد آيت منا

الرباط. الأسبوع

في ظل الحملة الانتخابية التي يقودها حزب الأصالة والمعاصرة بمختلف الجهات، صدر قرار قضائي يقضي بعرض فيلا أمين العطوانى، مرشح «التركتور» في مدينة المحمدية، للمزاد العلني يوم 16 شتنبر، أي قبل أسبوع من موعد الاقتراع.

وجاء هذا القرار ليصدم المرشح «البامي» الذي يستعد لخوض حملته، ويصدم معه رفقاءه (...)، بعدما قررت المحكمة الابتدائية عرض الفيلا «اللي هناك» للبيع، لفائدة شركة تنشيط في مجال العقار (...).

قدرت الخبرة قيمتها المالية بـ 280 مليون سنتيم، بينما قيمتها الحقيقية أكثر من ذلك، والكل يعرف قانون اللعبة (...).

ولم يعجز هذا الحز طبعاً على وقف طموح ابن رجل الأعمال والبرلماني التجمعي السابق، محمد العطوانى، في مواجهة هشام آيت منا مرشح الأحرار وسعيد التلاوي مرشح الحركة الشعبية والمهدي مزواري مرشح الاتحاد الاشتراكي.



العطوانى

وزيرة سابقة:

«واش حنا عساسة بالكونترا» ؟

الرباط. الأسبوع

وأضافت الحيطي: «مليار يورو ديالاش؟ واش مشات باش نبنو مصانع فالمنطق اللي كيهربو منها الشباب؟ لا مشات فالحواجز، الأسلاك، والمقاربة الأمنية»، موضحة أن «المغرب دولة ذات سيادة، وماشي جوندارم تحت الطلب ديال أوروبا. الدبلوماسية ديالنا قالتها شحال من مرة، ولكن خاص التطبيق فاليدان»، ودعت إلى القطع مع هذه السياسة التي تنظر للنتيجة وتترك الأسباب، وتفعيل استثمارات حقيقية في المغرب العميق، متسائلة: «واش كتحبلو نكونو غير حراس لرفاهية أوروبا بينما ولادنا كيموتو فالبحر؟».



الحيطي

تساءلت الوزيرة السابقة حكيمة الحيطي عن مصير أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة لمكافحة الهجرة غير النظامية، وضبط المغرب لحدوده، وقالت في تدوينة لها: «أحي نتكلو فالمعقول اللي بزاف كيهربو منو.. من 2001، الاتحاد الأوروبي وإسبانيا خسرو أكثر من مليار يورو كتمويلات باش المغرب يضبط الحدود ديالو، وغيزيدو 190 مليون يورو أخرى حتى لـ 2027».

بوعي وبوضوح وليس بتنتع أو ضرب للهيئات أو خدمة لمصالح فردية، وطرحت بشروط، أي بالتزامات من بينها: أن تقرها الجمعية والهيئات وليس الأفراد، وأن تلزم هيئاتنا بأن يكون التوقف عن تعليق الخدمات والرجوع للعمل مؤقتا ومرحليا، وأن يكون محددا في الزمان ومبنيا على برنامج تعبوي مهني وقانوني لجميع المحامين. وختم النقيب قائلا: «الشجاعة المهنية الحقيقية هي القدرة على اتخاذ القرار الذي يخدم الهدف حتى ولو كان مخالفا للمزاج العاطفي للجمهور، ولا أرى أن استمرار تعليق العمل اليوم سيحقق الهدف أم لا».

يتطلب فرض الاعتبار في حساباتنا، وواجب تقدير العلاقة بين الوسيلة نفسها وتحقيق الهدف المركزي، وقال: «من هنا علينا التفكير ألف مرة للبحث عن وسائل تناسب مرحلة نزول القانون للتطبيق، وهي مرحلة تختلف عن مرحلة التفكير فيه وفي عرضه كمشروع، وفي مناقشته داخل المؤسسات ومن طرف الرأي العام ومن طرف المعنيين به، كما أنه علينا الأخذ بالاعتبار الدينامية المهنية وميزان القوة».

وحسب الجامعي، فإن فكرة الرجوع للعمل طرحت



الجامعي

وجه النقيب عبد الرحيم الجامعي، رسالة إلى هيئات المحامين وعموم المحامين، يدعوهم فيها إلى عودة مؤقتة إلى المحاكم مشروطة وفق أجندة، مع التمسك بالمطالب المهنية والرافع والحوار.

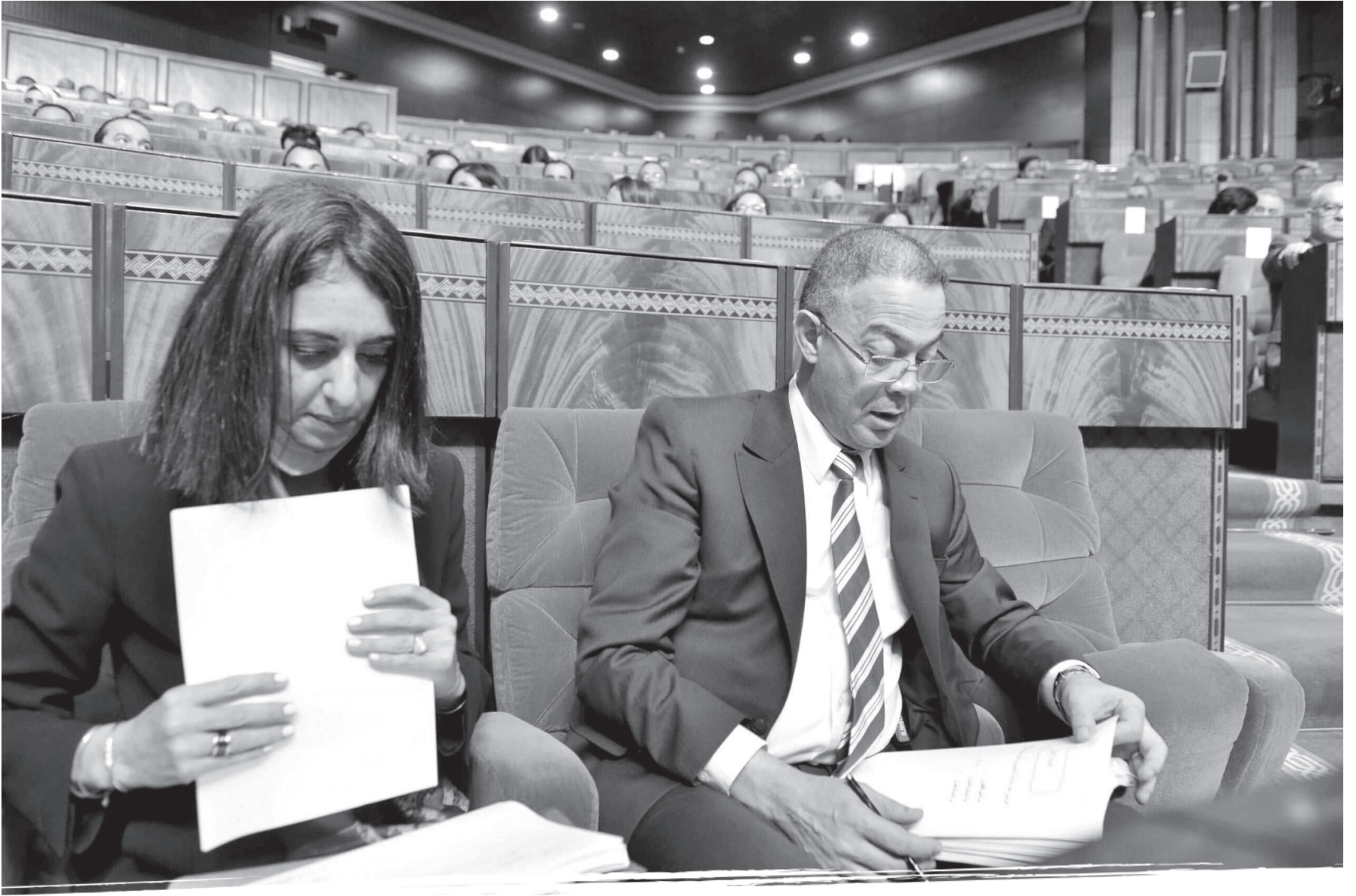
واعتبر الجامعي أنه بعد نشر القانون 66.23، لم تعد الوسيلة الاحتجاجية بتعليق العمل والخدمات بالمحاكم، مناسبة وقوية، ولا يمكن أن تصمد أمام المرحلة الجديدة، لأن استمرار تعليق العمل بعد نشر القانون ودخوله مجال التطبيق والتنفيذ، أصبح واقعا جديدا

الجامعي يدعو

المحامين إلى عودة

مشروطة للعمل

الرباط. الأسبوع



خبايا وزارة المالية.. من عبد الرحيم بوعبيد إلى زمن «لالة نادية»

العامة للاقتصاد الكلي أو الماكرو-اقتصادي للبلاد، وبالتالي، فإن من يمسك هذه الوزارة هو من يسير الاقتصاد الكلي للمغرب كيفما يشاء، ويحاول هذا الملف الخوض في تطور وزارة المالية بالمغرب منذ الاستقلال، وكيف أصبحت أهم وزارة؟ إضافة إلى الخوض في بعض خصوصيات وزارة المالية وعلاقة الوزير المكلف بالقطاع بباقي الوزراء، والبروتوكول المتبع أو المفروض عليه في التعامل معهم، إضافة إلى بعض خبايا الوزارة التي يكشفها هذا الملف.

« أعد الملف: سعد الحمري »

في خضم الصراع الانتخابي القائم حاليا بين حزبي التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، ظهرت من الآن نوايا كل طرف على حدة، وبرزت حرب المواقع بقوة.. ولعل أهم منصب يدور الصراع حوله هو وزارة المالية، التي كانت حكرا على الأحرار لمدة 19 سنة، ولا شك أن هذه الوزارة تعتبر أهم قطاع إذا اعتبرنا أنه أصبح طبيعيا أن يكون معظم الوزراء رجال أعمال بالدرجة الأولى، وأن هذه الوزارة هي التي تسيطر الخطوط

بعد تسجيل الانزلاقات المالية الكبرى في أواسط السبعينات وتضخم نسب العجز، سواء في المالية العمومية أو في مجال المالية الخارجية، أدى ذلك إلى فرض سياسة التقويم الهيكلي على المغرب، إذ أصبحت الوزارة عمليا فقط وزارة مالية، أي أن دورها تقني محض على حساب التوجه التنموي، مما عزز فقط من دور الدولة الرقابي، الجزري، الملص من مشاريع التنمية الاجتماعية لتحقيق التوازنات، فانتقل المغرب حينها من منطق

التي أشرف عليها عمليا عبد الرحيم بوعبيد من سنة 1956 حتى سنة 1960، ثم اختفت صفة الوطني بعد ذلك، حيث كان مع الوزير كتاب عامون مكلفون بقطاعات التجارة والفلحة.. هكذا كانت الغاية من ذلك التوجه هي خلق أدوات السيادة النقدية، وفي الآن نفسه الدفع بنموذج للنمو مستقل عن النموذج الكولونيالي الذي ضاعف منه مغادرة المعمرين للمغرب وغياب بورجوازية رأسمالية مغربية تعوض غيابهم، مما فرض على الدولة أن تملأ ذلك الفراغ وأن تلعب ذلك الدور.

بسبب تحدي إعادة بناء الاقتصادات المنهارة في أوروبا والدفع بالنفقات من خلال تدخل الدولة، بغاية تجاوز الانهيارات المسجلة بسبب الحرب، وفي الآن نفسه، خلق الأسباب الميسرة للنمو، فكانت النتيجة هي الجمع بين التوجهين الاقتصادي والمالي في وزارات الاقتصاد والمالية بأوروبا الغربية.

كما حدث نفس الأمر في أغلب البلدان التي حصلت على استقلالها ومن ضمنها المغرب، حيث تم إحداث «وزارة الاقتصاد الوطني والمالية»

كيف أصبحت وزارة المالية أهم وزارة في المغرب؟

لدى وزارة المالية خصوصية كبيرة في جل دول العالم، وقد شهدت تطورا كبيرا في دورها في مختلف حكومات جميع الدول؛ فقد ساد بعد الحرب العالمية الثانية التوجه الكينيزي،

ملف الأسبوع

في إطار إعادة بناء الاقتصادات المنهارة في أوروبا والدفع بالنفقات من خلال تدخل الدولة، بغاية تجاوز الانهيارات المسجلة بسبب الحرب العالمية، كانت النتيجة هي الجمع بين التوجهين الاقتصادي والمالي في وزارات الاقتصاد والمالية بأوروبا الغربية، ونفس الأمر حدث في المغرب، الذي أحدث «وزارة الاقتصاد الوطني والمالية»، برئاسة عبد الرحيم بوعبيد من سنة 1956 إلى 1960، ثم اختفت صفة الوطني بعد ذلك، حيث كان مع الوزير كتاب عامون مكلفون بقطاعات التجارة والفلاحة.. وكانت الغاية من ذلك التوجه هي خلق أدوات السيادة النقدية، والدفع بنموذج للنمو مستقل عن النموذج الكولونيالي.

المخططات الخماسية المحققة للتنمية، كما باشرها عبد الرحيم بوعبيد عبر «وزارة الاقتصاد الوطني» منذ نهاية الخمسينات، إلى منطق مخطط التقويم الهيكلي بتوجيهات إكراهية من مؤسسات مالية تمويلية دولية في نهاية السبعينات والمكلفة بتنفيذ وزارة المالية بخلفية سلطوية. كما لعبت الوزارة على مستوى آخر، حسب الاستراتيجيات المختارة لها، دورا في بروز بعض القطاعات دون غيرها، مثل بروز قطاع صناعة النسيج أو الفلاحة، وهذا أمر سجل حتى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب هاجس النمو الذي جعل وزارة المالية تصاحب بعض الوزارات الأخرى، إما عن طريق تحفييزات ضريبية، أو تفضيلات قطاعية على مستوى مخصصات الميزانية.

وزير المالية في المغرب.. تقاليد عريقة يفرضها عليه أطر الوزارة

رغم أن دورها استراتيجي، فلم يسبق للصحافة أن وجهت لوزارة المالية انتقادات مباشرة أو قوية، كما لم نسمع من قبل عن اختلالات في التسيير داخل هذه الوزارة، ربما لأنها هي من تشرف على التفقيش المالي، وليس هناك من يجرؤ على نشر غسيلها، رغم أنها فعليا المسؤولة الأولى عن التوجه الاقتصادي الكلي للبلاد، إذ يتصرف الوزير والمدراء دون حسيب ولا رقيب، ولم يسبق في تاريخها أن قبل عن وزير مالية انتقادات في التدبير والتسيير، بل إن المسؤولية تلقى على باقي القطاعات، فما هي خصوصية هذه الوزارة؟ وكيف يكون وزير المالية؟ أو كيف يجب عليه أن يتصرف؟ بهذا الخصوص، أفصح فتح الله ولعلو عن بعض من هذا الجانب ضمن مذكراته، حيث يقول: ((بالعودة إلى تحملي مسؤولية وزارة الاقتصاد والمالية، فقد وقفت عند معنى أن تكون تلك الوزارة ذات خصوصية تجعلها نوعا ما مستقلة بذاتها حكوميا. كنت كوزير للاقتصاد والمالية لا أذهب سوى عند الملك والوزير الأول، ومنذ الأيام الأولى لولوجي مكتب الوزير بالوزارة، جاءني والي بنك المغرب محمد السقاط، الذي كان من قبل موظفا ساميا بوزارة المالية (أدركت أنه مبعوث من زملائه مديري المصالح بالوزارة) ليفهمني بلباقة أن طبيعة مهام وزير المالية تجعله لا يذهب قط لزيارة باقي الوزراء، بل هم من يجب أن يزوروه، لأنهم دوما في حاجة إليه للتفاوض معه، وبالتالي، يجب على الوزير أن يبقى دوما في موقف قوة تفاوضيا، أفهمته أنني مدرك لذلك جيدا وسألتزم به))، ويضيف: ((هكذا التزمت فعليا بهذا التقليد، حيث كنت أنتقل إلى مكاتب القصر الملكي كلما دعيت لمقابلة جلالة الملك، وكذا إلى الوزارة الأولى حيث الاجتماعات مع الوزير الأول. لم

الوزارة يجب أن تكون هنا علاقة تناغمية عالية)).

ويضيف ولعلو في هذا الصدد: ((لقد سجل تطور خلال الثلاثين سنة الأخيرة في الرؤية لدور الوزارة، ترجم تقدما فكريا، بسبب التحول المسجل في التمثل السابق الذي كان يعتبر وزارة المالية مكلفة بالإنفاق وبالموارد، أي بتدبير الميزانيات حسابيا فقط، أي أن دورها تقني محض، لكن، برز في العقود الأخيرة مفهوم جديد لدور الوزارة يتحدد في دورها «الماكرو-اقتصادي»، الذي يتجاوز في معناه الميزانيات ويتجاوز المنظور الحسابي المحض إلى الرؤية لذلك التدبير الموازي كآلية حاسمة لخلق شروط النمو المستدام، وحسن توزيع نتائج النمو، مما يمنحه بعدا ماليا واقتصاديا واجتماعيا. هذا يعيدنا إلى إعادة تمثيل دور وزارة مثل وزارة المالية، كما طرح الأمر منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ومحاولة الجواب عن سؤال العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد المالي فيها، أي هل يجب أن تكون وزارة اقتصاد أيضا، أم وزارة المالية فقط؟)).

برز هذا الدور خلال مرحلة الوزير فتح الله ولعلو من طبيعة الحال، وبمعنى أصح: أصبحت وزارة المالية هي التي تضع التوجه العام للدولة على المستوى الاقتصادي، ومنذ سنة 2007، تكلف بملف وزارة المالية فقط وزراء من حزب التجمع الوطني للأحرار.

استمر الوضع على هذا الحال.. إلى أن جاءت حكومة التناوب، حيث أمسك مقاليد وزارة المالية، الاتحادي فتح الله ولعلو، الذي تقلد المنصب لمدة عشر سنوات كاملة، ويقول في هذا الصدد ضمن مذكراته المعنونة بـ«زمن مغربي» ما يلي: ((.. حاولنا بالتالي اتباع هذا التوجه في الشهور الأولى لحكومة التناوب، لأننا كنا ملزمين بتخفيض الإكراهات التي ارتبطت بمرحلة التقويم الهيكلي، من خلال تقليص المديونية الخارجية ثم فيما بعد الداخلية وتقليص العجز، وأن نهتم بالتوازنات في إطار مقاربة ماكرو-اقتصادية، مع استحضار البعد التنموي على المدينتين المتوسط والبعيد، من خلال تغليب الدعم الخاص بقطاعات إنتاجية وتجهيزية (موانئ وطرق..) والاعتناء بالسياحة والسكن الاجتماعي، وأن نوسع، باعتبارنا اشتراكين، من الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وحجم ما يرصد لها في الميزانية العامة (مثلا توسيع مساحة التغطية الصحية)، ولا يمكن تحقيق ذلك كله، طبعاً، بدون أن يكون الوزير مدركاً للآفاق الاستراتيجية التنموي للأمر، وأيضاً بدون التوفر على الأطر الواعية بذلك، المنخرطة فيه عن قناعة والقادرة على تنفيذه بكفاءة مهنية، أي أن علاقة

الوزير
بأطر

أدت الانزلاقات المالية الكبرى في أواسط السبعينات وتضخم نسب العجز، إلى فرض سياسة التقويم الهيكلي على المغرب، فأصبح دور وزارة المالية تقني محض على حساب التوجه التنموي، مما عزز من دور الدولة الرقابي، الزجري، المقلص من مشاريع التنمية الاجتماعية لتحقيق التوازنات، فانتقل المغرب من منطق المخططات الخماسية المحققة للتنمية كما باشرها عبد الرحيم بوعبيد عبر «وزارة الاقتصاد الوطني»، إلى منطق مخطط التقويم الهيكلي بتوجيهات إكراهية من مؤسسات مالية تمويلية دولية في نهاية السبعينات.



ولعلو

بوعبيد

ملف الأسبوع



أخرق هذه القاعدة سوى مرة واحدة، مع وزير الدولة في الخارجية عبد اللطيف الفيلالي، الذي اتصل بي ليخبرني برغبته في زيارتي بمقر وزارة المالية، فأجبته أنه تقديرا له وكونه وزيرا أولا من قبل، فأنا من سيزوره. ذهبت إليه بمفردتي بدون طاقمي المساعد، وبعد أن غادرت مكتبه كنت مبتسما، كون زيارتي تلك جعلته يخفف أخلاقيا من مطالبه المالية تجاه الوزارة، وحين أخبرت أطر الوزارة من مديري المصالح بتلك النتيجة، فرحوا بذلك)).

عندما تم خرق هذه القاعدة.. كانت النتيجة كارثية

لا يبدو أن أي وزير للمالية سبق له أن خرق هذه القاعدة سوى محمد القباچ، آخر وزير للمالية قبل حكومة التناوب، والذي تسبب فيما يسمى بحملة التطهير، وذلك أنه عندما لاحظ بأن هناك على مستوى الجمارك وعلى مستوى مكتب الصرف تجاوزات كبرى، وأن رجال الأعمال المغاربة (خاصة قطاع النسيج) لا يؤدون ما بدهته من واجبات لصندوق الدولة، فحاول التدخل بصفته وزيرا للمالية عند تلك الجهات التجارية والصناعية، وجد أن تدخلاته بدون مردود ولا نتيجة، فالتجأ إلى الملك الحسن الثاني وطلب منه أن يأمر وزير الداخلية إدريس البصري لمساعدته في حمل رجال الأعمال أولئك على أداء واجباتهم للدولة، وهنا اقتنص البصري الفرصة وفرض منطق وزارة الداخلية وليس منطق التضامن الحكومي، في مجال للتدبير المالي لا علاقة له بشكل التدبير الأمني، فكانت النتيجة هي تدخل إدريس البصري في عمل مؤسسات لها تقاليد تدبيرية راسخة ومجربة وضوابط، مثل إدارة الجمارك، وإدارة الضرائب، ومكتب الصرف، وكان ذلك خطأ كبيرا أدى إلى زعزعة إدارات كبرى لها تقاليد عريقة في التدبير والضبط.

من يسير وزارة المالية: الوزير أم الأطر أم السياق السائد؟

لا يمكن بأي حال من الأحوال لأي وزير في أي حكومة في العالم، ومهما كان توجهه، أن يفرض توجهه كاملا على القطاع الذي يشرف عليه، لأن لكل قطاع أطره من مدراء ورؤساء أقسام، وهم الذين يعرفون خبايا القطاع، ومن هنا من الصعب القول بأن أي وزير للمالية يمكن أن يفرض منطقها كليا على القطاع، خاصة وأنها تضم مديريات تؤثر في الاقتصاد المغربي مباشرة، منها

الجديدة أو تحديث الأسطول العسكري بمختلف أنواعه. يقول فتح الله ولعلو ضمن مذكراته: ((أذكر أنه أثناء تقديم الخطوط الكبرى لمشروع آخر ميزانية أنجزتها الوزارة وأنا على رأسها سنة 2007، والخاصة بسنة 2008، أمام جلالة الملك بالقصر الملكي بالدار البيضاء، في لقاء خاص معه قبل إحدى الدروس الرمضانية، انتهت إلى أن جلالة الملك مشغول البال قليلا فقررت أن لا أثقل عليه بالتفاصيل، فانتبه بدوره لذلك وقال لي: سي ولعلو، أنا أثق فيكم، أنت تعرف أن جزئي من تلك الميزانية هو المتعلق بإدارة الدفاع الوطني. هذا هو طبقي، وهذا ما أحرص على تتبعه بدقة، أما الباقي، فهو لكم واثق فيكم)).

ثاني وزارة هي وزارة الداخلية، نظرا لطبيعة الملفات التي تشرف عليها، وثالث وزارة هي الوزارات المنفقة ولعل أهمها هي وزارة التجهيز، ثم النوع الرابع مرتفع النفقات، وهي وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية.. وقد خرج فتح الله ولعلو بالخلاصة التالية: ((الخلاصة ربما هي أن وزارة المالية، في علاقتها مع كل هذه الأنواع الثلاث من الوزارات، هي الأعرف بحقيقة كل قطاع، والمطلعة على تفاصيله، وأنها أشبه بالطبيب المعالج العارف بأعراض كل جسم منها والمأنح للدواء أيضا)).

من هنا يمكننا الاستخلاص بأن حرب الأرقام الدائرة حاليا بين حزبي الأحرار والأصالة والمعاصرة، مرده إلى أن الحزبين مطلعين بشكل كبير على حقيقة كل قطاع وكل الأرقام التي تخص الاقتصاد الوطني، وذلك لأنهما اقتسما خلال الولاية الحكومية الحالية هذا المنصب الحساس، على اعتبار أن فوزي لقجع كان وزير الميزانية ونادية فتاح العلوي كانت وزيرة المالية.

رغم أن دورها استراتيجي، فلم يسبق للصحافة أن وجهت لوزارة المالية انتقادات مباشرة أو قوية، كما لم نسمع من قبل عن اختلالات في التسيير داخل هذه الوزارة، ربما لأنها هي من تشرف على التفتيش المالي، وليس هناك من يجروا على نشر غسيلها، رغم أنها فعليا المسؤولة الأولى عن التوجه الاقتصادي الكلي للبلاد، إذ يتصرف الوزير والمدراء دون حسيب ولا رقيب، ولم يسبق في تاريخها أن قيل عن وزير مالية انتقادات في التدبير والتسيير..

مديرية الجمارك، ومديرية الميزانية، ومديرية مداخل الدولة. يحكي فتح الله ولعلو في هذا الصدد، أنه لما أصبح وزيرا للمالية، أصبح بين مطرقة أطر الوزارة وسندان السياق العام واليسار المغربي بصفة عامة، حيث يقول: ((أسجل في البداية أنه منذ عينت وزيرا للمالية، أصبحت عن وعي مدافعا قويا عن التوازنات الماكرو-اقتصادية، مثلما صارعت من أجل نجاح عمليات الخصخصة الكبرى بارتباط مع إصلاح القطاع العام، بالشكل الذي يعلي من قيمة المغرب على مستوى سمعته الدولية، فيما يرتبط بشفافية وجدية ومصداقية الصفقات، فكان رد الفعل الأولي، سواء داخل الحزب أو في اليسار من قبل بعض الإخوة، أنني أصبحت سجين التكنوقراط، وأني مجرد أداة تنفيذ. في المقابل، وفي الضفة الأخرى، استشعرت حين تسلمت مهام الوزارة، قلقا وتخوفا لدى أطر الوزارة وموظفيها كوني آتيا من مرجعية اشتراكية، مما قد يدفع نحو تغيير جذري للمنطق الذي تسير عليه الوزارة، لكنني فاجأتهم بقرار كان له أثر نفسي بينهم، يتمثل في «التأهيل المحاسباتي» الذي أفضى إلى نوع من التساهل على مستوى الضرائب مع المقاولات المغربية، والذي كانت الغاية منه بالنسبة لي هي تجسير الثقة مجددا بين الدولة ورجال الأعمال المغربية، بعد النتائج الكارثية لحملة التطهير لسنة 1996)).

وبخصوص التعامل مع الوزارات، هناك ثلاثة أنواع من الوزارات: الوزارات القوية سياسيا مثل إدارة الدفاع الوطني، التي لها قوة تفاوضية كبرى كون القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية هو الملك محمد السادس، وتتدخل وزارة المالية خاصة في ملفات تمويل شراء الأسلحة

المرافعة الإنسانية الأقوى ضد حتمية الفناء



نور الدين الرياحي

لا أدري كلما وقفت عند أشعار عمر الخيام وكتابات شكسبير وقوافي فيكتور هوغو وأحمد رامى وإبراهيم ناجي وابن زيدون.. إلا وتتراقص أمام عيني عدة مشاهد إبداعية في تعريفهم للحب والتعبير عن هذه العاطفة والإحساس بتلك الرقة المتناهية التي تتلاقى فيها نظرياتهم رغم اختلاف البيئات التي نشؤوا فيها والمجتمعات التي عاشوا داخلها.

فعندما يدرك الخيام بحسه الفلسفي أن الجسد البشري مجرد طين مؤجل (استعارة بيولوجية قاسية)، ويرى استمرارية الحب عنده بانها لا تعني الامتداد في المستقبل المجهول، بل في تكثيف اللحظة الحاضرة واعتصارها حتى الثمالة، ويواجه حتمية الموت بـ«خدمة الحياة» عبر الخمر والحب، ويمارس إنعاشا قلبيا للحظة الزاهية لتبدو وكأنها أبدية، نجد شكسبير (التجديد النصي الحافظ) لا يثق في بيولوجيا المرأة أو الرجل؛ فهو يرى الزمن «وحشا كاسرا» ويعبر بطريقة في إدامة الحب ونقله من خلايا الجسد القابلة للتحلل إلى أحرف السونيّة غير القابلة للتلف، وهو ما تفوق فيه إبراهيم ناجي، الشاعر والأديب والطبيب، عندما ترجم سونيتات شكسبير التي سبق أن كتبنا عنها.

بينما نزار قباني يرى الجسد كـ«دولة لا تسقط؛ فشاعر المرأة كما سموه، يرى أن استمرارية الحب تنبع من قدرة الجسد على التجدد وتوليد المعنى، إذ الحب عنده طاقة حركية لا تعرف السكون، والمرأة ليست فكرة مجردة، بل هي كينونة حية تضح الحياة في شرايين رجل كاد أن يقتله جفاف العالم السياسي والاجتماعي.

عندئذ يُقَف الحب دائما في تاريخ الفكر الإنساني كمتهم دائم أمام منصات متعددة: تحاكمه البيولوجيا بقوانين التحلل والفناء، وتحلله الواقعة بسياط الطبقة والمال، بينما تفتح له الفلسفة الوجودية أبواب الخلاص كطوق نجاة أخير في بحر العبت.

بين القصيدة عند الشعراء والأدباء تُخلَد اللحظة، والرواية التي تفضح المجتمع، والفلسفة التي تبحث عن المعنى.. تتشكل أبعاد العاطفة الإنسانية في أعماق تجلياتها.

وقد تعلق الإنسان منذ القديم بالحديث عن ذكرياته ولحظات سعادته ونمط حياته، والتعبير عن كوامن نفسه والتغني بأحاسيسه، ونشأ الشعر والموسيقى والمسرح والقصة والرواية وكل الفنون الجميلة، واستخدمت كادوات ناجعة لهذا التعبير تمخضت عنها فلسفات مختلفة أدركنا بعضها ولم ندرك ما ضاع بفعل اندثار الحضارات الإنسانية وغياب التوثيق عبر عصور مظلمة من تاريخ الحروب والأوبئة والمجاعات وغيرها من الأقات.

فقبل أن يضع الأطباء مباحثهم لتشرح الجسد، كان الشعراء قد شرحوا أثر الحب على المادة الحية، إذ لا تقتصر مقاومة الحب للفناء على الاندماج الحسي المعاصر كما نلمسه عند نزار قباني، الذي جعل من جسد المرأة وطنا بديلا وجغرافيا للحرية، بل تمتد جذور هذه المقاومة إلى الشعر الكلاسيكي والأندلسي، حيث يصبح الحب هو الدليل الوحيد على الكينونة حين تنهار الدول وتنساقط المدن.

حين فقد ابن زيدون ولادة بنت المستكفي، لم يكتب قصيدة رثاء، بل صاغ في «نونيته» تشريحا دقيقا لـ «متلازمة البئر العاطفي»، حيث تتحول الذاكرة إلى عضو حي يرفض الموت، منحديا الغياب الفيزيائي؛

بَنِمَ وَبِنَا فَمَا ابْتَلَتْ جَوَانِحُنَا

شَوْقًا إِلَيْكُمْ وَلَا جَفَتْ مَاقِينَا

يكاد حين تتناجيك ضمائنا

يقضي علينا الأسي لولا تَأَسِينَا

هنا، الشعر ليس مجرد ترف بلاغي، بل هو «إنعاش قلبي» يمارسه الشاعر ليُبقي العاطفة حية رغم المسافات وانهايار العالم المادي من حوله.

فإذا كان الشعر يحلق بالحب بعيدا عن الجاذبية، فإن الأدب الفرنسي في القرن التاسع عشر جذبته بعنف نحو الأرض، ليضعه في قفص الاتهام أمام قضاة الطبقة والمادة.

وفي صرخ الملهة الإنسانية، لم يكن أونوريه دي بلزاك يرى الحب كنفاء مجرد، بل كمعادلة تخضع لقوانين الغرض والطلب.

في رواية «المرأة في الثلاثين» أو الأوهام المفقودة، تُسحق العاطفة تحت عجلات الطموح الباريسي وحسابات التراكات، لتتحول مؤسسة الزواج إلى عقد تجاري يُصادر الشغف.

وقد أثبتت اليوم منصات التواصل الاجتماعي بعضا من هذه الظواهر

وكانها عودة بنا إلى الوراء.

ويمضي إيميل زولا في «الحانة» أبعد من ذلك، حيث يحاكم العاطفة بقوانين «المدرسة البيولوجية».

الحب هنا ليس خيارا حرا، بل هو ضحية للحتمية البيولوجية والبيئة المعاملية الخائفة: الفقر والإيمان كفيان باغتيال أنبل المشاعر، محولين الإنسان إلى أسير لغرائزه ووراثته.

وتصل هذه المحاكمة إلى ذروتها البلاغية والدرامية مع ستاندارل في «الأحمر والأسود»؛ فحين يقف «جوليان سوريل» أمام المحكمة، لا يدافع عن جريمة قتل فحسب، بل يلقي مرافعة دامغة ضد مجتمع طبقي جعل من حبه وتطلعاته جنائية لا تغتفر.

المحاكمة هنا هي محاكمة للمجتمع الذي يرفض أن يمنح الحب تاشيرة

عبور بين الطبقات.

وأمام قسوة الحتميات الاجتماعية والبيولوجية، تبرز الفلسفة الوجودية لتعذب لقلب كرامته، ليس كقصة خيالية، بل كـ«مشروع نجاة».

فقد نعت الكتابات الفلسفية - كما قربها للعقل العربي مفكرون كانيس منصور - قلق الإنسان المعاصر من العبت، وتقاطع هذه النظرة الوجودية مع التحليلات الفلسفية العميقة للمفكر عباس محمود العقاد، الذي كان يرى في الحب انعتاقا من سجن «الآتانية الفردية»، عندما يقول: «الحب هو الآتانية وقد بلغت من رفعتها أن تضحي بنفسها».

إنه انتصار الإرادة والروح على طين الجسد.

فسواء نظرنا في النهاية إلى الحب كنض يقاوم التحلل، أو كشغف تسحقه قسوة المجتمع، أو كقرار شجاع في وجه كون لا مبال؛ فإنه يبقى المرافعة الإنسانية الأقوى ضد حتمية الفناء.

فلاإنسان، وهو يعلم سلفا بنهايته، يختار أن يحب، ليلحق داخل هذا المحدود

زمنًا لا نهائيا يحصه وحده، وهو ملخص لقصتي الأدب والسينما الأمريكية

المعاصرة في فيلم «العصافير تختفي لمتوت»، و«ذهب مع الريح»، وأصلها ما

صاغه الشاعر الفرنسي فرانسوا فيلون في القرن الخامس عشر ضمن إحدى

قصائده للتعبير عن زوال متعة الحياة ومادياتها.

تصريح ألباريس ودرس التاريخ: لا شيء ثابت في التاريخ ولا شيء أبدي

المتكررة حول سبته ومليلية عن هذا السياق السياسي الداخلي؛ فالمغرب لا ينبغي أن يتحول إلى طرف في معارك انتخابية إسبانية، ولا إلى أداة لتصفية الحسابات بين الأحزاب، ولا إلى شماعة تُعلق عليها الأزمات كلما اشتدت المنافسة السياسية. لقد دفع المغاربة بالأمس ثمنا بشريا عندما جرى الزج بهم في الحرب الأهلية الإسبانية، وليس من المقبول أن يتحول المغرب اليوم إلى طرف يدفع ثمنا سياسيا بسبب صراعات لا علاقة له بها. وهذا لا يلغي حقيقة أن المغرب وإسبانيا تجمعهما مصالح استراتيجية كبيرة؛ فإسبانيا تعتمد على التعاون المغربي في ملفات الأمن والهجرة ومكافحة الإرهاب، كما أن العلاقات الاقتصادية شهدت تطورا مهما، حيث تجاوز حجم المبادلات التجارية الثنائية 22 مليار يورو سنة 2024، وأصبح المغرب من أهم شركاء إسبانيا الاقتصاديين في إفريقيا، لكن هذه المصالح لا تجعل التعاون الأمني والاقتصادي بديلا عن احترام التاريخ والذاكرة، ولا تمنح أحدا حق إغلاق الملفات التاريخية بعبارة «لا نقاش».

فالمغرب الذي يتعاون مع إسبانيا، هو نفسه المغرب الذي يحتفظ بذاكرته التاريخية، ويدرك أن التعاون لا يلغي الملفات العالقة، وأن حسن الجوار لا يعني التخلي عن القضايا الوطنية، كما أن الانفتاح على الشراكة لا يعني القبول بلغة تستحضر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، منطلقا استعماريًا يرى أن نتائج القوة في مرحلة تاريخية يمكن أن تتحول إلى حق دائم يتجاوز الزمن.

لذلك تبدو عبارة «لا نقاش» أكثر هشاشة أمام التاريخ مما تبدو عليه في الخطاب السياسي، فالقضايا التي تبدو مغلقة في لحظة معينة، قد تعود إلى الواجهة عندما تتغير الظروف، والحدود التي تبدو ثابتة قد تتغير، وموازين القوى التي تبدو مستقرة قد يعيد الزمن تشكيلها.

ولهذا، فإن المشكلة ليست في اختلاف المواقف، وإنما في الاعتقاد بأن الموقف السياسي يستطيع أن يمنح نفسه صفة الأبدية. التاريخ لا يمنح أحدا هذه الصفة، ولا الحكومات تمك أن تصدر حق المستقبل.

وإذا كانت إسبانيا تريد فعلا بناء علاقة استراتيجية مع المغرب، فإن لغة المستقبل تظل أكثر جدوى من لغة الأبدية؛ فالمغرب ليس مغرب الأسس، والعالم ليس عالم الأسس، والعلاقات الدولية لم تعد تدار بمنطق الإمبراطوريات والحمايات والاستعمار، وما يصلح لبناء شراكة حقيقية هو الاعتراف بهذه التحولات، لا محاولة إيقافها بتصريحات تلفريونية.

فالتاريخ أكبر من الحكومات، وأطول من أعمار الدول والسياسات، وأكثر قدرة على مفاجأة الذين يظنون أنهم يستطيعون تحديد نهايته، فلا شيء أبدي في التاريخ.

استوقفني التصريح الأخير لوزير الخارجية

الإسباني خوسيه ماثويل ألباريس بشأن سبته ومليلية المحتلتين، حين أكد أنه لا مجال لأي نقاش مع المغرب حول وضع المدينتين، مقدا السيادة الإسبانية عليهما كما لو أنها حقيقة نهائية لا تقبل المراجعة. وليس هذا التصريح معزولا عن سلسلة من التصريحات الصادرة في الآونة الأخيرة عن مسؤولين إسبان، من رئيس الحكومة إلى وزيرة الدفاع وحاكم سبته، والتي تتجه كلها نحو تثبيت خطاب يقوم على القطع واليقين وكأن التاريخ قد توقف عند اللحظة التي أصبحت فيها المدينتان تحت السيطرة الإسبانية، وهنا تحديدا يصبح من الضروري استحضار حقيقة بسيطة لا يستطيع التاريخ نفسه أن ينكرها؛ لا شيء في التاريخ أبدي، فالتاريخ لم يعرف إمبراطورية ظلت على حالها، ولا حدودا بقيت ثابتة إلى ما لا نهاية، ولا سيادة استطاعت أن تنتصر على الزمن.

فالإشكال الحقيقي في خطاب ألباريس ليس فقط في الموقف من سبته ومليلية، وإنما في العقلية التي تقف خلفه، عقلية تتعامل مع نتيجة تاريخية أنتجت ظروف القوة والحروب والتوسع الاستعماري باعتبارها حقيقة طبيعية ونهائية، وهذه عقلية يصعب تصور انسجامها مع القرن الحادي والعشرين، لأن العالم تجاوز إلى حد كبير منطق الإمبراطوريات الذي سمح للدول القوية بأن تفرض واقعا ثم تطلب من الأجيال اللاحقة اعتباره قدرا لا يتغير.

ولإسبانيا تاريخ استعماري طويل لا يسمح لها بتجاهل هذه الحقيقة؛ فقد امتدت سيطرتها في الأمريكتين على حساب شعوب أصلية تعرضت للقتل والعنف والإقتلاع والاستعباد، وأصبحت هذه الوقائع موضوعا أساسيا في الدراسات الحديثة حول العنف والإبادة الاستعمارية، كما أن تاريخها في شمال إفريقيا ليس صفحة خالية من الصراع؛ فالمغرب عرف الاحتلال الإسباني لمناطق من شماله وجنوبه، وعرف حرب الريف التي كانت من أكثر حلقات التاريخ الاستعماري قسوة، واستحضار هذا التاريخ لا يعني العيش في الماضي، وإنما رفض تحويل الماضي الاستعماري إلى شرعية أبدية للناحصر.

واليوم، وإن اختلفت الوسائل والظروف، يبدو أن جانبنا من المنطق نفسه يعود بصورة جديدة؛ كلما احتدمت الأزمة السياسية الداخلية في إسبانيا، عاد المغرب إلى الواجهة باعتباره موضوعا للصراع الحزبي؛ الهجرة، وسبته ومليلية، والأمن، والعلاقات مع الرباط.. كلها تتحول إلى أدوات في المعارك الانتخابية بين اليمين واليسار، ويجري تقديم المغرب للرأي العام الإسباني أحيانا باعتباره مسؤولا عن مشكلات ترتبط في جوهرها بالحسابات السياسية الداخلية لإسبانيا.

ومن الصعب، في هذه الحالة، فصل التصريحات

المغرب وإسبانيا.. وماو تسي تونغ

للتعاون، وإسبانيا هي الشريك التجاري الأول للمغرب منذ سنوات. لقد أصبحت المصالح متشابكة إلى درجة تجعل إدارة الخلاف أكثر عقلانية من تحويله إلى مواجهة.

وفي قلب هذا التاريخ توجد سبته ومليلية المحتلتان، والموقف المغربي منهما ليس وليد التصريح الأخير للوزير أحمد التوفيق، ولا اكتشافا إسبانيا جديدا؛ فالمغرب ظل يعتبر استكمال وحدته الترابية مسارا تاريخيا لم ينته، وظلت سبته ومليلية حاضرتين في الوعي السياسي والوطني المغربي، والإسبان يعرفون ذلك.

لكن نضج الدول يقاس أيضا بقدرتها على حمل الخلافات الكبرى دون أن تجعلها تعطل إدارة المصالح المشتركة، فالتاريخ لا يمحي، لكن الجغرافيا بدورها لا ترحل.

وهنا يصبح الزمن عنصرا من عناصر القوة؛ فالمغرب ليس دولة صنعتها ترتيبات ما بعد الحرب، ولا كيانا رسمت حدوده مكاتب القوى الكبرى، بل وراه قرون من الدولة والاستمرارية السياسية؛ تغيرت حوله إمبراطوريات، وتعاقبت قوى استعمارية، وتبدلت خرائط وتحالفات، وظلت الدولة المغربية قائمة، والدول التي تمتلك هذا العمق، لا تضبط ساعتها على إيقاع نشرات الأخبار.

لذلك، ربما لا يحتاج المغرب إلى الرد على كل عنوان في صحيفة إسبانية، ولا إلى ملاحقة كل تصريح سياسي؛ فالدولة الوافقة من موقعها لا تسمح للآخرين بأن يحددوا لها توقيت كلامها وصمتها.

إنها، بلغة العلاقات الدولية، إدارة للزمن الاستراتيجي؛ القدرة على التمييز بين العابر والبنوي، وبين ضجيج السياسة الداخلية والتحول الحقيقي في موازين القوى.

وهذا ربما ما ينبغي قراءته في الهدوء المغربي اليوم؛ ليس تجاهلا لما يقال، وإنما إدراكا بأن بعض الإزمات يكون أفضل جواب عنها الانسجم لها بأن تصبح أكبر من حجمها.

وهنا تعود حكاية ماو تسي تونغ..

في السياسة، ليست كل مواجهة شجاعة؛ فالدول العريقة لا تقاس قوتها بعلو صوتها عند كل أزمة، وإنما بقدرتها على تقدير اللحظة، وحماية مصالحها، واختيار زمنها. وبين ما يقال وما لا يقال.. قد تمر العاصفة، وقد تهدأ الريح، لكن الجغرافيا تبقى، والتاريخ لا ينسى، والدول التي تعرف أين تمتد جذورها، تعرف أيضا متى تميل.. ومتى تقف.

تنسب إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ حكاية تقول إنه، بعد عاصفة قوية، مر بغابة فتوقف أمام مشهد لافت: أشجار البلوط الكبيرة، بجذوعها الصلبة وأغصانها الضخمة، اقتلعتها الرياح أو كسرتها، بينما ظلت شجيرات القصب واقفة في أماكنها. لم تكن أقوى من البلوط، ولا أعماق جذورها منه. كل ما فعلته أنها، عندما جاءت العاصفة، مالت معها يمينا وشمالا، وتركت الريح تمر، ثم عادت إلى وضعها.

تذكرت هذه الحكاية وأنا أتابع ما يجري منذ 30 يوليو في العلاقات المغربية الإسبانية. كانت عملية التدفق الجماعي نحو سبته المحتلة حدثا استثنائيا، إنسانيا وأمنيا، وما إن مرت الساعات الأولى حتى تجاوز النقاش مسألة الهجرة والحدود، وانتقل إلى قلب السياسة الإسبانية، ودخل البرلمان والإعلام، واستدعى معه ملفات التاريخ والجغرافيا والسيادة والعلاقة مع المغرب.

وبعد أكثر من شهر، لم تهدأ العاصفة تماما: تحول المغرب إلى موضوع في الصراع السياسي الإسباني، ووجدت المعارضة في الأزمة فرصة لإعادة فتح ملفات ظلت كامنة تحت سطح العلاقات بين البلدين.

وسط كل ذلك، يبدو الهدوء المغربي لافتا. لكن الصمت في العلاقات الدولية ليس دائما عجزا عن الرد؛ ففي حساب الدول، كما في لعبة الشطرنج، ليست قيمة الحركة في سرعتها، وإنما في موقعها وما تفتحه أو تغلقه من حركات لاحقة.

المغرب وإسبانيا بلدان حكمت الجغرافيا عليهما بالجوار قبل أن تختار السياسة شكل هذا الجوار، بينهما أربعة عشر كيلومترا في أضيق نقطة من المضيق، لكن بينهما أيضا قرون من التاريخ، ومصالح اقتصادية وتجارية وأمنية، وهجرة واستثمارات وتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة..

والمضيق ليس مجرد ماء يفصل صفتين؛ إنه ممر استراتيجي يربط المتوسط بالأطلسي، ويجعل العلاقة بين الرباط ومدريد جزء من توازن أوسع يمتد إلى أوروبا وإفريقيا، لهذا لا تقاس العلاقات المغربية الإسبانية بلحظة توتر؛ فقبل أقل من سنة، احتضنت مدريد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث عشر ووقع على أربعة عشر اتفاقا



عبد الله بوصوف



عبد الرفيع حمزي



صندوق محمد السادس للاستثمار..

رافعة قانونية ومالية لإنقاذ أموال التقاعد

ليس في مستوى استحالة إنقاذ أكثر من 400 ألف جندي من قوات التحالف محاصرين بشواطئ مدينة دونكيرك الفرنسية، كما استعزنا هذا المثال للتدليل على أن الرواية الحكومية بشأن استحالة إصلاح منظومة التقاعد دون المساس بأموال المتقاعدين، غير مؤسسة، وإنما تفتقر للذكاء السياسي والدهاء التقني، وأن الحل المقياسي الذي ينعت بـ«الثالث المشؤوم»، ليس هو الحل الوحيد.

ذلك أنه يمكن لصندوق محمد السادس للاستثمار أن يشكل رافعة قانونية ومالية لإنقاذ أموال التقاعد من تدني عوائد سندات الخزينة، عبر الانتقال من منطق «إقراض الدولة بكلفة منخفضة» إلى منطق «الشراكة الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة»، وتحقق هذه الآلية البديلة من خلال الخطوات الهيكلية والقانونية التالية:

(1) إحداث «صندوق فرعي موضوعاتي» مشترك، من الناحية القانونية، يتيح القانون رقم 76.20 المحدث لصندوق محمد السادس، إنشاء صناديق فرعية متخصصة تساهم فيها مؤسسات ومستثمرون مؤسساتيون، ومن حيث التطبيق، يمكن إحداث صندوق فرعي خاص تحت اسم «صندوق استثمار أموال التقاعد»، تضخ فيه الصناديق (مثل CMR) جزء من احتياطاتها الموجهة تاريخيا للسندات، أي الخزينة العامة، لتوظيفها في مشاريع البنية التحتية الكبرى والشركات النامية.

(2) تنويع الأصول والرفع من معدل

المشاركة بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي. يعتمد صندوق محمد السادس للاستثمار على نموذج تمويلي مرن وهندسة مالية متطورة تعرف بـ«مضاعفة الأثر المالي»؛ فهو لا يكتفي برأسماله العمومي، بل يستخدمه كرافعة مالية لاستقطاب رساميل ضخمة.

تتوزع مصادر تمويل الصندوق ومشاريع الاستثمار التابعة له على 4 مصادر رئيسية هي: الرأس المال الأولي والتمويل الحكومي المباشر، الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والعربية، والقطاع الخاص والمستثمرون المؤسساتيون (مبدأ الرافعة)، ثم المستثمرون المؤسساتيون المحليون، ويعتمد حلولاً وآليات تمويلية مبتكرة (الديون الثانوية)، حيث أطلق الصندوق أدوات تمويل مبتكرة لتوسيع المحفظة المالية للمشاريع، ومن أهمها، صندوق «كاب أكسيس»، وهو منتج تمويلي مبتكر مخصص للشركات المغربية، يركز على تعبئة 4 ملايين درهم لتقديم «ديون ثانوية»، يتم دمجها مع القروض البنكية الكلاسيكية، مما يسهل الشمول المالي ويمول المشاريع الاستثمارية دون إرهاب ميزانيات المقاولات.

وتستهدف هذه الهندسة المالية تحويل الـ 15 مليار درهم الأصلية إلى القدرة على مواكبة وإنجاز مشاريع استثمارية كبرى تتجاوز قيمتها الإجمالية 120 إلى 150 مليار درهم على المدى المتوسط، ليكون الصندوق محركاً للسيادة التنموية والتنافسية بالمملكة.

صندوق محمد السادس للاستثمار.. صناديق التقاعد و«معجزة دونكيرك»

استعزنا هنا «معجزة دونكيرك» باعتبارها مثالا مشهورا على الإنقاذ المستحيل، رغم أن إنقاذ صناديق التقاعد

■ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ يضم الحصة الأكبر والمهيمنة بأزيد من 4 ملايين منخرط نشط، ويمثل الأجراء والموظفين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الفئات الجديدة المدمجة ضمن ورش الحماية الاجتماعية (العمال غير الأجراء). ■ الصندوق المغربي للتقاعد؛ يضم ما يقارب 850.000 إلى 960.000 منخرط نشط، وهم موظفو القطاع العمومي المدنيون والعسكريون.

■ النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛ يضم حوالي 300.000 إلى 350.000 منخرط نشط، ويشمل مستخدمي المؤسسات العمومية (مثل المكاتب الوطنية والوكالات المستقلة) والأعوان غير الرسميين في الإدارات.

وفقاً لأحدث نسخة من تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لسنة 2024، تم التأكيد رسمياً على المؤشرات الماكرواقتصادية لأنظمة التقاعد، والتي ترصد حجم المساهمات المستخلصة والتي بلغت حوالي 66.8 مليار درهم، أما بالنسبة لسنتي 2025 و2026، فإن الأرقام الرسمية المتوفرة حالياً في وثائق وزارة الاقتصاد والمالية وقانون المالية، هي توقعات ميزانية تقريبية تشير إلى تجاوز الاشتراكات حاجز 73 مليار درهم، وذلك بسبب دمج فئات جديدة من العمال غير الأجراء وزيادة الأجور الناتجة عن الحوار الاجتماعي.

صندوق محمد السادس للاستثمار

تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار سنة 2021 تنفيذا للتوجيهات الملكية كركيزة أساسية لخطة الإنعاش الاقتصادي، ويعمل الصندوق كشركة مساهمة مملوكة بالكامل للدولة برأسمال أولي يبلغ 15 مليار درهم، من أجل تحفيز الاستثمار المنتج، وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية والدولية، ودعم المشاريع الكبرى

بمناسبة التصريحات التي تصدر عن عدد من الفاعلين الحزبيين بشأن إصلاح نظام التقاعد، في إطار التنافس الجاري تحضيراً للانتخابات التشريعية يوم 23 شتبر الجاري، وفي إطار التفاعل مع الخطاب الرسمي حول «المغرب الصاعد» باعتباره مفهوماً يعبر عن رؤية استراتيجية متكاملة أطلقها الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان أكتوبر 2025، لدفع عجلة التنمية وتجاوز مرحلة البناء القاعدي نحو التمووقع الدولي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، ولأجل استفادة «مقطورة التنمية الاجتماعية» من سرعة «قاطرة الاستثمارات الكبرى»، وحيث تعتبر منظومة التقاعد «مقطورة مهترئة»، فيما يعتبر صندوق محمد السادس للاستثمار قاطرة من الجيل الأخير، نحاول في هذا المقال تقديم رؤية مختلفة لإصلاح منظومة التقاعد، بالبحث في الإمكانيات التي تقدمها الآليات المبتكرة للتمويل والاستثمار التي يعتمدها صندوق محمد السادس للاستثمار، وقد استثمرنا المعطيات والمعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.. نرجو أن نكون قد اجتهدنا وأصبنا، ونرجو أكثر أن يفكر المعنيون بالأمر من خارج الصندوق، والتطلع إلى الأفق الرحب الذي يوفره مناخ الاستثمار بالبلاد.



بقلم: مصطفى السباعي

صناديق التقاعد

بناءً على التقارير المالية والتحليلات الرسمية الأخيرة لأنظمة التقاعد الأساسية في المغرب، يبلغ العدد الإجمالي للمنخرطين المساهمين النشيطين في الصناديق الثلاثة الرئيسية، حوالي 5.3 ملايين منخرط، وتتوزع هذه الكتلة البشرية من المساهمين بنهاية عام 2024 وبدايات 2026 على الصناديق الثلاثة وفق ما يلي:

التقاعد من منطق «الدعم الجامد للخزينة» إلى منطق «الاستثمار الاستراتيجي عالي المردودية»، لا تحتاج الحكومة لشعارات سياسية، بل إلى حزمة قرارات ومراسيم تطبيقية وتعديلات تشريعية فورية وملموسة، وتتلخص أولى الخطوات العملية الصارمة في:

(1) تعديل المنشور الوزاري المشترك الخاص بـ«توظيفات أموال صناديق التقاعد»؛ يتمثل الإجراء الفوري في إصدار مرسوم موقع من رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية، يقضي بتعديل النصوص التنظيمية المؤطرة لتوظيفات الصندوق المغربي للتقاعد، وذلك بهدف خفض النسبة الدنيا المفروضة إلزاميا للاستثمار في سندات الخزينة (تقارب حاليا 70 %)، ورفع السقف القانوني المسموح به للاستثمار في الصناديق السائدة وأدوات التمويل المبتكر إلى 35 % أو 40 %.

(2) تفعيل المادة القانونية لإحداث «صندوق فرعي موضوعاتي للتقاعد»؛ يتمثل الإجراء الفوري في إعلان مجلس إدارة صندوق محمد السادس للاستثمار (بناء على الصلاحيات الممنوحة له في القانون رقم 76.20) عن إحداث صندوق فرعي متخصص يحمل اسم «الصندوق الوطني لاستثمار أموال التقاعد»، وذلك بهدف تشكيل الوعاء القانوني والمالي الآمن الذي يستقبل احتياطات الصندوق المغربي للتقاعد، لتوظيفها مباشرة كشريك مرجعي في المشاريع الكبرى (البطاريات الكهربائية، الهيدروجين الأخضر، والموانئ الأطلسية).

(3) إصدار «مرسوم الضمان السيادي المتبادل»؛ يتمثل الإجراء الفوري في مصادقة مجلس الحكومة على مرسوم يقضي بمنح ضمانات الدولة السيادية للشريحة الأولى من الاستثمارات التي تضخها صناديق التقاعد داخل صندوق محمد السادس، وذلك بهدف توفير الحماية القانونية التامة لأعضاء اللجنة الاستثمارية للصندوق، وتجريدهم من أي مسؤولية جنائية أو إدارية في حال تقلبات الأسواق، باعتبار أن الدولة تضمن أصل رأس المال المستثمر.

(4) وضع مخطط زمني حكومي لـ«القطاع المالي بالتدرج» لوزارة المالية؛ يتمثل الإجراء الفوري في اتخاذ قرار من مديرية الخزينة العامة والمالية الخارجية بوقف الاعتماد الكلي على سيولة المتقاعدين لتمويل عجز الميزانية السنوية، واستبدالها بآليات تمويلية أخرى (مثل السندات الخضراء الموجهة للمستثمرين الأجانب أو الشراكات الدولية)، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير السيولة النقدية للصندوق المغربي للتقاعد تدريجيا لتوجه فورا نحو المشاريع المنتجة للعوائد المرتفعة.

(5) تعديل مرسوم حكاما الصندوق المغربي للتقاعد؛ يتمثل الإجراء الفوري في إعادة هيكلة «لجنة التوظيفات المالية» داخل الصندوق عبر مرسوم حكومي، لتقليص نفوذ ممثلي وزارة المالية وتوسيع المقاعد لصالح خبراء استثماريين مستقلين وممثلين عن الشركاء الاجتماعيين (البنكايات)، ويهدف الإجراء إلى ضمان أن تتخذ قرارات الاستثمار بناء على معايير الجدوى التجارية والمردودية المالية المحضة، بعيدا عن أي توظيف سياسي لسيولة الأجراء.

هذه الترسنة القانونية والتنظيمية هي المفتاح العملي الوحيد الذي يملك رئيس الحكومة صلاحية تفعيله فورا لإنقاذ جيوب الموظفين، وإسقاط مشروع «الرفع القسري لسن التقاعد إلى 65 سنة». وكل إصلاح وأنتم على بينة..

الخزينة الضعيفة» إلى أصول سيادية تدر عوائد استثنائية؛

(1) النموذج الكندي وثورة «القيقب»؛ يُصنف مجلس استثمار خطة المعاشات التقاعدية الكندية كأحد أنجح النماذج في العالم، حيث انتقل من حافة الإفلاس في التسعينات إلى فائض مالي مريح يضمن المعاشات لـ 75 سنة القادمة. ترى كيف تم ذلك؟

■ تأسيس الصندوق السيادي المستقل (1997)؛ قامت كندا بإنشاء ذراع استثماري مستقل تماما عن الحكومة، يعمل بقوانين القطاع الخاص ويسعى خلف تعظيم المردودية التجارية فقط، دون الخضوع لضغط ميزانية الدولة (متناظر صندوق محمد السادس للاستثمار)؛

■ الخروج من سندات الخزينة؛ تم تفكيك الصيغة القديمة التي كانت تجبر الصندوق على إقراض المقاطعات الكندية بكلفة منخفضة، وتوجيه الأموال نحو البنية التحتية، العقارات التجارية، والشركات التكنولوجية الكبرى في الداخل والخارج؛

■ المردودية الخيالية؛ يحقق الصندوق الكندي اليوم متوسط عائد سنوي صاف يفوق 9 %، وهو ما جعل الصندوق ينمو ليقارب 600 مليار دولار كندي، مما ألغى تماما أي خطط حكومية لخفض المعاشات أو فرض زيادات مجحفة في الاشتراكات.

(2) النموذج الماليزي (صندوق الادخار للموظفين)؛ يركز على التنمية الوطنية كرافعة للمعاشات، ويمثل نموذجا جيو-اقتصاديا قريبا جدا من تطلعات وصلاحيات صندوق محمد السادس للاستثمار، ولذلك يركز على؛

■ الاستثمار في السيادة الاقتصادية؛ بدلا من إقراض الخزينة العامة بشكل أعمى، دخل الصندوق الماليزي كشريك تجاري وممول رئيسي للبنية التحتية الوطنية (مثل الطرق السيارة الكبرى، والمطارات، والموانئ، ومشاريع الطاقة الشمسية)؛

■ آلية التوريق والأرباح المستمرة؛ يمتلك الصندوق أصولا عينية تدر أرباحا دورية ناتجة عن رسوم عبور السلع والمواطنين، وهي تدفقات نقدية مستقرة لا تتأثر بتقلبات التضخم وتنفوق دائما نسبة 6.5 % سنويا؛

■ توزيع أرباح سنوية؛ بفضل هذا النموذج، لا يكتفي الصندوق بتأمين المعاشات، بل يوزع سنويا «أرباحا تراكمية» على حسابات الموظفين النشيطين لرفع قيمتها الاستثمارية قبل بلوغهم سن التقاعد.

كيف يسقط هذا النموذج على الواقع المغربي؟

يتطلب استنساخ هذه النماذج عبر صندوق محمد السادس للاستثمار، خطوتين حاسمتين؛

■ الجراءة الدبلوماسية والمالية؛ تتمثل هذه الجراءة/ الآلية في تحويل أموال التقاعد المغربية إلى مساهم في رؤوس أموال المشاريع التي يديرها الشركاء الصينيون، على سبيل المثال، في طنجة والجديدة (كالبطاريات والفوسفات الكيماوي)، بدلا من تركها رهينة لسندات الخزينة.

■ صناعة القرار المستقل؛ عبر مؤسسة لجان الاستثمار داخل صناديق التقاعد لحمايتها من التوظيف السياسي المباشر، وجعل هدفها الأسمى هو حماية القدرة الشرائية للمتقاعد والموظف. ولبدء هذا التحول الجذري ونقل أموال

الاستثمارات من 3 % (سندات الخزينة) إلى 8 أو 9 %، ما يعني ضخ أموال طائلة وجديدة في شرايين الصندوق. هذه الأرباح الرأسمالية يمكنها أن تعوض العجز التقني دون الحاجة للمس بالحقوق المكتسبة للموظفين والمتقاعدين. (2) محاكاة حسابية لأثر رفع المردودية؛ إذا كانت احتياطات الصندوق المغربي للتقاعد، الموجهة للاستثمار، تُقدر مثلا بـ 70 مليار درهم سنويا، فإنه في الوضع الحالي، تدر سندات الخزينة بنسبة 3 %، حوالي 2.1 مليار درهم سنويا، بينما في البديل الاستثماري ستمر مشاريع استراتيجية بنسبة 8 %، حوالي 5.6 مليار درهم سنويا. والنتيجة المنطقية لهذا الاستثمار ستتمكن من توفير 3.5 مليار درهم كسيولة إضافية سنويا، وهو مبلغ كاف لتغطية جزء ضخم من العجز السنوي الحالي، مما يسقط المبرر الحكومي لفرض اقتطاعات إضافية أو خفض المعاشات.

(3) تحويل التقاعد إلى شريك في «السيادة الاقتصادية»؛ بدل أن ينظر المجتمع إلى المتقاعدين كـ«عبء ديمغرافي»، يتحولون عبر هذا الحل إلى ممولين للبنية التحتية والمشاريع التي تدر أرباحا، حيث ستمول أموال التقاعد محطات تحلية المياه، ومصانع بطاريات السيارات الكهربائية، وأنابيب الغاز.. والمستهلك المحلي والدولي هو من سيدفع مقابل هذه الخدمات، والأرباح تعود مباشرة لتأمين معاشات المغاربة، وهو ما يُعرف بـ«الدورة الاقتصادية المغلقة والأمنة».

نقلة الشطرنج الجريئة «Brilliant»

إذا كان هذا الحل عبقريا ويحمي السلم الاجتماعي، فلماذا لا تطبقه الحكومة وتصر على «الإصلاح المرعب»؟ والسبب يعود إلى تبعية الدولة لأموال التقاعد، فالخزينة العامة بحاجة يومية لاقتراض أموال الصندوق عبر «سندات الخزينة» لتمويل عجز الميزانية العامة وأداء أجور الموظفين أنفسهم (انظر التفاصيل في الأسبوع عدد 4 شتبر 2026)، وتحرير أموال التقاعد وتوجيهها للمشاريع الاستثمارية سيغني حرمان الخزينة من مصدر تمويل داخلي سهل ومنخفض الكلفة، مما سيضطر الدولة للاقتراض الخارجي بكلفة أكبر وشروط أصعب من صندوق النقد الدولي.

باختصار؛ الحل الاستثماري ممكن وقادر قانونيا وتقنيا على إلغاء السيناريو المرعب، لكنه يتطلب إرادة سياسية ودهاء تقنيا، كما أشرنا إلى ذلك، أي نقلة الشطرنج الجريئة «Brilliant»، لفك الارتباط بين ميزانية الدولة واحتياطات الموظفين، والبحث عن مصادر تمويل بديلة للخزينة العامة.

نقلات شطرنج جريئة «Brilliant» مقارنة

تقدم النماذج الدولية الناجحة أدلة قاطعة على أن الاعتماد على الاستثمار الصناعي والاستراتيجي هو البديل الكفيل بإنقاذ المعاشات دون تحميل الموظف/المتقاعد كلفة الإصلاحات القاسية.

ولننظر كيف نجحت كندا وماليزيا، على سبيل المثال، في تطبيق هذا النموذج بدقة ونقل أموال الموظفين من «سندات

(3) تقليل المخاطر عبر آليات الضمان السيادي؛ تتمثل العقبة التاريخية في حظر القوانين على صناديق التقاعد المغامرة بأموال الموظفين في مشاريع ذات مخاطر عالية، بينما يتمثل الحل القانوني المقترح في أن يلعب صندوق محمد السادس دور «المستثمر المرجعي»؛ حيث يتحمل الشريحة الأولى من المخاطر ويقدم ضمانات مؤسساتية مدعومة من الدولة، وهذه الآلية تمنح الحماية القانونية والأمان المالي اللازم الذي تحتاجه اللجان الاستثمارية لصناديق التقاعد، للاستثمار بطمانية.

(4) صيغ التمويل المبتكر والتوريق المالي؛ يمكن لصندوق محمد السادس تحويل مشاريع البنية التحتية الجاهزة والمدرّة للدخل (مثل الطرق السيارة أو محطات الطاقة الشمسية) إلى أوراق مالية وأسهم قابلة للتداول (توريق)، ويمكن ضمان العائد المستمر بأن تشتري صناديق التقاعد هذه الأسهم لتستفيد من تدفقات نقدية مستمرة ومستقرة طويلة الأجل (خالية من المخاطر تقريبا لأنها أصول سيادية)، مما يشكل بديلا مثاليا ومتطورا عن سندات الخزينة التقليدية. (5) تعديل المرسوم المنظم لتوظيفات أموال الصناديق؛ يتمثل العائق التشريعي الراهن في كون وزارة المالية تفرض نسبا دنيا صارمة للاستثمار في سندات الخزينة لحماية تمويل عجز الميزانية، فيما تقترح المبادرة القانونية المطلوبة اتخاذ قرار حكومي من لتعديل النصوص التنظيمية، بهدف رفع السقف المسموح به لصناديق التقاعد للاستثمار في الصناديق السيادية والتنموية، واعتبار المساهمة في صندوق محمد السادس للاستثمار بمثابة «توظيف آمن ومكافئ» للسندات السيادية.

الخطة البسيطة والذكية للإنقاذ

لإنقاذ الـ 400 ألف جندي المحاصرين بشواطئ دونكيرك، أطلقت بريطانيا «عملية دينامو»؛ فبدلا من الاعتماد على السفن الحربية الكبيرة فقط، استجابت سفن وقوارب مدنية صغيرة (قوارب صيد، يخوت شخصية، سفن نقل ركاب صغيرة)، وقاد هذه القوارب مواطنون عاديون عبروا بحر المانش تحت القصف لإنقاذ الجنود، وبالفعل نجحت العملية في إنقاذ 338 ألف جندي في غضون أيام قليلة، وهو ما فاق التوقعات بعشرة أضعاف.

أجل، نظريا وعمليا، يمكن للحل الاستثماري البديل المقترح عبر صندوق محمد السادس للاستثمار، أن يشكل المخرج الوحيد لتفادي أو على الأقل التخفيف من حدة «السيناريو المرعب» المتمثل في «الثالوث المشؤوم» للإصلاح القياسي (رفع السن إلى 65 سنة، زيادة الاقتطاعات، وتخفيض المعاشات). فإذا تم تفعيل هذا الحل بنجاح، فإنه سيعيد صياغة معادلة التقاعد بناء على المعطيات التالية:

(1) قلب المعادلة.. من «جيب الموظف» إلى «عوائد الإنتاج»؛ الإصلاح المزعوم الذي تروج له الحكومات يقضي بأن يتحمل الموظف النشيط والمتقاعد كلفة العجز بالكامل، من خلال دفع الاشتراكات واقتطاع أجزاء من المعاش وتمديد سنوات العمل، وهو حل حسابي جاف لا يبتكر أي ثروة جديدة.

أما البديل المقترح عبر صندوق محمد السادس، فيتيح رفع مردودية

مع الحدث

سفيرة الصين يو جينسونغ تكتب لـ«الأسبوع»
عن سياسة شي جين بينغ:خط التماس بين خطة الصين والمغرب
لإحلال السلام في الشرق الأوسط

القانون الدولي، والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية المستندة إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما ينبغي للقوى الكبرى أن تكون شريكة في تنمية دول الشرق الأوسط، لا غائبة ولا متجاوزة لحدها.. ولطالما دعت الصين إلى التعددية الحقيقية، ودعمت دور الأمم المتحدة الفعال في الشؤون الإقليمية، وكرست جهودها لتوحيد آراء المجتمع الدولي من أجل السلام، ونهضة الظروف لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

تمثل هذه المبادرة ذات الأربع نقاط، حلا صينيا آخر عن الشرق الأوسط، وذلك في أعقاب طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة ذات أربع نقاط للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيزهما، ومبادئه الأربع لحل القضية الفلسطينية، وقد حظيت هذه المبادرات باهتمام كبير وإقبال واسع من المجتمع الدولي، ولا سيما من دول المنطقة، وهذا يظهر بوضوح التزام الصين الراسخ بالوقوف إلى جانب السلام والحوار والحق التاريخي، ويعكس إعطاء الصين الأولوية للمصالح الأساسية لشعوب المنطقة، ويجسد مبدأ الصين في عدم السعي وراء المصالح الجيوسياسية الذاتية أو الانخراط في مواجهات جماعية.

ومن جانبه، يدعو المغرب إلى حل النزاعات عبر الحوار والتشاور، ويلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويمارس التعددية الحقيقية، وبخصوص القضية الفلسطينية، يؤكد المغرب بقوة على حل الدولتين، ويقدم بنشاط مساعدات إنسانية خلال الصراع في غزة، ويواصل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس، الاضطلاع بدور مهم في الحفاظ على المكانة التاريخية والقانونية للقدس، وتنسجم هذه المواقف والممارسات إلى حد كبير مع مبادرة الصين ذات النقاط الأربع لإقامة إطار أمني جديد في الشرق الأوسط. وتعرب الصين عن استعائها لتعزيز التواصل الاستراتيجي مع المغرب، والمشاركة في لعب دور بناء في التسوية السياسية للقضايا الساخنة في المنطقة، والمساهمة في تعزيز السلام والتنمية في الشرق الأوسط والعالم.

لحماية خطوط الملاحة الدولية، وتعزيز التعاون التنموي، وتعميق تكامل المصالح الوطنية والإقليمية، وتحويل منطق الأمن من لعبة محصلتها صفر إلى تعاون مربح للجميع، وذلك من خلال توسيع نطاق المصالح المشتركة، إذ يمكننا تعزيز الثقة المتبادلة تدريجيا، والحد من عوامل الصراع، وتوفير دعم مستدام وواقعي للإطار الأمني الإقليمي.

- رابعا: تعزيز التناسق الدولي للأمن المشترك في المنطقة: يجب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية، ويعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بمثابة المبادئ التوجيهية الأساسية للتعامل مع شؤون الشرق الأوسط، ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما القوى الكبرى خارج المنطقة، التخلي عن المعايير المزدوجة، واحترام سيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، والامتناع عن السعي وراء المصالح الجيوسياسية الذاتية، والدفاع بحزم عن النظام الدولي الذي تتمحور حوله الأمم المتحدة، والنظام الدولي القائم على

الأمم المتحدة لإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لمدة 13 عاما متتالية، كما يجب علينا الالتزام بالتفكير المنهجي، واستكشاف حلول شاملة، ومراعاة الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الأطراف، وعدم تجنب التناقضات المتوارثة تاريخيا، والدفع نحو التهذئة الشاملة من خلال التركيز على المحاور الأساسية، ضمن مقاربة شمولية تعالج مسببات الصراعات من جذورها لا مظاهرها فحسب.

- ثالثا: ترسيخ الأسس التنموية للأمن المشترك في المنطقة: من الضروري تنسيق التنمية والأمن، والقضاء على الأسباب الكامنة وراء النزاعات من خلال التنمية؛ فالأمن شرط أساسي للتنمية، والتنمية ضمانة للأمن.. لطالما كان الشرق الأوسط مركزا جيوسياسيا يربط آسيا وإفريقيا وأوروبا، ومحركا للطاقة وللنمو الاقتصادي العالمي، ويتحول إلى جبهة للابتكار التكنولوجي والتحديث الصناعي اليوم، لذلك يكمن الحل الجذري لتحقيق سلام واستقرار في الشرق الأوسط، في التنمية، والصين تستعد للعمل مع جميع دول المنطقة



بقلم: سفيرة الصين لدى المغرب
يو جينسونغ

- أولا: تفعيل الديناميكية الداخلية للأمن المشترك في المنطقة: من الضروري التمسك بمبدأ أن شعوب المنطقة هي صاحبة القرار في مصيرها؛ فالشرق الأوسط أولا وقبل كل شيء تابع لشعوب الشرق الأوسط، ويعتمد أمن الشرق الأوسط على شعوب الشرق الأوسط أنفسهم، لذلك يجب علينا التمسك بهذا المبدأ، ومعارضة التدخل الخارجي في الشؤون الإقليمية، ودعم دول المنطقة في تعزيز الحوار حول السلام والأمن، واستكشاف إعادة تشكيل الإطار الأمني الإقليمي، والتمسك بقوة بزماد المبادرة في الأمن الإقليمي ومصيرها المستقبلي.. وهذا يتماشى مع الموجة المتمثلة في تزايد الوعي الأمني لدول المنطقة، ويعزز قدراتها الأمنية، الأمر الذي سيسهم في ترسيخ الأسس الجوهرية للأمن الإقليمي.

- ثانيا: دفع الحوكمة المتكاملة للأمن المشترك في المنطقة: يجب علينا معالجة القضايا الجوهرية بشكل منهجي، فالشرق الأوسط يشهد قضايا ساخنة متشابكة، وتبقى القضية الفلسطينية جوهر الصراع في المنطقة، لذلك لا ينبغي تجاهلها أو تهيمشها أبدا، وقد دعمت الصين باستمرار وبحزم قضية الشعب الفلسطيني العادلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، كما طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرات لتعزيز حل سياسي للقضية الفلسطينية عدة مرات، وأرسل رسائل تهنئة إلى اجتماع

تمثل مبادرة الأربع نقاط، حلا صينيا آخر عن الشرق الأوسط، وذلك في أعقاب طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيزهما، ومبادئه الأربع لحل القضية الفلسطينية، وقد حظيت هذه المبادرات باهتمام كبير وإقبال واسع من المجتمع الدولي، ولا سيما من دول المنطقة، وهذا يظهر بوضوح التزام الصين الراسخ بالوقوف إلى جانب السلام والحوار والحق التاريخي..

طريق المغرب نحو «كان 2027»

يستخدم باختبار الصرامة الدفاعية

بداية متعثرة مع إيسويتش تاون الإنجليزي، بعد اهتزاز شبك فريقه بتسعة أهداف، منها خماسية ثقيلة أمام مانشستر يونايتد، مما يعكس حجم الضغوطات التي يواجهها اللاعبون في فرقهم. ولا تقتصر الهشاشة الدفاعية على أسماء بعينها، بل امتدت لتشمل الجوكر نصير مزراوي، الذي تأثر بالانطلاقة المتذبذبة لمانشستر يونايتد واستقباله لستة أهداف في ثلاث جولات، بالإضافة إلى غياب النسخ التنافسي عن نايف أكرد، العائد حديثا من الإصابة، مع مارسيليا، وعدم اكتمال الجاهزية الفنية لرضوان لحلال مع فينيزيا الإيطالي، ناهيك عن الضربة الموجعة المتمثلة في إصابة شادي رياض، مدافع كريستال بالاس، مما يحد من الخيارات المتاحة كبديل استراتيجي.

وأمام هذه المعطيات، بات الطاقم التقني مطالبا بإيجاد بدائل ناجعة وترميم التصدعات بشكل فوري قبل مواجهتي الغابون وليسوتو المقررتين في 25 و 29 سبتمبر.

الحاجي واللتان ستكونان بمثابة اختبار حقيقي لقيادة المنتخب في إدارة الأزمات، والبحث عن توليفة دفاعية جديدة قادرة على إعادة الصلابة للخط الخلفي، وتحسين المرمى المغربي لضمان انطلاقة مثالية تحسم بطاقة التأهل الإفريقي بكل اقتدار.

يستهل المنتخب المغربي لكرة القدم مشواره في التصفيات المؤهلة لنهائيات كأس أمم إفريقيا 2027، أواخر شهر سبتمبر الجاري، وسط تطلعات كبيرة للحفاظ على المكتسبات التاريخية وتأكيد الصورة المشرفة التي ظهر بها في كأس العالم، ورغم الأجواء التفاؤلية التي ترافق طموحات الأسود في البصم على انطلاقة قوية تؤمن عبورا مريحا نحو العرس القاري، إلا أن التحضيرات الميدانية تصطدم بظروف واقعية مقلقة تفرض إعادة ترتيب الأوراق الفنية بشكل عاجل.

وتشكل الأزمة المفاجئة في الخط الخلفي، أبرز التحديات التي تواجه الطاقم التقني بقيادة المدرب محمد وهبي، جراء تراجع منسوب الجاهزية الفنية والبدنية لعدد من الركائز الأساسية مع انطلاقة الموسم الكروي الجديد في الدوريات الأوروبية؛ هذا التراجع الجماعي لنجوم الدفاع أدى إلى فقدان التوازن الخططي المعهود، مما يضع المنظومة الدفاعية، التي كانت حتى وقت قريب صمام أمان للمنتخب، أمام محك حقيقي يتطلب حلولاً تكتيكية سريعة لضمان الاستقرار.

وتتجسد المعضلة الدفاعية في الأرقام السلبية التي سجلها أبرز المحترفين المغاربة؛ حيث يمر الظهير الأيمن لباريس سان جيرمان، أشرف حكيمي، بفترة فراغ أثرت على فاعليته الهجومية والدفاعية المعتادة، في وقت استقبلت فيه شبك ناديه 8 أهداف بوجوده، وعلى المنوال ذاته يعيش عيسى ديوب

اختلالات تنظيمية تضع كرة القدم الشاطئية بالدار البيضاء في قلب الانتقادات

تعيش مرحلة الدار البيضاء من البطولة الوطنية لكرة القدم الشاطئية على وقع انتقادات متزايدة، بسبب ما تصفه مصادر من داخل المنافسة باختلالات في التدبير والتنظيم، شملت طريقة استقبال والتعامل مع رؤساء الأندية واللاعبين والأطقم المرافقة، ولا تتوقف الملاحظات عند ظروف التنظيم، بل تمتد إلى منع بعض وسائل الإعلام من تصوير المباريات ونقلها للجمهور، ما يطرح أسئلة جدية حول الشفافية والتواصل، كما يثير تدبير اللعب المحتضن للمنافسات وحدود تدخل بعض الأشخاص المرتبطين به وبأحد الأندية المشاركة، علامات استفهام إضافية حول حياد التنظيم، وإذا صحت هذه المعطيات، فإنها تستوجب توضيحات رسمية تضمن تكافؤ الشروط، وتحدد المسؤوليات، وتضع حدا لكل ما من شأنه المساس بصورة البطولة ومصداقيتها.

إنجاز مغربي جديد في الموائي طاي.. بطل يتوج ورياضة بلا جامعة

يوصل محمد ياسين محسون رفع سقف الإنجازات المغربية في الموائي طاي، بعدما حافظ في مدينة بريزبان الأسترالية على لقبه القاري للمجلس العالمي للموائي طاي للمحترفين (WMC) في وزن أقل من 67 كيلوغراما، إثر فوزه بالضربة القاضية على الأسترالي كاسيدي هابريلد، في انتصار يؤكد القيمة الفنية والذهنية للمقاتل المغربي؛ فالمشكلة لم تعد في قدرة الموائي طاي المغربي على إنتاج الأبطال، بل في غياب إطار مؤسسي قادر على تحويل هذه الطاقات الفردية إلى مشروع رياضي مستدام، يوفر للرياضيين شروط الإعداد والاحتراف ويحمي مساراتهم من الارتباط بالإمكانات الذاتية والمبادرات المحدودة، وهذا الإنجاز لا ينبغي أن يقرأ فقط كإنجاز رياضي، بل فرصة لإعادة طرح سؤال الحكامة والتأطير المؤسسي لهذه الرياضة، لأن استمرار حصد الألقاب دون منظومة وطنية قوية، يعني أن المغرب يستفيد من موهبته أكثر مما يستثمر فيها.

انتعاشة نسبية في التايكواندو المغربي.. إنجازات فردية تصطم بغياب الاستثمار في المواهب

من الاعتماد على الموهبة والاجتهاد الشخصي؛ إذ تحتاج البطولة إلى مشروع طويل الأمد يواكبها ويضمن تطورها ويحميها من الإصابات والإرهاق ويحافظ على تنافسيتها في أعلى مستوى. ومن هنا، فإن الحديث عن انتعاشة في التايكواندو المغربي يظل نسبيا ما لم تتحول هذه النتائج الفردية إلى سياسة واضحة للاستثمار في المواهب، فالمداليات التي تحصلها دحاوي تمثل فرصة لتسليط الضوء على إمكانات التايكواندو المغربي، لكنها في الوقت نفسه تطرح سؤالاً أكبر على المسؤولين؛ لماذا لا يتم استثمار هذه الطاقات لصناعة منظومة قادرة على إنتاج أكثر من بطل واحد والمنافسة بانتظام في المحافل العالمية والأولمبية؛ فالرهان الحقيقي لم يعد فقط على تحقيق الميداليات، وإنما على بناء بيئة رياضية تجعل من الموهبة المغربية مشروعا للتميز المستمر، وليس إنجازا فرديا معزولا.

مستوى الإعداد البدني والعلمي، أو توفير معسكرات تنافسية منتظمة، أو الاستفادة من خبرات تقنية وطنية متخصصة، فضلا عن ضعف استثمار الإنجازات الفردية لصناعة جيل جديد قادر على المنافسة. وإذا كانت دحاوي قد تمكنت من الوصول إلى المركز الخامس أولمبيا ومقارعة بطلات الصف الأول عالميا، فإن استمرار هذا المسار يتطلب أكثر



النتائج، رغم قيمتها الرياضية، تكشف في الوقت نفسه عن مفارقة واقع التايكواندو بطلية تفرض عالميا بإمكاناتها الفردية، مقابل منظومة لا تزال مطالبة بتحويل هذه الموهبة إلى مشروع رياضي متكامل ومستدام. فالمشكلة لا تكمن في غياب المواهب، بل في محدودية الاستثمار الحقيقي فيها، سواء على

تواصل أمينة دحاوي تأكيد حضورها ضمن نخبة التايكواندو العالمي، بعدما أحرزت الميدالية البرونزية في منافسات الجائزة الكبرى من فئة G-6 بمدينة موجو الكورية الجنوبية، في إنجاز جديد للبطلة المغربية المصنفة خامسة أولمبيا، وجاء تتويج دحاوي بعد بلوغها نصف نهائي وزن أقل من 57 كيلوغراما، قبل أن تتوقف أمام البرازيلية ماريا كلارا باتشيكو، المصنفة الأولى عالميا وحاملة لقب بطولة العالم 2025، التي حسمت المواجهة بجولتين دون مقابل. وتكتسي هذه البرونزية أهمية خاصة باعتبارها الثانية على التوالي لدحاوي في سلسلة الجائزة الكبرى، بعد الإنجاز ذاته في الجولة الأولى التي احتضنتها روما خلال يونيو الماضي، كما ستمنحها النتيجة 21.6 نقطة إضافية في التصنيف الأولمبي، بما يعزز موقعها بين أفضل لاعبات العالم، غير أن هذه

#انتخابات_2026

حنائي كنبنياو مستقبل بلادنا
نصوتو جميع وناخدو قرارتنا

نهار 23 شتبر نصوتوا كلنا

للتعرف على مكتب تصويتكم



امسحوا الكود
من أجل تحميل
Mon BV تطبيق

أو

ابعثوا برقم بطاقتكم الوطنية على

2727



التصويت حق شخصي وواجب وطني
00000 0000 0000 0000 0000 0000



بين الإشادة بالداخلية وتفادي الصراع مع الأصالة والمعاصرة

بن كيران يشرعن الدخول لحكومة تشبه «هيضورة الهداوي»

قاعدة جماهيرية كبيرة، إلا أن اللجنة المنظمة المكونة من «المناضلين»، كانت في الغالب تكتفي بتقديم الشاي وحلويات بسيطة للحضور، بل إن مشهد «الكرواصون» الفرنسي المقطع إلى أربعة أجزاء فوق «البوفي»، لا زال حاضرا في ذاكرة من تابعوا قصة «صعود وهبوط حزب العدالة والتنمية»، من داخله أو من خارجه (..).

عندما كان حزب العدالة والتنمية في أوج قوته.. كان يكتفي بعقد ندواته داخل فضاءات الحزب في الرزاق الضيق بحي الليمون في العاصمة الرباط، وكان القياديون والمنخرطون الذين يحضرون بدعوة أو دون الحاجة إليها، بالكاد يجدون مكانا بين الصحافيين، ورغم الإمكانيات المادية المفترضة لحزب مكون من

إعداد: سعيد الريحاني

خيرون، بينما غابت وجوه أخرى كانت تتنقل بين الحركة الدعوية والحزب.. بخلاف زمن «التشنج» بين حزب العدالة والتنمية ووزارة الداخلية، أشاد عبد الإله بن كيران بكل أريحية بدور وزارة الداخلية، فكانت الإشادة الأولى بالوزير السابق محمد حصاد، بينما قوبلت إشادته بوزير الداخلية الحالي عبد الوافي لفتيت بتصفيقات الحاضرين في القاعة.. كما أن بن كيران ظهر أكثر استعدادا لتلبية نداء المشاركة في الحكومة؛ فهو عند دفاعه عن البرنامج، إما كان يقول بأن حزبه سيحتل الرتبة الأولى في

فضلا عن عودة أمانة ماء العينين إلى الواجهة.. وإذا كان إدريس الأزمي يحجز وضعاً متقدماً في كل اللقاءات بسبب قربيه من «الزعيم»، فإن وجوهاً أخرى لها ثقلها لم تشارك في تقديم برنامج حزب العدالة والتنمية، منهم وزراء سابقون، وكذلك الشأن بالنسبة لرئيس المجموعة النيابية للحزب عبد الله بوانو، والقيادي عبد العالي حامي الدين والقيادي جامع المعتصم.. المهم أن صورة العدالة والتنمية تغيرت، بل إن التفاصيل الصغيرة بدورها تغيرت، وقد لاحظ الإعلاميون منح مساحة أكبر للتواصل مع الإعلام للشباب المجتهد نزار

على رأسهم رئيسها عبد الله بوانو.. عبد الإله بن كيران، الذي أعلن استعداده مبكراً لدخول حكومة 2011 قبل أن يصدق خصومه بأن الرجل سيتأخر الحكومة فعلاً، في مناسبتين (إحدهما انتهت بالبلوكاج المخدم)، هو نفسه الذي ترأس اليوم ندوة صحفية يوم الإثنين المنصرم لتقديم البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في فندق فخم بالرباط، وتم استدعاء وجوه معينة لإعطاء ندوة تقديم البرنامج صورة خاصة، وهو ما تؤكد عودة الناطق الرسمي السابق باسم الحكومة، مصطفى الخلفي،

بخلاف أمس.. يقدم حزب العدالة والتنمية اليوم نفسه كمنافس قوي في الانتخابات بعد أن تدرج إلى ذيل الترتيب خلال الانتخابات الماضية، والمفارقة أن عبد الإله بن كيران الذي كان يقود أقوى نسخة لحزب العدالة والتنمية، والتي اجتازت فصل الربيع العربي بنجاح سنة 2011، هو نفسه الذي يقود اليوم أضعف نسخة من الحزب الذي لا يتوفر سوى على مجموعة نيابية صغيرة داخل مجلس النواب، رغم حجمها الكبير من حيث الجدل الذي تطرحه، بسبب قوة بعض برلمانيها،

تحليل إخباري

ورجال التعليم بما يضمن كرامتهم ويرفع من مردوديتهم البيداغوجية والتربوية داخل المؤسسات التعليمية.

وفي إطار محاربة الهدر المدرسي، يقترح الحزب استهدافا خاصا للفتيات في الوسط القروي والمناطق النائية ضمن البرامج المخصصة لهذا الغرض. وعلى مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، يتضمن البرنامج إرساء خريطة جامعية عادلة، بقطب جامعي مندمج على الأقل في كل جهة، ورفع تمويل البحث العلمي تدريجيا إلى 1.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

وفي المجال الصحي، يقترح الحزب تخصيص الاستفادة من التغطية والخدمات الصحية المجانية في إطار برنامج «أمو-تضامن» حصريا لدى المراكز الصحية العمومية للقرب والمستشفيات العمومية الإقليمية والجهوية والجامعية، مع تخصيص اعتمادات مالية سنوية من الميزانية العامة مقابل تحمل المراكز والمستشفيات العمومية بتوفير هذه الخدمات بالاستقبال المناسب والعناية والجودة المطلوبة.

كما يقترح إرجاع التغطية الصحية الخاصة بالطلبة بصورة مستقلة عن وضعية انخراط أوليائهم، وإقرار التغطية الصحية للوالدين ضمن حقوق المؤمنين. وفيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، يدعو البرنامج إلى تصحيح مؤشر وعتبة الاستفادة بمقاربة عادلة ومنصفة للاستحقاق، وتوحيد عتبات الاستفادة بين «أمو-تضامن» و«برنامج الدعم الاجتماعي المباشر».

ويقترح الحزب أيضا استبعاد الاستهلاك الأساسي للماء والكهرباء والغاز والهاتف من المعايير التي تؤدي إلى إقصاء الأسر من الدعم المباشر ومن «أمو-تضامن»، واعتماد الدخل الفعلي والعبء العائلي والإعاقة والمرضى المزمن في تحديد الاستحقاق، إضافة إلى العمل على إقرار دعم إضافي للأشخاص في وضعية إعاقة حسب درجة الإعاقة، بما يضمن التغطية عن الأجهزة التعويضية والتأهيل.

وفي ما يخص الأرامل، يقترح «البيجيدي» معالجة وضعية أزيد من 54 ألف أرملة تم إقصاؤهن من الدعم الاجتماعي المباشر، واللواتي كن يستفدن من برنامج دعم الأرامل قبل سنة 2022، كما يدعو إلى الحفاظ على الحقوق المكتسبة للأرامل في الاستفادة من معاش أزواجهن المتوفين، في حالة الزواج، عبر تعديل كل المقتضيات التشريعية والتنظيمية.

وتأتي هذه الإجراءات ضمن تصور الحزب لإرساء فعلي للخدمات العمومية الأساسية وتصحيح مسار ورش الحماية الاجتماعية، إلى جانب إجراءات أخرى تهم الأسرة والحقوق والحريات والفساد والرقمي والإصلاح السياسي (المصدر: تفاصيل البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، مأخوذة بدون زيادة أو نقصان من موقع الحزب).

وفي مجال التعليم، يقترح الحزب إلغاء التمييز بين مدارس الريادة وباقي المدارس، بهدف ضمان مدرسة عمومية موحدة وذات جودة للجميع.

كما يقترح اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس كما تنص على ذلك المادة 31 من القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واعتماد التناوب اللغوي في تدريس بعض المواد العلمية والتقنية أو بعض المضامين والمجزوءات في بعض المواد، في حدود نسبة لا تتعدى 30 في المائة من حصة تدريس بعض هذه المواد أو بعض هذه المضامين والمجزوءات.

كما يتضمن البرنامج تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة كما تنص على ذلك المادة 31 من القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

ومن بين الإجراءات المقترحة كذلك، إلغاء سقف سن المشاركة في مباريات توظيف الأطر التربوية والمحدد حاليا في 35 سنة، والعودة إلى ما هو معمول به في الوظيفة العمومية، فضلا عن حماية الاستقرار المهني والاجتماعي لنساء

التغطية الصحية الفعلية وإعادة الاعتبار للمستشفى العمومي، وتصحيح مسار ورش تعميم الحماية الاجتماعية ومعالجة الإقصاء، وإحداث فرص الشغل والنهوض بالبحث العلمي وتعزيز السيادة الاقتصادية، وتكافؤ الفرص في ولوج المقاولات إلى الصفقات العمومية والفرص الاستثمارية والتمويل والعقار.

وأشار الخلفي أيضا إلى التزام إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحرف والصناعة التقليدية، وتعزيز السيادة الطاقية والمائية والغذائية، وتسريع ورش التحول الرقمي وتعميم الرقمنة، واستدامة المالية العمومية.

وتضمن البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للاستحقاقات الانتخابية المقبلة أيضا مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير في مجال الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية، حيث خصص المحور الثالث منه لـ 200 إجراء موزعة على ثماني توجهات كبرى، إلى جانب إجراءات أخرى ضمن محوري الهوية والأسرة والإصلاح السياسي والحقوق والحريات.

الانتخابات، أو أنهم سيدافعون عن برنامجهم إذا ما «تمت دعوتهم إلى المشاركة» في الحكومة، وهو الأمر الذي يفهم منه استعداد الحزب للعودة إلى الحكومة رغم أن برنامج الحزب يضع في أولوياته «إنهاء التطبيع» ودعم القضية الفلسطينية..

البرنامج الذي دافع عنه بن كيران، دون الحاجة إلى ارتداء «الكوستيم»، حيث كان ينتعل «صندالة» فقط، ويحمل في يده عكازا من الخشب، يحيل على الزمن القديم (...). ومع ذلك، فإن الطريق بدا سالكا إلى الحكومة أكثر من أي وقت مضى؛ فالحكومة المقبلة قد لا تخرج التصور المعروف لحكومة «هيضورة الهداوي» رغم ما يتم ترويجه من حزب «بلوكاج» محتمل بعد التخلي عن حزب الأحرار..

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية والذي يحمل شعار: «من أجل إعادة الكرامة للمواطن»، تضمن عدة التزامات وإن كان أصحابه يصفونه بالبرنامج الواقعي البعيد عن المزايدات، رغم أن أكبر «مزايدة» قد تبدو في نظر الخصوم هي إلغاء مسار العلاقة مع إسرائيل.. ويبقى أفضل تلخيص للبرنامج هو الذي قدمه الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية نفسه بناء على تصريحات الوزير السابق مصطفى الخلفي..

فقد قدم مصطفى الخلفي، رئيس لجنة إعداد البرنامج الانتخابي وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية (بن كيران) نوه أيضا بإشراف إدريس الأزمي وعضوية مناضلين آخرين بعضهم لم يذكر اسمهم) خلال الندوة الصحفية التي نظمها الحزب يوم الإثنين 7 شتبر بالرباط، أبرز الالتزامات التي يتضمنها البرنامج الانتخابي للحزب، والتي جرى تلخيصها في 15 أولوية والتزاما.

وتأتي هذه الالتزامات ضمن برنامج قال الحزب إنه يركز على قضايا الهوية والأسرة، والديمقراطية والحقوق والحريات، والخدمات العمومية، والحماية الاجتماعية، والتشغيل، والاقتصاد، والسيادة الوطنية.

وحسب العرض الذي قدمه الخلفي، فإن أبرز الالتزامات تتمثل في: ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية، والنهوض بالأسرة والقيم المغربية الأصيلة، وصيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية، ودعم قوي ولا مشروط للقضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع. ومن بين الالتزامات أيضا: إعادة الاعتبار للعمل السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي وفعالية الحقوق والحريات الدستورية، ومحاربة الفساد والريع وتضارب المصالح، وتكريس الحكامة الجيدة والمنافسة الشريفة، وتحقيق

العدالة الاجتماعية والمجالية وحماية القدرة الشرائية. كما تتمثل

الالتزامات في: مدرسة عمومية موحدة وذات جودة، وجامعة وطنية منتجة للمعرفة وقائدة للتنمية، وضمنان

البرنامج الذي دافع عنه بن كيران، دون الحاجة إلى ارتداء «الكوستيم»، حيث كان ينتعل «صندالة» فقط، ويحمل في يده عكازا من الخشب، يحيل على الزمن القديم (...). ومع ذلك، فإن الطريق بدا سالكا إلى الحكومة أكثر من أي وقت مضى؛ فالحكومة المقبلة قد لا تخرج التصور المعروف لحكومة «هيضورة الهداوي» رغم ما يتم ترويجه من «بلوكاج» محتمل بعد التخلي عن حزب الأحرار..



حامدي الدين

بوانو

المعتصم



■ بنشماش يكتب عن الفرق بين التوجيهات الملكية والمتناقضات السياسية:

بين أحداث سبتة و«جيل Z».. كيف تسببت السياسة في استنزاف الزمن الوطني

أخذنا العبارة بما تستحقه من الجدية، فإنها تضع أمامنا سؤالاً أوسع من اسم رئيس الحكومة المقبلة أو هندسة أغليتها؛ فالدورة الجديدة، فيما أرى، لا تعني فقط إضافة مشاريع إلى مشاريع؛ إنها تعني أن بلداً قطع مسافة معتبرة من التحول يستعد لعبور عتبة أخرى في سلم الصعود. وعند المنعطفات الكبرى لا يكفي أن نسأل ماذا سنبنّي، بل ينبغي أن نسأل أيضاً: بأي سياسة، وبأي مجتمع، وبأي رصيد من الثقة سنحمل ما نريد بناءه؟

أكتب هذه الكلمات عشية اقتراع 23 شتبر وفي ذهني خشية واحدة: أن نعود بعد سنوات إلى هذه المرحلة فنقول إن العلامات كانت أمامنا، وإننا رأينا كل واحدة منها على حدة، لكننا لم نستوعب في الوقت المناسب ما كانت تقوله مجتمعة. في خطاب العرش ليوم 29 يوليوز، تحدث الملك محمد السادس عن الانتخابات المقبلة والحكومة التي ستنبثق عنها، ثم قال إن المغرب يتطلع إلى «إطلاق دورة جديدة في مسارنا التنموي»، وإذا



بقلم: حكيم بنشماش

ولا حاجة هنا للتذكير بمعدلات بطالة الشباب بين 15 و24 سنة، وببطالة حاملي الشهادات، وبالعجز المخيف من ضحايا الهدر المدرسي. لكن هذا الجيل لا يعيش أزمة العبور في بلد مغلق، يعيشها أمام شاشة مفتوحة على العالم، يقارن من خلالها الجامعة والعمل والمستشفى والراتب وأنماط العيش في أماكن أخرى، وليست الرقمنة هي من خلقت الفجوة، لكنها جعلتها مرئية كل يوم، ورفعت سرعة المقارنة وخفضت قدرة المجتمع على احتمال الوعود الطويلة، ويزداد الأمر حساسية عندما يصل إلى معنى الاستحقاق نفسه: هل ما يزال الاجتهاد يقود إلى الموقع؟ هل تكفي الشهادة؟ وهل يستطيع ابن أسرة لا تملك شبكة أو «معرفة»، أن يصدق بأن الطريق أمامه مفتوح بالقدر نفسه؟ وعلينا أن ندرك أن هذا الاعتقاد عندما يتضرر، لا يصبح أمام أزمة تشغيل وحدها، بل أمام إصابة في المعنى الاجتماعي للجهد. ثم يدخل المجال على الخط، وما يتوجب قوله هنا، بدون مواربة، أن الوطن لم يعد يُعاش بالطريقة نفسها في كل ترابه، وأن الدولة لم تعد تختبر بالطريقة نفسها في كل مكان. هذا ما يمكن لأي شخص يحسك بالناس ويشعر بأوجاعهم أن يدركه بسهولة، وكلما ازداد وتفاقم الفرق بين الحضري والقروي، وبين الأحياء الراقية وأحزمة البؤس، وبين الجهات ودخلها، في الدخل والخدمات والفرص وقدرة

حياة الناس وسلوكهم، في اختياراتهم، وفي علاقتهم بالمؤسسات، وفي نظرتهم إلى العدالة، وإلى المستقبل. غير أن «الانكشاف» أنواع، أولها الانكشاف الاجتماعي، وأول مكان يمكن أن نراه فيه - على سبيل المثال الدال فقط - هو حياة الأسرة نفسها، ولا نتحدث هنا عن مجرد غلاء فاحش أو قدرة شرائية متدهورة فقط، بل عن تضائل في الهامش الذي تستطيع الأسرة أن تحولها إلى حماية وإدخار وتعليم وصحة وصعود اجتماعي، وعن وضع تلتهم فيه ضروريات الحياة الجزء الأكبر من دخل فئات واسعة، وتعيش فيه أسر كثيرة من دون فائض يمكنها من امتصاص مرض أو بطالة، أو من تمويل انتظار طويل حتى يجد الابن فرصة تليق بما بذله.. إنه، في العمق، تضائل لهامش المستقبل نفسه. وفي الوقت ذاته، ضاق ويضيق وسط اجتماعي كان تاريخياً أحد خزانات الاستقرار والترقية، بين قاعدة عريضة أكثر تعرضاً للهباشة وقمة تتربع فوقها أقلية هي الأقدار على الإدخار والتراكم. ومن داخل هذا الضغط يظهر انكشاف آخر، لا يقل خطورة، وهو «الانكشاف الجيلي»، وهنا لا تكفي كلمة البطالة. الأبق أن نتحدث عن أزمة عبور: من المدرسة إلى العمل، ومن الاعتماد على الأسرة إلى الاستقلال، ومن الجهد إلى المكانة.

للتأكيد على حقيقة أن أهم ما استجد هنا، أن المواطن لم يعد يسأل فقط عن وجود الخدمة، بل عن جودتها وعدالتها والوقت الذي يحتاجه للوصول إليها، وعن موقعه هو داخل قصة الصعود التي يسمع عنها ويرى شواهدا من حوله، وهذا طبيعي لأن الطريق الذي يصل إلى الدوار يغير الدوار، والتحديث حين ينجح، يغير أيضاً الإنسان الذي ضم من أجله. لكن المواطن الذي تغير.. لم يجد أمامه سياسة تغيرت بالسرعة نفسها. ومن هذه المسافة نشأت، في تقديري، واحدة من أهم فجوات اللحظة المغربية: فقد تقدمت قدرة الدولة على تغيير البلد، في جوانب كثيرة، أسرع من قدرة السياسة على تمثيل المجتمع الذي أنتجه هذا التحول، وفهم ما يتحرك داخله وترجمته إلى اختيار ومعنى سياسي. ومع مرور السنوات، لم تبق هذه المسافة مجرد تفاوت في السرعة، اعتمدت تحت السطح واتسعت، بينما كانت الدولة والاقتصاد والمجتمع تتغير أسرع من السياسة التي يفترض أن تصل بينها، وقد لا يكون من المبالغة القول إنها بلغت اليوم عتبة الأزمة، إن لم تكن بعض وجوها قد دخلتها بالفعل. وحين تبلغ الفجوة هذا المستوى، تبدأ آثارها في الظهور خارج لغة التقارير والأرقام، وهذا ما أود تسميته بـ«الانكشاف»، أي اللحظة التي يصبح فيها ما كان يعتمل في العمق مرئياً في

لا يصدر السؤال عن تبخيس ما تحقق ولا عن تشاؤم مما هو قادم. قطعاً لا؛ فمن عاش المغرب خلال ربع القرن الأخير، يعرف مقدار ما تغير فيه: موانئ تعيد رسم موقعنا في التجارة العالمية، صناعة السيارات والطيران، الطرق والقطارات، التحول الطاقوي، الامتداد الإفريقي، أورش الحماية الاجتماعية وما يجري إعداده في أفق 2030.. كلها شواهد على دولة اكتسبت قدرة أكبر على التفكير الاستراتيجي وتعبئة الموارد وإنجاز المشاريع طويلة النفس. وفي سياق هذه المنجزات وغيرها كثير.. تغيرت الدولة نفسها، وأعادت، تحت تأثير جدل الداخل وتحولات الخارج، تعريف جانب معتبر من مكانتها ووظائفها وأدوات فعلها، وفي تفاعل مع ذلك، تغير الاقتصاد أيضاً، إذ تنوعت قاعدته، واتسعت قدرته الصناعية، واشتد اندماجها في الأسواق وسلاسل القيمة العالمية، وتغير المجتمع بدوره بشكل عميق؛ تمدّن أكثر، واتسع تعليمه، وتحولت بنيته الديمغرافية والاجتماعية، وارتفعت توقعاته، واتسعت صلته بالعالم. لا يسمح المقام هنا باستعادة تجليات ومسارات هذه التحولات كلها.. لكن ما يجدر النقطه، لأنه يقع في صلب السؤال السياسي الذي يعني، أن هذه التحولات أنجبت مواطناً مختلفاً عن ذلك الذي بدأت معه دورة التحديث قبل أكثر من ربع قرن، ولا تنقصنا الحجة

تقرير



هذا الجيل لا يعيش أزمة العبور في بلد مغلق، يعيشها أمام شاشة مفتوحة على العالم، يقارن من خلالها الجامعة والعمل والمستشفى والراتب وأنماط العيش في أماكن أخرى، وليست الرقمنة هي من خلقت الفجوة، لكنها جعلتها مرئية كل يوم، ورفعت سرعة المقارنة وخفضت قدرة المجتمع على احتمال الوعود الطويلة، ويزداد الأمر حساسية عندما يصل إلى معنى الاستحقاق نفسه: هل ما يزال الاجتهاد يقود إلى الموقع؟ هل تكفي الشهادة؟ وهل يستطيع ابن أسرة لا تملك شبكة أو «معرفة»، أن يصدق بأن الطريق أمامه مفتوح بالقدر نفسه ؟

المغرب طموح حقيقي إلى تجديد السياسة وإعادة وصلها بتحولات الدولة والمجتمع، ومن ذلك الزخم انبثق لاحقا حزب الأصالة والمعاصرة، حاملا معه، في لحظة التأسيس على الأقل، شيئا من ذلك الوعد، لكن الحزب دخل إلى امتحان السياسة كما هي: انتخابات تحتاج إلى الفوز، ودوائر تحتاج إلى مرشحين، وموازنين قوى تكافئ في أحيان كثيرة صاحب الشبكة الجاهزة أكثر مما تكافئ حامل الفكرة الذي يحتاج إلى زمن لكي يبني حضورا مجتمعيا، ومع الوقت أخذ الرصيد الانتخابي يزاحم رصيد وقيم التأسيس، ثم تقدم عليه في محطات كثيرة، ولم تكن الكلفة في الأفكار وحدها، بل أصابت أيضا بعض من حملوا قيم البداية ومنحوا المشروع جزء من معناه السياسي والأخلاقي.

لا أقول ذلك تشفيا في تجربة، ولا اختصارا لها في فشل، بل على العكس، أرى فيها درسا أعمق من الحكم على حزب بعينه؛ يمكن لمشروع أن يولد من سؤال صحيح، ثم تدفعه شروط المنافسة إلى التضحية شيئا فشيئا ببعض ما وُلد لكي يدافع عنه.

ولهذا لا يكفي أن نبحث اليوم عن رجل جديد أو حزب جديد إذا بقيت الحوافز نفسها، وليس المطلوب بناء شيء على أنقاض تجربة أخرى، لكن السؤال الأعمق هو: ما شروط إنتاج السياسة نفسها؟ من تكافئ البيئة؟ صاحب الفكرة، أم صاحب الشبكة؟ بناء الكادر، أم استقدام المرشح الجاهز؟ الاستقلال في الرأي والموقف، أم براعة التقاط ما يُظن أنه الإشارة الأمانة ؟

وهنا أصل إلى صلب ما يعينني؛ لقد أصبحت الدولة المغربية شديدة القدرة على إنتاج القرار: تخطط، تعبئ الموارد، تنفذ وتنصح.. أما السياسة، فما تزال أقل قدرة على إنتاج الشرعية الواضحة لذلك القرار؛ ومن يختار من يشرح من يتحمل الكلفة؟ ومن يعاقبه المواطن إذا فشل؟ وأتصور أن هذه الفجوة ستصبح أثقل مع «الدورة التنموية الجديدة»، لأن المرحلة المقبلة لن تختبر فقط قدرتنا على الإنجاز، بل قدرتنا على الاختيار والمفاضلة وتوزيع الكلفة، فستأتي قرارات لا يستطيع الجميع أن يريح منها في اللحظة نفسها، وسيكون على أحد أن يشرح ويدافع عنها ويتحمل مسؤوليتها أمام الناس.

هنا يصبح الرأسمال السياسي جزء من قدرة الدولة نفسها، وبقينا فإن قوة الدولة الأرسخ ليست في أن يُعتقد أنها تعرف مسبقا أي اختيار هو الأكثر أمانا، بل في أن تبني قواعد تجعل كل اختيار دستوري ينتجه المواطن أمانة للدولة.

وهنا يكتمل، في نظري، معنى «الدورة الجديدة»؛ فالمشكلة لم تعد أن السياسة ضعيفة فقط، بل المشكلة أن استمرار ضعفها قد يصبح قيدا على المرحلة المقبلة من نجاح الدولة.

سيأتي صباح اليوم التالي لانتخابات 23 شتبر، وستخبرنا الأرقام بمن فاز، وستشغل أياما بالأسماء والتحالفات والحقائب.. لكن السؤال الذي سيبقى بعد أن ينتهي كل ذلك، هو ما إذا كان من سيتولون أمر المرحلة قد فهموا البلد الذي بين أيديهم: مجتمعا أصبح يطلب ويقارن ويغضب بطريقة مختلفة، وقد يبحث عن مستقبله بطريقة مختلفة أيضا، ودولة أصبح نجاحها نفسه يرفع مستوى السياسة التي تحتاجها.

وليس ما أخشاه أن يتوقف المغرب عن الصعود، فالأخطر أن يستمر في الصعود بينما يبدأ شيء في الداخل باستهلاك الزمن الذي يحتاجه هذا الصعود؛ أن نبني الطريق ولا يصدق الشباب أنها توصله، وأن نوسع الدولة الاجتماعية ولا تتسع بالسرعة نفسها القاعدة الاقتصادية والسياسية التي تحملها، وأن يظل الوطن واحدا بينما يبدأ بعض أبنائه في تصور مستقبلهم خارجه.

لقد استطاع المغرب خلال ربع قرن أن يبني دولة أوسع قدرة على الاستشراف وصناعة الخيارات الكبرى، وعلى تعبئة الموارد وتحويلها إلى فعل.

والسؤال الذي تضعه «الدورة الجديدة» أمامنا، هو ما إذا كنا نستطيع الآن أن نبني السياسة التي تلبي بهذه القدرة وتصبح سندا لها في المرحلة المقبلة ؟

هذه المرة، سيكون من الصعب أن نقول إن العلامات لم تكن أمامنا.

رجال أعمال يستثمرون ويغامرون ويخلقون الوظائف، لكنها تحتاج بالقدر نفسه إلى قواعد أقوى من المال.

ومن هنا، حين أ استدعي مفهوم الأوليغارشية المقترسة، فليس للشتيمة في الأغنياء، وإنما للتحذير من اللحظة التي تقترب فيها الثروة والنفوذ وصناعة القواعد بعضها من بعض إلى درجة يصبح فيها الوصول إلى القرار موردا لا يتوزع بالتساوي بين المواطنين.

ولسنا أمام دولة مدنية ومجتمع بريء؛ فالمواطن الذي يشتكي من الزبونية قد يبحث عن «المعرفة» حين يحتاج إليها، والذي يلعن الأعيان قد يصوت لمن يقضي له غرضا، وبعض الأحزاب فضلت المرشح الجاهز، وبعض النخب آثرت ما يوفره القرب من أمان على كلفة الاستقلال في الموقف.

لكن المسؤوليات لا تتساوى، فمن يملك قدرة أكبر على تشكيل القاعدة، يحمل مسؤولية أكبر عن إصلاحها.

وحيث نضع هذه الانكشافات أمام البرامج الانتخابية المعلنة، يصبح السؤال مختلفا.

ليست المشكلة أن الأحزاب لا ترى شيئا، لأن برامجها الانتخابية المعروضة مليئة بالصحة والتعليم والتشغيل والقدرة الشرائكية والعدالة المحلية، وبعضها يذهب إلى الماء والغذاء والطاقة والأمن التكنولوجي.. لكنها، في جانب مهم منها، ترى الأشياء أكثر مما ترى العلاقات بينها، بل إنها ما تزال تتعامل، في جزء معتبر من عرضها، مع المواطن باعتباره متلقيا لمنافع ينبغي أن نزيدها أو نوسعها؛ أجرا ودعما ووظيفة ومستشفى ومدرسة، وكل ذلك ضروري، غير أن ما تكشفه اللحظة أعمق؛ فالمواطن يسأل أيضا عن الإنصاف، وإمكان الصعود، وقيمة جهده، وقدرة صوته على التأثير، وما إذا كان المستقبل الذي تعد به بلاده قابلا للتصديق.

هو لا يعيش الصحة والتعليم والعمل والسكن كبنود مستقلة، يعيش مدرسة لا تفتح العمل، وعملا لا يسمح بالسكن، ودخلا لا يخلق فائضا، ومجالا يضيق فيه العرض، وحزبا لا يسمعه، وهاتفا يعرض عليه صباح مساء حياة أخرى.

لهذا يستطيع البرنامج أن يكون غنيا بالإجراءات وفقيرا في تفسير البلد الذي يريد أن يحكمه.

ويزداد الأمر وضوحا حين نصل إلى السخاء في الوعود؛ فجزء معتبر منها معلق على نسب نمو مرتفعة، بينما يظل جزء من حركة الاقتصاد المغربي، رغم التنوع الكبير الذي حققه، متأثرا بالمطر والفلاحة والطاقة وتقلب الخارج.. صحيح أن اقتصادنا أصبح أكبر من أن نخترله في السماء، لكن السماء لم تخرج بعد من معادلة النمو، ولا اعتراض لي على بناء البرامج على فرضيات للنمو؛ فكل سياسة تحتاج إلى فرضيات. لكن السياسة الجادة لا تخبر المواطن فقط ماذا ستوزع إذا جاءت الأرقام كما توقعت، بل ماذا ستفعل إذا لم يأت المستقبل وفق الجدول.

وتعيدني هذه النقطة إلى تجربة سياسية كان لي شرف المساهمة فيها وتستحق أن نستخرج منها درسا؛ فحين ظهرت «حركة لكل الديمقراطيين» في المناخ الذي أعقب «الإنصاف والمصالحة» و«تقرير الخمسينية»، كان في

متجذرة أو شعور يصعب تغييره.

ولا شك أن لهذا الاستنزاف منابع متعددة تصل اليوم إلى الأجندة الوطنية في أزمنة مقاربة؛ شباب يحتاج إلى العمل والعبور والاعتراف، فيما تتقدم البلاد نحو شيخوخة سترفع كلفة الصحة والرعاية والتقاعد؛ ماء وغذاء وطاقة أصبحت جزء من الأمن المادي للمجتمع؛ تحول تكنولوجي سريع يرفع ثمن بطء المدرسة والبحث وإنتاج المهارات؛ دولة اجتماعية تتسع التزاماتها وتحتاج إلى اقتصاد ينتج الشغل الجيد والقيمة والموارد التي تمولها، وهذه ليست تحديات للمجتمع والاقتصاد وحدهما. إنها اختبار لقدرة الدولة نفسها على الاستمرار في أداء وظائفها بالكفاءة والسرعة اللتين ستحتاجهما المرحلة المقبلة.

ولهذا، فإن ما أعتبره التحدي الأصعب، هو أن تصل هذه الاستحقاقات مترامنة، فتتراحم على الموارد والكفاءات والقرار والزمن، في اللحظة نفسها التي تتسع فيها دائرة ما ينتظر من الدولة أن تفعله.

بهذا المعنى يصبح استنزاف الزمن الوطني أيضا سؤالا في قدرة الدولة على المحافظة على قدرتها.

والسياسة جزء من هذه المعادلة؛ فكما ضعفت الوساطة تأخر التقاط الإشارة قبل تحولها إلى ضغط، وكما تراجعت قدرة الأحزاب والمؤسسات المنتخبة على التنظيم والتمثيل قصر الطريق بين المطلب الاجتماعي والدولة نفسها، ومع الوقت قد يتحول نجاح الدولة في سد الفراغات إلى عبء إضافي عليها، لأنها تصبح مطالبة بأن تحمل مباشرة ما كان يفترض أن تنقله معها السياسة والمؤسسات الترابية والمجتمع المدني.

بهذا المعنى تصبح قوة الوسائط جزء من مناعة الدولة وقدرتها على الفعل.. لا مجرد ترف ديمقراطي زائد.

أمام هذه الصورة، التي تكفي تقارير مؤسساتنا الوطنية لتوثيق جانب كبير من عناصرها، يبرز خلل آخر في المجال السياسي لا يقل أهمية؛ فبينما ينسحب قطاع من المواطنين من المشاركة المنظمة، لا يبقى المجال الذي يتركونه فارغا، هناك في المقابل مال وشبكات ومصالح تملك قدرة أكبر على الاقتراب من مواقع التمثيل والتأثير.

وقد أعادت ملفات قضائية كبرى عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة، طرح سؤال لا ينبغي أن يضع بانتهاك المحاكمات أو تغير الأسماء، كيف يستطيع مال ارتبط في ملفات جنائية باقتصاد الجريمة أن يجد طريقا إلى مواقع انتخابية ومؤسسات تمثيلية؟ وأي ثغرات في الانتقاء والتزكية والرقابة تجعل المجال السياسي قابلا لمثل هذا الاختراق؟ والسؤال لا يتعلق هنا بحزب بعينه، ولا بإدانة جماعية لهيئة بسبب أفعال أفراد.. إنه يتعلق بمناعة السياسة نفسها؛ بقدرة الأحزاب والمؤسسات والقواعد الانتخابية على منع المال غير المشروع من تحويل القوة الاقتصادية السرية إلى شرعية سياسية علنية.

وبالقرب من هذا السؤال، مع الفارق القانوني والأخلاقي الكامل، يوجد سؤال أكثر اتساعا يتعلق بالمال المشروع حين يتحول إلى قدرة غير متكافئة على الوصول إلى القرار. نعم تحتاج بلادنا إلى رأسمال وطني قوي، وإلى

المؤسسات المحلية على الفعل، ينتقل المواطن من السؤال؛ لماذا تنقصنا هذه الخدمة؟ إلى؛ لماذا يبدو نصيبنا من الدولة مختلفا ؟

وهذه لحظة أشد خطورة من الخصاص نفسه، لأنها قد تفتح الباب أمام تشظ هادئ للمشارك العمومي؛ يظل الوطن واحدا في الخريطة والمؤسسات، لكنه يصبح محسوسا بسرعات وتجارب متعاعدة في الحياة اليومية. عندها تصبح الوساطة السياسية مسألة دولة لا مسألة أحزاب فقط.

كان السياسي المغربي، حين كان أكثر رسوخا في المجتمع، يسمع في السوق والنقابة والمقهى والعزاء.. أشياء قبل أن تصل إلى التقارير؛ يعرف متى تغيرت نبرة الشكوى، ومتى بدأت القرية تضيق، ومتى توقف الناس عن حضور الاجتماع لأنهم لم يعودوا يرون جدوى منه. كان السياسي الحقيقي يسمع الوجد وهو لا يزال همسا.

وحيث أصيبت هذه الوظيفة بالضعف، لم يخسر الحزب وحده، بل فقدت الدولة أذنا كانت تسمع بها المجتمع.

هنا ظهر «الانكشاف الاحتجاجي»، وليس الاحتجاج ملفا منفصلا عن الانكشافات الاجتماعية والجيلية والمجالية؛ بل هو التعبير الذي ظهرت وتكثفت فيه هذه الانكشافات مجتمعة حين عجزت الوسائط الحزبية والسياسية عن حمل الضغط وترجمته.

وبهذا المعنى، كان «جيل زد» لحظة انكشاف قصوى؛ صحيح أن الصحة والتعليم كانا في قلب المطالب، لكن ما جرى قال شيئا أكبر؛ جيل وجد الطريق إلى المجال العام عبر أدوات الرقمية أسرع مما وجدته عبر المؤسسات التي يفترض أنها وجدت لتمثيله وتأييده.

ثم جاءت أحداث سبتة وكشفت عن شيء مغاير..

لن أدخل في الجدل الأمني حول ما وقع في 30 يوليوز، فما يعينني أن إمكانية العبور، حين انتشرت، وجدت أعدادا كبيرة مستعدة لها، وإذا كان صحيحا أن الإشاعة قد تفتح بابا، فإن الأصح أنها لا تصنع كل من كان مستعدا للمرور منه.

وليس التعبيران متماثلين في الدلالة؛ ففي احتجاجات «جيل زد» ظل الغضب داخل البلد؛ كان الشاب يطالب الدولة ويراها، مهما اشتد احتجاجه، على إمكانية التغيير من الداخل، أما في سبتة، فقد ظهر استعداد من طبيعة أخرى؛ البحث عن المخرج نفسه خارج البلد، وهنا يصبح السؤال أكثر ثقلا؛ أين يضع الشاب مستقبله؟ فالذي يبدأ في ترتيب حياته على أن مستقبله الحقيقي يوجد خارج بلده، لا يكون قد توقف فقط عن الثقة في حزب أو سياسة عمومية، بل تكون علاقته بفكرة المستقبل الوطني نفسها قد بدأت تتغير، وهذه، في تقديري، أخطر نقطة؛ حين ينتقل المستقبل في مخيلة المواطن من بلده إلى مكان آخر.

ولا تكمن الخطورة في كل واحد من هذه الانكشافات منفردا، فالخطورة تبدأ حين تتغذى من بعضها؛ أسرة فقدت هامش المستقبل، مدرسة ضعفت قدرتها على الترقية، شاب يتعثر عبوره إلى العمل والاستقلال، مجال يشعر بتفاوت نصيبه من الدولة، سياسة لا تحمل غضبه، وعالم بديل يراه كل مساء على شاشة صغيرة.

لسنا هنا أمام ملفات اجتماعية وتعليمية وتشغيلية وترابية متجاوزة، بل أمام منظومة ضغوط متبادلة التأثير، يستطيع كل عنصر فيها أن يزيد العناصر الأخرى ثقلا. وهنا تبدأ ما أجزؤ على تسميتها بالمخاطر المركبة.

ولا أعتقد أن تشخيص هذه الضغوط يبرر مزاعم المتربصين بمغرب ينتجه حتما إلى المازق، فما يقلقني أكثر احتمال أقل صخبا، وربما أشد خطرا؛ أن يستمر البلد في الحركة والإنجاز بينما تستهلك اختلالات لم تحل، ببطء، بعض الشروط التي يحتاجها لكي يواصل الحركة والإنجاز، وهذا ما أسميه «استنزاف الزمن الوطني»، وأقصد به أن البلد يتقدم فعلا، لكنه يدفع مع كل تأخر في الإصلاح كلفة إضافية من الزمن والموارد والثقة وهواش التصحيح.. فالمشكلة ليست في وجود الضغوط، لأن جميع الدول تواجهها، لكن الخطورة تبدأ حين تتراكم أسرع من قدرة الاقتصاد والمؤسسات والسياسة على امتصاصها، فيصبح ما كان ممكنا إصلاحه اليوم، أكثر كلفة غدا، وما كان فجوة قابلة للردم، يتحول مع الوقت إلى واقع اجتماعي أو مصلحة

كواليس جهوية

الصور

ضحايا زلزال الحوز للأحزاب:

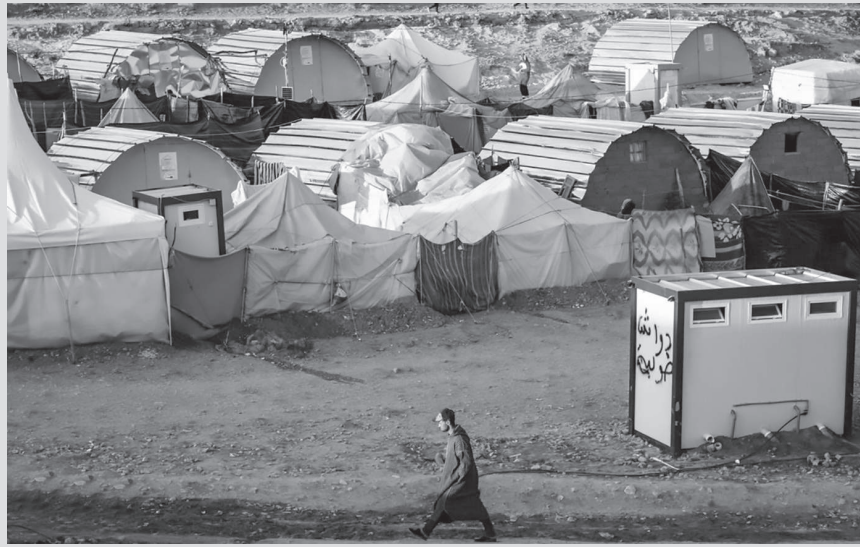
«طلع تاكل الكرموس نزل شكون قالها ليك»

ما يجري
ويحدث
في المدن

الأسبوع

إلى سبب لحرمانهم من الحقوق المرتبطة بمنازلتهم والأضرار التي خلفها الزلزال. ودعا المصدر ذاته الأحزاب الممثلة في البرلمان، إلى تقديم مبادرات سياسية وبرلمانية من شأنها المساهمة في إنهاء معاناة الأسر المتضررة ووضع حد لهذا الملف الإنساني بما يضمن الإنصاف والعدالة، مبرزا أن المسؤولية السياسية لا ينبغي أن تظل محصورة في الخطابات أو التعبير عن التضامن، وإنما تتطلب مواقف حازمة عندما يتعلق الأمر بحقوق مواطنين لا تزال آثار الزلزال تلقي بظلالها على أوضاعهم.

وتتساءل التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز عن موقف الأحزاب من استمرار إقصاء أسر تضررت بشكل مباشر من الزلزال ومن الملفات العالقة، والكشف عن المبادرات البرلمانية والسياسية التي تعتزم القيام بها، داعية إلى فتح تحقيق شفاف ومستقل بشأن الاختلالات والتجاوزات التي شابت توزيع الدعم.



موجودة داخل القرى المتضررة، خاصة وأن العديد من أبناء العالم القروي يضطرون للعمل في المدن ولا ينبغي أن يتحول ذلك

مشيرة إلى وضعية بعض الأسر التي أقصى أفراد منها بدعوى عدم الإقامة بالمنطقة بشكل دائم، رغم ارتباطهم بمساكن وأسر

قررت التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز طرح قضية الأسر المقصية والمحرومة من الدعم والتعويضات المخصصة للمتضررين من الزلزال، على الأحزاب السياسية من خلال مراسلتها لرؤسائها وأمنائها، قصد التدخل لحل هذه القضية العالقة.

وطالبت التنسيقية زعماء الأحزاب السياسية باتخاذ موقف واضح من ملف الأسر المقصية من الدعم المخصص للأسر المتضررة بعد مرور 3 سنوات على الفاجعة، مشيرة إلى أن مئات الأسر لا زالت تعيش أوضاعا صعبة بعدما وجدت نفسها خارج لوائح المستفيدين من الدعم، أو ملفاتها عالقة دون تسوية.

وكشف نفس المصدر أن عددا من المتضررين استنفدوا مختلف المساطر الإدارية والقانونية دون الوصول إلى حل،

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

منتخبون بجهة الشمال.. انتعاش المشاريع الخاصة مقابل غياب برامج تنمية للعموم

ويطرح هذا الوضع تساؤلات حول مدى التزام المنتخبين بمهامهم التمثيلية، ومدى قدرتهم على تحويل المطالب الشعبية إلى ملفات تناقش داخل المؤسسات المنتخبة والبرلمان، بدل الاكتفاء بالحضور المناسباتي والتواصل خلال فترات الاستحقاقات الانتخابية. ويبقى السؤال المطروح: هل ستقدم النخب السياسية والمنتخبة بالجهة خلال المرحلة المقبلة برامج تنمية واضحة تستجيب لحاجيات الساكنة، أم ستظل الأولوية لدى بعضهم مرتبطة بالمشاريع والمصالح الخاصة على حساب الملفات الاجتماعية والتنموية التي تنتظر حلولاً منذ سنوات؟

التحتية والتشغيل.. وتتزايد علامات الاستياء من غياب مبادرات ملموسة قادرة على الاستجابة للمشاكل اليومية للمواطنين، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التجهيزات الأساسية وغياب فرص الشغل وتراجع الخدمات العمومية، إذ يؤكد مواطنون أن الوعود التي قدمت خلال الاستحقاقات الانتخابية الماضية لم تتحول، في عدد من الحالات، إلى برامج ومشاريع واضحة على أرض الواقع، وهو ما جعل جزء من الساكنة يشعر بأن التواصل مع المنتخبين ينشط بشكل كبير خلال الحملات الانتخابية، قبل أن يتراجع بعد انتهاء الاستحقاقات.

تتجدد الانتقادات الموجهة لعدد من المنتخبين والبرلمانيين بجهة طنجة تطوان الحسيمة، على خلفية ما يعتبره منتجعون للشأن المحلي تراجعاً في الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والتنموية التي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم اليومية. ويرى عدد من المواطنين أن بعض المنتخبين، خصوصا الذين ينشطون في مجال المقاولات والاستثمار والمشاريع السياحية، أصبحوا أكثر انشغالا بتطوير مشاريعهم الخاصة، في وقت لا تزال فيه العديد من الملفات التنموية والاجتماعية تراوح مكانها، وعلى رأسها قطاعات الصحة والتعليم والنقل والبنية

سياجات مخصصة للبناء تعرقل حركة المواطنين بجهة طنجة



بتدخل أكثر صرامة من طرف السلطات المحلية والجماعات الترابية، لوضع حد لاحتلال غير المنظم للأرصعة، وضمان عدم تحول أشغال البناء والإصلاح إلى مصدر خطر على سلامة الراجلين.

العمومي لأغراض البناء والإصلاح وفق شروط وضوابط معينة، فإن بعض الأوراش، حسب شكاوى مواطنين، تتجاوز المساحات المرخصة أو تستمر في احتلال الرصيف بعد انتهاء المدة المحددة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الشوارع التي تعرف حركة مرور كثيفة، حيث يجد الراجلون أنفسهم مضطرين إلى السير بمحاذاة السيارات، في ظروف قد تعرضهم لحوادث خطيرة. وتصبح المخاطر أكثر حدة بالنسبة إلى كبار السن والمرضى والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يجدون صعوبة في التنقل وسط هذه العوائق. ويؤكد مواطنون أن حماية الملك العمومي لا ينبغي أن تقتصر على منح التراخيص، وإنما يجب أن تشمل كذلك مراقبة طريقة استغلاله ومدى احترام الشروط القانونية، لأن الرصيف ليس ملكا خاصا، بل فضاء عموميا مخصصا أساسا لضمان سلامة وحقوق المواطنين في التنقل. وفي ظل تزايد هذه المظاهر بعدد من مدن جهة الشمال، تتعالى الأصوات المطالبة

تشهد عدد من المدن والقرى بجهة طنجة تطوان الحسيمة انتشارا لافتا للسجايات والحواجز الموضوعة فوق الأرصفة والممرات العمومية، بمبرر أشغال البناء والإصلاح، وهو ما بات يؤثر استياء متزايدا في صفوف المواطنين، خصوصا في ظل استمرار بعضها لأسابيع وأشهر وأعوام دون أن تتم إزالتها بعد انتهاء الأشغال.

وتخصص الأرصفة، التي يفترض أن تكون فضاءات آمنة لاستعمال الراجلين، في عدد من الحالات، لاحتضان مواد البناء أو تحاط بسجايات حديدية وخشبية، ما يؤدي إلى تضيق مساحة مرور المواطنين وإجبارهم على النزول إلى الطريق المخصص للسيارات كما هو ظاهر في الصورة من شارع المأمون بحي جامع مزواق بتطوان.

ويطرح هذا الوضع تساؤلات حول مدى احترام بعض أصحاب الأوراش للمساحات المسموح لهم باستغلالها، وكذا للمدة الزمنية المحددة في التراخيص المتعلقة باحتلال الملك العمومي المؤقت؛ فبينما تسمح الجماعات الترابية باستغلال جزء محدد من الملك

تشهد الساحة السياسية بجهة الشمال تحركات لافتة مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، بعدما سارع عدد من المنتخبين إلى تغيير انتماءاتهم الحزبية بحثا عن تركيزات جديدة، في خطوة تطرح تساؤلات حول ثبات المواقف والبرامج السياسية. ويرى منتجعون للشأن المحلي، أن انتقال بعض المنتخبين بين الأحزاب أصبح جزء من المشهد الانتخابي، خصوصا مع اقتراب موعد الاستحقاقات، وسط مطالب بأن تكون التركيزات مبنية على الكفاءة والحصيللة والأداء، وليس فقط على الحسابات الانتخابية.

أصبح انتشار ظاهرة التسول داخل حافلات النقل العمومي بمدينة تطوان يثير استياء عدد من المواطنين، بسبب الإزعاج الذي تسببه للركاب، خاصة مع تكرار هذه الممارسات أثناء الرحلات. ويطالب عدد من الركاب بالتعامل مع الظاهرة بما يضمن راحة المسافرين ويحافظ على النظام داخل الحافلات، مع إيجاد حلول اجتماعية للحد من ظاهرة التسول في الفضاءات العمومية.

في انتظار توضيح رسمي من السلطات الإسبانية، شهدت مدينة سبتة المحتلة حادثة مأساوية، بعد مقتل مهاجر مغربي بالسلاح الأبيض، في واقعة يشتبه في تورط ابنة عمه، المقيمة بالمدينة، فيها. وحسب مصادر محلية، فإن الضحية كان يقيم لدى ابنة عمه بعد دخوله إلى سبتة بطريقة غير نظامية، مشيرة إلى أن المعنية بالأمر تعاني من اضطرابات نفسية. وتبقى ملاحظات الحادث قيد التحقيق، في انتظار ما ستكشف عنه السلطات الإسبانية من معطيات رسمية بشأن أسباب الواقعة وظروفها.

كواليس جهوية

الدار البيضاء

خريكة

ساكنة منطقة الكعدة بأولاد عبدون تعاني في صمت

= سعيد الموداني

يعاني سكان منطقة الكعدة بالجماعة الترابية أولاد عبدون التابعة لإقليم خريكة، من قلة الماء الصالح للشرب والكهرباء والمرافق الضرورية والطرق، حيث لم يعد بمقدور فئات عريضة من السكان قطع عشرات الكيلومترات من أجل جلب المياه التي تتم بواسطة العربات المجرورة والدواب، وكذا بُعد المستوصف عن السكان، وصعوبة تنقل الأطفال إلى المدرسة.. وسط تساؤلات حول العدالة المجالية في توزيع سيارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الخاصة بالنقل المدرسي؛ هذا كله في ظل تجاهل المسؤولين والمنتخبين لمطالبهم ومعاناتهم، الأمر الذي ينذر باحتقان اجتماعي، لا سيما وأن نسبة الأهدر المدرسي في تزايد سنة بعد سنة، خصوصا في صفوف الفتيات. ولكل هذا، تنتظر الساكنة النفاثة من عامل الإقليم وقيامه بزيارة للمنطقة من أجل الوقوف على حجم معاناتهم اليومية وإيجاد حلول لذلك.

عمدة الدار البيضاء تطرق أبواب البيضاويين.. «دوام الحال من المحال»

= الأسبوع

مقاربة إصلاحية تأخذ بعين الاعتبار حقوق وحاجيات البيضاويين، وصيانة الممتلكات الخاصة والعامة، وتحقيق التنمية المحلية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي للأسر داخل المجال الحضري عوض ترحيلهم خارج المدينة. فقد كشفت نبيلة الرميلى في تدوينة لها، عن طبيعة تواصلها في الفترة المقبلة بعد ترشيحها للانتخابات، حيث ستتحول إلى تواصل سياسي مرتبط بالاستحقاقات قبل الانتقال إلى نشر تفاصيل حملتها مع بداية الموعد الرسمي وإلى يوم الاقتراع. فبعد خمس سنوات من تدبير جماعة الدار البيضاء، ظلت حصيلة العمدة الرميلى محل نقاش وانتقادات من قبل العديد من الفاعلين السياسيين والمدنيين، خاصة فيما يتعلق بإنجاز بعض المشاريع وتدبير عدد من الملفات المحلية، إلى جانب مصير أوراش وبرامج تم إطلاقها وعرفت تعثرات أو تم استكمالها خلال ولايتها. وقد سبق أن اعترفت عمدة البيضاء خلال تقديم حصيلتها في شهر ماي الماضي، بوجود بعض القصور والتأخر في تدبير بعض البرامج والمشاريع، وبأن التنسيق مع السلطة الولائية أسفر عن تسريع عدد منها.

بعض الملفات المرتبطة بتدبير الشأن المحلي، سواء تعلق الأمر بإشكالية العقار والأراضي الجماعية، أو مشكلة المنازل الأيلة للسقوط، والترحيل القسري لسكان المدينة القديمة، إلى جانب مشاكل المحلات التجارية والأسواق القديمة.. مطروحة على الطاولة، بالإضافة إلى مشاكل المقاطعات. ومن بين الملفات التي تلاحق العمدة، قضية القروض الدولية والمحلية التي ترهن العاصمة الاقتصادية، والتي لقيت انتقادات كثيرة من قبل المعارضة لكون تداعياتها ستكون كبيرة على المجالس المقبلة والأجيال القادمة، خاصة وأن الدار البيضاء الكبرى في حاجة إلى

يطرح ترشح نبيلة الرميلى، رئيسة جماعة الدار البيضاء، على رأس اللائحة الجهوية لحزب التجمع الوطني للأحرار لانتخابات 23 شتنبر، العديد من الأسئلة لدى البيضاويين حول حصيلة العمدة خلال خمس سنوات، وماذا تحقق وما لم يتحقق؟ لا سيما في ظل استمرار العديد من الملفات العالقة والمشاكل التي لم تلق طريقها للحل. فممنذ تولي الرميلى رئاسة الجماعة، ظلت العديد من الملفات المرتبطة بالسكن والأسواق العشوائية واحتلال الملك العام، والتي عرفت



الرميلى

عيل على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

شبهة «علاقات عائلية» تلاحق ملف التكاليف بالتعليم في الدريوش



وأمام تصاعد التساؤلات، تتجه الأنظار إلى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، والمندوبة إلى التحقق من ظروف تدبير العملية والتأكد من خضوع جميع الطلبات لنفس المعايير والمساطر.

ومن ثم، فإن حسم هذا الجدل يتطلب التحقق من الوثائق والمساطر المعتمدة بدل الاكتفاء بالاتهامات المتبادلة، مع ضرورة تمكين المديرية الإقليمية والجهات الوصية من فرصة تقديم توضيحاتها بشأن هذه المعطيات.

وهو ما اعتبرت المصادر موضع تساؤل يستدعي توضيحا رسميا بشأن المعايير التي تم اعتمادها في اختيار المستفيدين وترتيب الطلبات، وتكتسي هذه النقطة أهمية خاصة بالنظر إلى أن تدبير الفائض من الموارد البشرية يفترض من الناحية الإدارية، اعتماد قواعد واضحة وموحدة تضمن تكافؤ الفرص والشفافية بين مختلف المعنيين. وتحدثت المصادر ذاتها عن وجود شبهات مرتبطة بما وصفته بـ«علاقات عائلية» و«علاقات قرب» قد تكون لها صلة باستفادة بعض الحالات من التكاليف، غير أن هذه المعطيات تظل، إلى حدود الساعة، مجرد ادعاءات لم يتم إثباتها بشكل رسمي.

أثار ملف التكاليف وتدبير الموارد البشرية بالمديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالدريوش، جدلا جديدا بعد تداول معطيات نقابية تتحدث عن استفادة بعض الأساتذة من تكاليف داخل مؤسسات تعليمية في وقت لم تكن فيه الأجال المحددة لإيداع الطلبات والوثائق المرتبطة بهذه العملية قد انتهت بعد، وتطرح هذه المعطيات أسئلة حول مدى احترام المساطر الإدارية المعتمدة، ومدى استفادة جميع الأساتذة المعنيين من الفرص نفسها للتقدم بطلباتهم. وحسب مصادر نقابية، فإن بعض التعيينات جرى الحسم فيها قبل انتهاء الأجل المحدد في السابع من شتنبر الجاري،

هل يعاقب الوجديون احجية على فشله في تدبير شؤون مدينتهم؟

كشف اللقاء الذي نظمته حزب الاستقلال مؤخرا بمدينة وجدة، عن حجم التراجع الذي بات يطبع حضور الحزب بعاصمة الشرق في ظل ضعف التعبئة وغياب مظاهر القوة التنظيمية التي طبعت محطات سابقة؛ فحسب معطيات متداولة، تمت الاستعانة بحضور عدد من غير المنتمين للحزب من بني درار للمشاركة في اللقاء، في وقت بدا فيه الحضور الوجدي محدودا مقارنة بالإمكانات التي كان يفترض أن يتوفر عليها حزب يسعى إلى خوض الاستحقاقات الانتخابية بقوة.

ويأتي هذا المشهد في سياق سياسي ترتبط فيه صورة عمر احجية، القيادي الاستقلالي والمسؤول الحكومي، بحصيلة يعتبرها منتقدوه دون مستوى انتظارات الساكنة؛ فعلى المستوى السياسي، لم تنجح السنوات الماضية في إنتاج حضور مؤثر ينعكس على موقع المدينة داخل السياسات العمومية أو يعزز قدرتها على جلب المشاريع والاستثمارات، كما أن تدبير الشأن المحلي ظل محاطا بانتقادات مرتبطة بأوضاع المدينة وتراجع عدد من الخدمات والمرافق، دون أن تبرز حصيلة سياسية قوية يمكن تقديمها للرأي العام الوجدي باعتبارها مكاسب واضحة.

من جهة أخرى، لم تتمكن وجدة، رغم موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها البشرية والجغرافية، من تحقيق التحول الذي كان ينتظره سكانها، خصوصا في مجالات الاستثمار وخلق فرص الشغل وتنشيط الدورة الاقتصادية، كما ظل ملف تنمية المدينة والجهة الشرقية مثار انتقادات بسبب محدودية المشاريع القادرة على إحداث أثر اقتصادي ملموس، بينما لم يتحول الحضور الحكومي لـ«احجية» إلى رافعة واضحة تترجم إلى أوراش كبرى أو دينامية اقتصادية يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

المياه العادمة تنعش المساحات الخضراء بوجدة

ويرتقب أن يساهم المشروع في استبدال جزء من مياه الشرب المستخدمة حاليا في سقي الحدائق، بمياه معالجة، بما يدعم جهود ترشيد استهلاك الماء وتعزيز الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، ويعكس هذا الورش توجهها نحو توسيع الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية في تدبير المساحات الخضراء، باعتبارها إحدى الأدوات الممكنة للتكيف مع تداعيات ندرة المياه.

وتشمل المشاريع المبرمجة إنجاز شبكات مخصصة لنقل وتوزيع المياه المعالجة نحو عدد من الفضاءات الخضراء بالمدينة، من بينها المنتزه الإيكولوجي، بما يسمح بتوفير مصدر مائي غير تقليدي لسقي هذه المساحات، وتنازل الكلفة الإجمالية للعمليات المرتبطة بالمشروع، 18.5 مليون درهم، موزعة بين أشغال إنجاز شبكة التوزيع والتجهيزات المرتبطة بنقل المياه المعالجة.

تتجه مدينة وجدة إلى تعزيز استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء، في خطوة ترمي إلى ترشيد استهلاك الموارد المائية وتقليل الاعتماد على مياه الشرب في عمليات الري، ويأتي هذا التوجه في سياق متسم بزيادة الضغط على الموارد المائية، وارتفاع الحاجة إلى اعتماد حلول بديلة ومستدامة لتدبير مياه السقي، خاصة بالمجالات الحضرية.

كواليس جهوية

أزيلال

ساكنة أيت بوكماز تؤيد إخوان بن كيران
بعد تبخر الوعود الحكومية

الأسبوع



عرف اللقاء الحزبي الذي نظمته حزب العدالة والتنمية بمركز تبانث بأيت بوكماز إقليم أزيلال، حضورا غفيرا لساكنة المنطقة والدواوير الجبلية تعبيرا منهم عن دعم الحزب في ظل تأخر الوعود الحكومية.

وقد حضر المئات من السكان للقاء الخطابي الذي استغله عبد الإله بن كيران للهجوم على الحكومة والمجالس المنتخبة، بسبب الفقر الذي يعانيه إقليم أزيلال والمشاكل المتراكمة، من هدر مدرسي، وقلة الصحة، والعزلة الرقمية، وضعف الطرق وقلة التعليم، والتي دفعت ساكنة أيت بوكماز خلال السنة الماضية إلى الخروج في مسيرة احتجاجية في المغرب العميق.

وكشف عادل تيكوكين، أحد المنتخبين

أيت بوكماز للقاء حزب العدالة والتنمية، بغضب محلي على أحزاب الحكومة التي لم تتجاوب مع مطالب الساكنة التي خرجت في حراك اجتماعي خلق الحدث على الصعيد الوطني، ما يفيد أن التصويت العقابي سيكون في هذه المنطقة ضد حكومة أخنوش.

المحليين، أن سكان المناطق الجبلية بأيت بوكماز ينتظرون الإنصاف والعدالة من قبل الحكومة ومؤسساتها، متمنيا من الوزراء زيارة المناطق الجبلية التي تعتبر مناطق المقاومة والناس الكادحين الذين ينتظرون العدل في هذا الوطن. وفسر نشطاء مواقع التواصل حضور ساكنة

ميدلت

أحياء ميدلت تتحول
إلى نقاط سوداء..
«لا ديالي بقي ولا
وجهي تنقى»

الأسبوع

تحولت عدة أحياء بمدينة ميدلت، إلى نقاط سوداء بسبب الوضع البيئي السيء، وتراكم الأتربة وسط المناطق السكنية نتيجة النقص الكبير في عدد الحاويات وبطء عملية جمع النفايات.

وحسب مصادر محلية، فإن عددا من الأحياء الشعبية تعرف نفس المشكلة المتكرر جراء تراكم النفايات، الشيء الذي يجعل عملية التخلص منها جد صعبة، في ظل قلة الحاويات.

كما تتحول بقع الحاويات إلى نقاط سوداء بفعل تراكم الأتربة وتأخر جمعها، ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة قطاع تدبير النظافة في تدبير هذه الخدمات وفق حاجيات الساكنة.

وفي ظل الوضع الراهن، تتزايد المطالب بضرورة معالجة الوضع الحالي، خاصة في الأحياء التي تعرف كثافة سكانية، وزيادة الدوريات وعدد الحاويات، قصد الحفاظ على نظافتها.

من جهة أخرى، تشتكي الساكنة من بعض الحفر بالشوارع، والتي تشكل مصدر قلق كبير لمستعلي الطريق، رغم الإصلاحات الترقية التي تتم، لكن سرعان ما تعود إلى وضعها السيء، مما يطرح سؤال المراقبة.

وتطرح هذه المشاكل علامات استفهام حول مدى متابعة ومواكبة المجلس الجماعي للمدينة لقطاعي النظافة ومراقبة أورايش الأشغال والإصلاح، إلى جانب مجال حركة السير والجولان ومدى تأثيرها على الحياة اليومية للناس.

فالمدينة في حاجة ماسة إلى حلول دائمة ومنظمة عوض حلول ترقية لا تلبى انتظارات الساكنة، وذلك عبر مراجعة طريقة توزيع الحاويات المتعلقة بالنظافة، وزيادة عددها، وصيانة الطرق والشوارع ومراقبة الأشغال ودقتر التحملات، قصد تحقيق أهداف المشاريع المبرمجة.

أولاد تايمه

قرض مفتوح يثير الجدل في جماعة أولاد تايمه..
«الجماعة غارقة زيدوها ديون»

الأسبوع

الوضعية المالية للجماعة ومستقبل المشاريع التنموية، في الوقت الذي تلزم فيه الرئيسة الصمت.

وحسب المعني بالأمر، فإن المجلس الجماعي فضل خيار الاقتراض لتدبير المرحلة الحالية، التي تنتهي مع اقتراب الانتخابات الجماعية المقبلة، عوض الاقتراض على موارده الذاتية التي يمكن أن تكفي لسد الخصاص، منتقدا اللجوء إلى اقتراض مبلغ يقدر بحوالي 10 ملايين سنتيم، الذي قد يقوض خزينة الجماعة مستقبلا في غياب توضيحات حول طريقة تسديد الدين.

والمثير في قضية هذا القرض الذي تقترب الجماعة من الحصول على مبلغ 80 مليون درهم كدفعة أولية، غياب جواب واضح من قبل المكتب المسير والأغلبية المسيرة للجماعة، لكشف القضية أمام الرأي العام حول أهداف هذا القرض، وأين ستذهب هذه الموارد المالية وما هي المشاريع المخصصة لها، خاصة وأن الأمر يتعلق بالحكمة وتدبير المال العام، رغم أن المجلس برمج عدة مشاريع تتعلق بالأحياء والبنيات التحتية والمنطقة الصناعية الجديدة.

برشيد

عائلة بادل أمام امتحان الحصيلة
الانتخابية.. «مول التاج كيجتاج»

الأسبوع

يبرز اسم عائلة بادل على مستوى مدينة برشيد بعد انضمامهم لحزب الأصالة والمعاصرة، بعدما قضاوا السنوات الماضية تحت غطاء حزب الأحرار وتقلدوا مناصب مسؤولية بالمجالس المنتخبة المسؤولة عن تدبير الشأن المحلي.

وقد تعرضت عائلة بادل لانتقادات واسعة من قبل فعاليات محلية بسبب الترحال السياسي، والانتقال من حزب إلى آخر، في ظل سؤال الحصيلة والنتائج المرتبطة بتدبير الشأن الجماعي بمدينة برشيد، والعديد من المشاكل والتحديات التي لا زالت مطروحة.

وتبقى منال بادل، رئيس المجلس الجماعي لبرشيد، أكثر مسؤول منتخب يتعرض لانتقادات، بسبب الملفات المتعلقة بتدبير شؤون المدينة والمشاكل التي تعاني منها، خاصة وأن التدبير الجماعي يظل مرتبطا بالتقييم والمساءلة فيما يتعلق بالمشاريع المرتبطة

أصداء
أزمور
شكيب جلال

== يطرح سؤال الجودة والإتقان في التعليم الخصوصي بعد واقعة تلميذ كان في مستوى الأولى بكالوريا وفي مساء نفس اليوم انتقل إلى مستوى الثانية بكالوريا، وهذا الخطأ الفظيع دون بالحاسوب واكتشفه آباء التلميذ وليس إدارة المؤسسة الخصوصية، وقد وقع هذا في الوقت الذي تذاغ فيه وصلات إخبارية عن جودة الدراسة بهذه المؤسسة الخاصة، وفي الوقت الذي يسوق للتعليم الخصوصي على أنه البديل الأحسن للتعليم العمومي.

== في تناقض مفوض أثار استنكار السكان وبعض أرباب المقاهي المفروض عليهم مكان محدد، وحيث يظهر الكيل بمكيالين في عملية تحرير الأرصدة بشارع محمد الخامس، تسهر السلطات على تحرير النصف الأول من هذا الشارع من كراسي وطاولات المقاهي وتحدد لهم مساحة الاستغلال تسمح فقط بصنف واحد، ومحصورة بخطوط بيضاء، بينما النصف الثاني على مستوى حي الوفاق، يتم احتلال الأرصدة بوضع الكراسي والطاولات بثلاثة صفوف مع احتلال ما تبقى بحواجز ومزهرجات.

== في إطار البرامج الاجتماعية والمبادرات النبيلة التي تقوم بها مؤسسة «استيفانيكو»، برمجت إدارتها عملية لتوزيع الأدوات المدرسية على التلاميذ وأبناء الأسر المعوزة، بحيث ستكون بداية هذا العمل الاجتماعي من مدرسة النخلة بحي الحضرة، الذي يعرف كثافة سكانية من الأسر المحتاجة والفقيرة.

== لا نشاط يقام في أزمور، سواء كان جموعيا أو حزبيا أو نقابيا، إلا ويكون في طليعة تنظيميه والساشرين عليه من البداية إلى نهايته النشاط الجماعي يوسف مقتصد، الذي بدأ نشاطه في العمل الجماعي منذ سن الخامسة عشر، إذ مر بالطفولة الشعبية، ثم بمنظمة طلائع أطفال المغرب، ثم الحركة الكشفية، والشبيبة الاتحادية، ناهيك عن عمله كمسؤول ومنظم للمخيمات الصيفية في العديد من المخيمات المغربية، إلى أن نشر مؤخرا تدوينه يخبر فيها أصدقاءه والمرشحين بأنه اعتزل السياسة والانتخابات بشكل نهائي، ويطلب تقدير رغبته في عدم إخراجها والتواصل معه في الموضوع.

بالساكنة وإكراهات تنزيلها على أرض الواقع، سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية، أو شبكة الصرف الصحي، أو الإنارة العمومية، أو المرافق وإصلاح وهيكله الأحياء السكنية.

كما يطرح سؤال الحصيلة على عثمان بادل، رئيس المجلس الإقليمي لبرشيد، بعد أن فضل الترشح في سطات عوض برشيد، بالرغم من إشرافه على المجلس خلال السنوات الماضية، وما تحقق وما لم يتحقق، لا سيما وأن العديد من المشاريع التي أشرف عليها طرحت مسألة تحقيق العدالة المجالية بين الجماعات الترابية التابعة للإقليم، ومدى نجاحه في تنزيلها وتحقيق أهدافها.

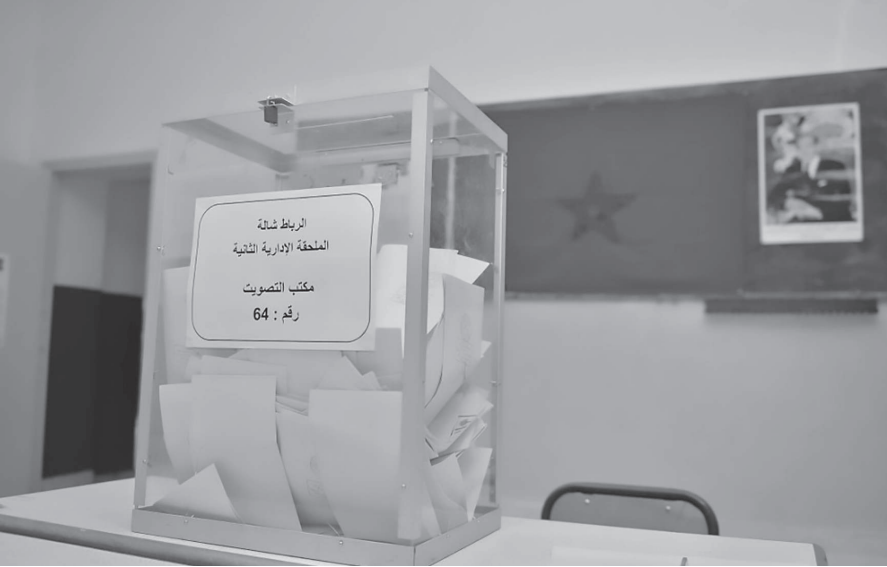
بينما ظل عابد بادل، المستشار البرلماني، بعيدا عن المسؤوليات المحلية المتعلقة بتدبير الشأن المحلي، لكنه بدوره كان محط انتقادات إلى جانب برلمانيين آخرين، حول حصيلتهم من الأسئلة الكتابية والشفهية وترافعهم عن إقليم برشيد، الذي يعاني من العديد من المشاكل والنواقص التي تحتاج لإرادة فعلية وسياسية من قبل الحكومة وأحزاب الأغلبية في تحقيق التنمية التي تنتظرها الساكنة.

وبقي من حق الإخوة بادل الترشح واختيار الحزب الذي يريدون الانتقال إليه، لكن سؤال الحصيلة يبقى مطروحا أمامهم خلال الانتخابات المقبلة، خاصة وأنهم تقلدوا مناصب مهمة بين رئاسة الجماعة والمجلس الإقليمي والتفصيلية في البرلمان، الشيء الذي يجعلهم أمام مساءلة شعبية في صناديق الاقتراع.

الرباط يا حسرة

بعد التحذير الملكي..

هل يحمل الخريف مفاجئات إيجابية يوم الاقتراع ؟



لمجابهة - ولأول مرة في تاريخ المملكة - تنزيل الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، وتنظيم المونديال، وقبل كل هذا، استرجاع الثقة في نفوس المواطنين بإمكانية تحقيق التغيير الإيجابي الذي ينتظره الجميع بفارغ الصبر.

النزهاء، العقلاء والكفاء، الذين يخافون الله ويراعون ثقة الملك ؟
فبين أيدي المواطنين سلطات تكوين مجلس النواب وإظهار بالانتخاب من يرأس الحكومة ويقترح وزاءها.. إنها أمانة مصيرية لوضع أجهزة حكومية وبرلمانية في المستوى العالي

لأول مرة في تاريخ الانتخابات البرلمانية يصادف يوم الاقتراع المقرر يوم الأربعاء 23 شتبر الحالي، وبصفة استثنائية بداية فصل الخريف بدلا من الموعد السنوي المعتاد في 21 من نفس الشهر، وذلك لأسباب فلكية فرضها دوران الأرض، وربما لتدخل الطبيعة في تنبيهنا إلى «الخريف» الذي ينتظرنا في حياتنا إذا لم يستحضر الرباطيون التحذير الملكي الذي وجهه إليهم الملك محمد السادس قديلا الانتخابات الماضية، لتوخي المسؤولية في اختيار من يمثلهم ويحكمهم ويدير شؤونهم قائلًا: ((فإن جعلتم على رؤوسكم فاسدين في مدنتكم وقراكم، فلا تقبل منكم الشكايات، فأنتم المسؤولون على تدهور حقوقكم وحق بلدكم عليكم)).

ونخجل اليوم لما صنعناه بانفسنا وبأصواتنا من مهازل.. أدينا ثمنها غاليا. فبعد هذه النصيحة الملكية، ونذكر بها للانتخابات المقبلة، فبالترزامن مع بداية فصل الخريف الذي تتساقط فيه الأوراق الشاحبة والمنتهية خضرتها وبريقها، في نفس اليوم يحمل الرباطيون بين أيديهم آلة التشذيب وتصحيح الأخطاء التي أغرقوا فيها أنفسهم وأولادهم، لعل وطنهم يغفر لهم زلاتهم.. فهل يستوعبون الدروس ويستدركون التحذير الملكي وإشارات الطبيعة السماوية بانتخاب

50 ألف شخص من ذوي الإعاقة في الرباط
ما دور المؤسسات المعنية
بذوي الاحتياجات الخاصة ؟

الشريحة المقصية من خدمات وحقوق خولها لهم الدستور وركز عليها القانون الاجتماعي، وأكدت عليها الأعراف الإنسانية؛ فكل هذه القيم المواطنة لا أثر لها على حياة 50 ألف رباطي يتكبدون في صمت جحود المكلفين بمراقبتهم وعلاجهم ورعايتهم استنادا إلى التشريع وامتثالا للاختصاصات المخولة للمنتخبين واعترافا بالواجب المنوط بهم لتخفيف معاناة قاسية ومؤلمة لزهاء 10 % من الساكنة نصفهم من الأطفال.

فحتى هذا الواجب الإنساني وفي العاصمة تنتصب بنايات فخمة في أحياء راقية وعلى واجهاتها عناوين بـ«الإدماج الاجتماعي» وفي كل المجالس الجماعية لجان وأقسام إدارية لـ«الشؤون الاجتماعية» وأظم من السياسيين والإداريين والتقنيين «ينقمصون» أو يوهمون دافعي الضرائب الذين يدفعون من قوت أبنائهم تعويضات وأجور ونفقات وامتيازات للساكنين على إقبال الخدمات الاجتماعية لمستحقينها، منهم 50 ألف شخص من ذوي الإعاقة في الرباط.

فلماذا كانت هذه المعاناة مستفحلة في العاصمة «يا حسرة».. فما بالكم بباقي المدن ؟

تتصدر العاصمة في جهتها قائمة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحوالي 50 ألف مواطن، ويمثل هذا العدد المرتفع ما يناهز 10 % من الساكنة ولا نعتقد أن مجالسنا الثمانية المهيكلة بأقسام اجتماعية على دراية بهذا العدد من ذوي الإعاقة؛ فهذا الرقم المجهول الذي يزداد كل سنة، يفرض مراجعة الأسباب والمسببات، ويتطلب المراقبة والعلاج والرعاية، وفي الهيكلة الحكومية كتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي، وفي المجالس المحلية مجموعة من المصالح ذات الاهتمام والصلاحيات بالشؤون الاجتماعية، ومع ذلك لا المرفق الحكومي ولا المجالس الشعبية اهتمت بالوضعية الصعبة والخطيرة التي تتقاذف بويلاتها وجحيمها تلك الآلاف من أبنائنا وإخواننا والمطلوب على أمرهم، وهنا لا يكفي التشكي على وضع مزري، ولكن مساءلة جادة على تقاعس وإهمال أشخاص في حالة ميؤوس من شفائها، ومحاسبة المسؤولين المكلفين بجبر خواطر المصابين بالعاهات الدائمة والمحن المستديمة، وقد كلف المشرع إدارات حكومية ومؤسسات عمومية ومجالس منتخبة من الناخبين، منهم هذه

أرشيف الرباط



الصورة للوطني الرائد المرحوم المعطي جوريو، أحد الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944، ومن المؤسسين للتعليم الحر في الرباط، وقد تكلف ولعقود بإدارة مدارس محمد الخامس، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

حديث
العاصمةذكرى أعظم من
حدث الانتخابات

بقلم: بوشعيب الإدريسي



في مثل هذا اليوم الجمعة قبل 73 سنة، وبتاريخ 11 شتبر 1953، وبعد أيام فقط من الاعتداء الاستعماري الغاشم على العرش الشرعي بإجبار السلطان محمد بن يوسف على نفيه في الأدغال الإفريقية، وفرض دمية لخدمة المحتل، فثار الشعب ثورة بلغت أصدائها أرجاء المعمور.

وفي ذلك اليوم من الجمعة، انبرى من حي العفاري وطني غيور، امتطى سيارته بلباسه الوطني وقصد المسجد الذي «سيدنسه» خائن عهد الشعب بحضوره، ودهس موكبته وكان كله من الخونة وأذئاب الاستعمار، فتمكن من الوصول إلى الخائن وهو فوق حصانه، فأسقطه أرضا، وفي هذه السقطه كانت الأقدار الإلهية تشير إلى قرب السقوط المدوي للمحتل، وكان الثمن روح الشهيد علال بن عبد الله، الذي تلقى الرصاص في جسده وهو ماسك خنجره في يده وقد أصاب به الخائن، فانفجرت الثورة المباركة ونجحت مراميها في تحقيق الاستقلال.

هذه هي الذكرى العظيمة التي نتذكر مغازيها اليوم ونترحم على الشهداء الذين قدموا أرواحهم وأموالهم فداء لحرية الشعب وإخلاصا للعرش العلوي، فمن العاصمة انطلقت شرارة هذه الثورة لتعم تراب المملكة، لذلك لا ينبغي لحدث عادي روتيني كل 5 سنوات نجدد فيها مجالسنا البرلمانية، ونقرر من يحكمنا، أن يلهينا عن الاحتفاء بما يليق بهذه الذكرى العظيمة التي انبثقت منها ثورة الملك والشعب.

وفي الرباط شارع علال بن عبد الله، لرمزيته الوطنية يتموقع بمركز العاصمة بالتوازي مع شارع محمد الخامس، وكل ما نرجوه أن تهتم مجالس مدينتنا بإحياء هذه المناسبة العظيمة، وهذا من واجباتها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشغل عنها بالحدث الانتخابي الذي ليس من اختصاصاتها كإدارات محلية، بل هو مجرد حدث سياسي حزبي.

وحيدا لو تقوم مجالسنا بتنوير الرأي العام الوطني، وهي تملك أرشيفات كفيضة «إقبار» جثمان الشهيد في قبر مجهول خارج الرباط، لم يتم الكشف عنه إلا بعد الاستقلال، حيث دفن سرا بمقبرة سيدي أحمد الطيبي بضواحي الرماني، وكان الاستعمار قد خطط لحرق الجثة أو رميها في البحر وأشاع هذا المخطط للتمويه، ولكن رجل سلطة وطني كشف عن مكان قبر الشهيد وكان من الذين حضروا الدفن، فتم التأكد منه وإعادة مراسيم إيواء جثمانه الثرى هنا في الرباط بتاريخ 20 غشت 1957. تغمده الله برحمته الشهيد علال بن عبد الله.

☆☆☆

شهادات من
الرواد

((كيف بدأت الثورة على الدين بمفهومه

«الكنسي» في القرن الثامن عشر، وكيف كانت كلمة «الأنوار» هي الكلمة التي افتتن بها المفكرون في أوروبا، أو في فرنسا بصفة خاصة، وذلك للدلالة على الأفكار الجريئة التي كانت تهدف إلى هدم المعتقدات الخرافية باسم العقل، باعتبار هذا العقل هو «النور» الذي يكشف للإنسان عن الحقائق أو يقوده إليها، أو يخرجها من ظلام الأوهام إلى نهار اليقين العلمي)) انتهى.

من محاضرة للعلامة سيدي محمد الكتاني أطل الله عمره، حول «المشروع التنويري للفيلسوف ابن رشد» شارك بها في سلسلة «أحاديث الخميس» بأكاديمية المملكة.

المراجع: العدد 25 من كتاب «أكاديمية المملكة» (الصفحة 140).

أسرار
العاصمة

عدد من رؤساء المقاطعات غامروا بالتموقع في الرتبة الثانية من لوائح المرشحين للدائرتين الانتخابيتين في العاصمة، بعدما أكد لهم وكلاتها بأنهم سيعينون في مناصب وزارية في الحكومة المقبلة، إذ ستعود إليهم مقاعد مجلس النواب تلقائيا في حالة الفوز. مغامرة لن تخلو من مفاجات.

اعتبارا للملفات المهمة والمصيرية التي تنتظر الحكومة المقبلة، فلن تطول مدة المشاورات والاستشارات لتشكيلها، ولن يقبل في الانتماء لها إلا الراسخون في دواليب الدولة المختصون في فك عقد الملفات الثقيلة وفي أزمنة قياسية، ومن بين المراهن عليهم، قامة أكدت فعالية تحقيق المعجزات.. لكن مع الأسف ستحرم منها العاصمة.

صعق الجيران الشرقيون والشماليون لنكاء المغاربة بعدم الانجراف وراء أخفاحهم للرد على فوضى جمعيات منظمة ومسيرة من تنظيمات تمتهن جر الشعوب إلى «الفوضى الخلقة». هذا الوعي من المغاربة يبشر بحسن اختيار قراراتهم في الانتخابات المقبلة، والتي ستفاجئ من جديد جيراننا بنتائجها، فالشعب وإن كان ينتظر التغيير بفارغ الصبر، فسيحقق التغيير في نفسه.

الموقع المدفون فيه حاليا جثمان الشهيد علال بن عبد الله، ثم ينقل إليه إلا بعد أبحاث مضنية، إذ استحال العثور على قبره الأول، وذلك بفضل رسالة من رجل سلطة هو امحمد بن بوعمر، حررها وبعثها إلى المغفور له محمد الخامس بتاريخ 4 فبراير 1957، بين فيها المكان السري المدفون فيه الشهيد، كما ضمت الرسالة أشياء أخرى لا مجال لذكرها.

رسالة إلى المسؤولين والأحزاب المتنافسة: تقرير جديد يسألنا جميعا



قصة الغرور وتحمل المسؤولية فوق القدرات والطاقة



حسن بن موسى

أسطورة إيكاروس
وإيكاروس Icarus
Daedalus .et
من الميثولوجيا
الإغريقية التي يضرب
بها المثل في عاقبة
الغرور وتحمل إنسان
لمسؤولية كبيرة تفوق
قدراته البشرية مما
يؤدي إلى سقوطه
وهزيمته، وفي هذا

السياق أسوق لكم تفاصيل القصة والدروس، ومنها قصة الطيران نحو الهلاك والسجن.

يحكى أنه كان المهندس البار دايكروس وابنه إيكاروس مسجونين في برج داخل مملكة جزيرة كريت، ولكي يهربا من السجن صنع دايكروس أجنحة ضخمة من الريش وربطها باستخدام الشمع، فما هي الوصية والمسؤولية قبل الطيران؟ أعطى الأب لابنه مسؤولية كبيرة وحذر قائلا: «لا تحلق عاليا جدا حتى لا تقترب من الشمس فيذوب الشمع، ولا تحلق منخفضا جدا حتى تقترب من البحر فيثقل الريش بالماء فتغرق، لكن الغرور أدى إلى الهزيمة؛ فبمجرد أن طار إيكاروس وشعر بنشوة القوة والحرية، ظن أنه قادر على تحدي الطبيعة ونسي تحذير والده، وارتفع فوق قدرته ومسؤوليته الحقيقية مقتريا من الشمس، فكانت النهاية المخزية، ذاب الشمع، وتفتكت الأجنحة، فسقط إيكاروس من علواء السماء ليموت غرقا في البحر أمام عيني والده، وبالتالي أصبح رمزا للهزيمة الناتجة عن الطمع وتقدير الذات بأكبر من حجمها.

أبعاد القصة في علم النفس والاجتماع تعرف هذه الحالة في علم النفس بـ«متلازمة حبسة الغطرسة»، وتكرر في عدة مجالات، في السياسة وفي العمل الجماعي، والحزبي، ومجالات أخرى.. فالقادة المصابون بالغرور وحب المناصب والذين يقولون مناصب قيادية ضخمة دون خبرة كافية ودون تجربة سياسية ونقابية ونضالية، يدفعهم الغرور وحب الكرسي مدى الحياة إلى اتخاذ قرارات مصيرية تفوق مستواهم العلمي والثقافي والسياسي، فتكون النتيجة السقوط في أعماق البحر وهزيمتهم، مثل نابليون أو هتلر في غزو روسيا (رغم أنه لا مجال للمقارنة مع هذه الشخصيات العالمية).

وفي الإدارة، هناك «مبدأ بيتير» (Peter Principle)، الذي ينص على أن الموظف يرقى حتى يصل إلى مستوى عدم كفاءته، فيتحمّل مسؤولية أكبر منه، تفشل مسيرته، ونحن على أبواب الانتخابات التشريعية، بغض النظر عن نزاهتها أو فسادها، نعيش ظروفا سياسية إقليمية ودولية تتطلب منا جميعا تكتل جميع مكونات المجتمع المغربي، لمواجهة أعداء وحدتنا الترابية، ولهذا يجب مراعاة كل الظروف المحيطة بالمغرب قبل اتخاذ أي قرار لا يخدم أي طرف.

إن الحفاظ على الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية هما الركيزة الأساسية لاستقرار المغرب وحماية مصالحه العليا في ظل التحديات الإقليمية الراهنة ومواجهة أعداء وحدتنا الترابية الذين يتربصون بالمغرب وانتظار الفرص والظروف المواتية لززع الفتنة والاضطرابات داخل المجتمع المغربي. تتأسس الرؤية الاستراتيجية للمملكة على أولوية الدفاع عن الوحدة الترابية وتنمية الأقاليم الجنوبية مع تبني خيار الدبلوماسية الحكيمة وضبط النفس لتجنب التصعيد أو الانجرار وراء الأزمات المتعقدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويرى العديد من المحللين والمسؤولين أن قوة المغرب تكمن في الاستقرار الداخلي وتسريع المشاريع التنموية والاجتماعية لتقوية مناعة الاقتصاد والمجتمع والالتزام بالقانون الدولي والتمسك بالشرعية الدولية، ودعم مخطط الحكم الذاتي كحل واقعي ووحيد للنزاع الإقليمي، والبقاء على سياسة اليد الممدودة والاستمرار في التعبير عن روح المسؤولية وتجذب الدخول في مهارات سياسية أو إعلامية توجب التوتر في المنطقة المغاربية، ولهذا فإن اتخاذ القرارات، خاصة تلك التي تمس استقرار المجتمع وهيئاته، يجب أن يكون مؤسسا على رؤية وطنية تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية الداخلية والخارجية حتى نتجنب الوقوع في أزمات اجتماعية وسياسية يستخدمها أعداء وحدتنا الترابية.

+ الخدمات الصحية: الحاجة المستمرة للارتقاء بجودة الرعاية الصحية وفعاليتها؛
+ الأمان المجتمعي: مستويات أمان تسعى إلى الاستقرار لكنها تظل متأثرة بالديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية.
أما التوصيات المقترحة لردم الفجوة، فيمكن إجمالها كالتالي:
* حماية القدرة الشرائية، عبر آليات دعم ناجعة ومراقبة دقيقة للأسواق؛
* تطوير برامج سكنية موجهة ومبتكرة تلامس الاحتياجات الفعلية للطبقات المتوسطة ومحدودة



عزيز الرباح

الدخل؛
* الارتقاء بالمنظومة الصحية، لضمان عدالة الولوج إلى العلاج في مختلف الجهات؛
* تطوير قطاع النقل الحضري الذكي والاستخدام لتقليص زمن التنقلات اليومية؛
تشديد التدابير البيئية وتوسيع المساحات الخضراء داخل المدن؛

* تعزيز آليات الحماية والأمان المجتمعي والتنمية المستدامة. إن هذا التقرير، بانضمامه إلى عدة تقارير وطنية ودولية، والتي شخّصت الفجوات الاجتماعية والمجالية، يمثل رسالة قوية موجهة إلى كافة المسؤولين، الحاليين والسابقين، والأحزاب السياسية، وذلك لأن الرهان اليوم لا يكمن في توصيف الوضع، ولا في تقاذف المسؤوليات، ولا حتى في إعداد البرامج، بل في ترسيخ ثقافة التقويم البناء، وإعطاء الأولوية للعمل بروح تنسجم بالجدية والنزاهة والتنافس الإيجابي، خدمة للتنمية عادلة تصون كرامة المواطن وتليق بالمغرب الصاعد.. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

فاس في ذاكرة الانتخابات.. أين اختفى اليسار ؟



الحسن العبد

كانت السياسة آنذاك مدرسة حقيقية، يتعلم فيها الشباب معنى الالتزام والعمل الجماعي والصبر على الاختلاف، وكان الحزب فضاءا للتكوين والنقاش وإنتاج الأفكار، وليس مجرد آلة انتخابية لا تظهر إلا قبيل موعد الاقتراع، ولذلك بقيت تلك التجربة راسخة في ذاكرة أبناء جيلي، حتى بعد أن تغيرت الوجوه وتبدلت الظروف وتحولت الخريطة السياسية المغربية مرات عديدة. لكن الزمن لا يتوقف، والسياسة أيضا لا تعرف الجمود؛ فقد تغير المجتمع، وتغيرت انتظارات المواطنين، وتغيرت طبيعة الأحزاب، وتراجعت قدرة بعض التظاهرات على استقطاب الشباب وتطهيره، وهنا يصبح من حقنا، نحن الذين عشنا تلك المرحلة، أن نطرح السؤال دون حذرن أعمى إلى الماضي، ودون إصدار أحكام مسبقة على الحاضر؛ أين هو الاتحاد الاشتراكي اليوم مقارنة بما كان عليه بالأمس؟ وأين اختفت تلك الروح النضالية التي كانت تجعل شبابا يقضي يومه وليله في الحملة الانتخابية إيمانا بفكرة ومشروع؟

والسؤال اليوم لا يتعلق بالاتحاد الاشتراكي وحده، وإنما باليسار المغربي بكل مكوناته وأطيافه..

فقد عرف اليسار خلال العقود الماضية تحولات وانقسامات وتجارب متعددة، وأصبح أكثر تشتتا مما كان عليه في مراحل سابقة، وإذا استطاعت مختلف مكونات اليسار أن تتجاوز خلافاتها، وأن تضع المصلحة العامة فوق الاعتبارات الحزبية والشخصية، وأن تتقارب حول مشروع اجتماعي وديمقراطي واضح، فقد يكون بإمكانها أن تستعيد شيئا من وهجها القديم، أما إذا بقي كل مكون ينظر إلى الآخر باعتباره منافسا أكثر منه شريكا، فإن حلم توحيد الصفوف سيظل مؤجلا، وستظل السفينة تبحث عن ريانها في بحر سياسي متغير. إن استحضارنا اليوم لانتخابات فاس في نهاية سبعينات القرن الماضي ليس بكاء على زمن مضى، ولا دعوة إلى استنساخ الماضي بحذأفيه، وإنما هو محاولة لاستحضار روح السياسة عندما كانت الفكرة قادرة على تحريك الشباب، والحلم بالتغيير قادرا على تعبئة الناس، والنضال مرتبطا بقناعة لا بمصلحة شخصية.

لقد تغيرت فاس، وتغير المغرب، وتغيرت الأحزاب، وتغيرت أجيال الناخبين، لكن السؤال القديم ما يزال حاضرا بصيغة جديدة: هل تستطيع السياسة المغربية أن تعيد إلى المواطن ثقته في العمل الحزبي؟ وهل يستطيع اليسار، بكل مكوناته، أن يجمع شتاته ويقدم مشروعاً قادراً على قيادة السفينة نحو المستقبل؟ ذلك هو التحدي الحقيقي في الاستحقاقات المقبلة؛ ليس فقط من سيفوز بالمقاعد، وإنما من سيكسب ثقة المواطن، ومن سيقنعه بأن السياسة ما تزال قادرة على خدمة الوطن والمجتمع.

في مسار البناء التنموي المتجدد الذي تشهده بلادنا، تقتضي روح المسؤولية الوطنية اعتماد مقاربة متوازنة وموضوعية؛ مقاربة تثمن عالما المنجزات الكبرى والتحول النوعية التي تحققت على مستوى البنيات التحتية الاقتصادية والاستراتيجية، وفي الوقت ذاته، تقر بحكمة وواقعية بالتحديات الاجتماعية الملحة. من هذا المنطلق، يأتي تسليط الضوء على تقرير مؤشر «جودة الحياة» الصادر عن منصة «نومبيو» (Numbeo) للنصف الأول من سنة 2026، كمرجع تحليلي يستدعي قراءة رصينة ومسؤولة لواقع السياسات العمومية ومستويات العدالة الاجتماعية.

فقد أكد التقرير أن مسار التنمية الوطنية بحاجة إلى العدالة، حيث يتبوأ المغرب المرتبة 70 عالميا من أصل 89 دولة، أي ضمن الفئة التي تعكس فجوة لا تليق به في مؤشرات جودة العيش.

ويعرض هذا المقال عناوين المؤشرات والتوصيات الواردة في التقرير.

فأبرز المؤشرات المعيشية الواردة في التقرير، تتضمن ما يلي:
+ تراجع القوة الشرائية؛ تسجيل ضغوط ملحوظة أمام مستويات الأسعار، حيث تلتهم كلفة المعيشة حيزا مهما من الدخل المحدود؛

+ أزمة السكن؛ اتساع الهوة بين أسعار العقارات ومتوسط الدخل الفردي، مما يطرح تحديات أمام تملك سكن لائق؛
+ تحديات التنقل؛ ضغوط أوقات التنقل اليومي والاكتظاظ المروري في الحواضر الكبرى؛

+ البيئة والمحيط؛ اعتبارات مرتبطة بالتلوث البيئي والوضوء، إلى جانب انعكاسات الظروف المناخية؛

مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية.. تعود الأحزاب السياسية إلى الواجهة، فتتجدد اللقاءات التواصلية، وتتحرك القيادات والمناضلون، وتبدأ لغة الوعود والبرامج والبحث عن أصوات الناخبين، وفي خضم هذا المشهد، يجد أبناء جيلي، خاصة في فاس، جيل الستينات والسبعينات، أنفسهم يعودون بذاكرتهم إلى زمن كانت فيه السياسة تمارس بروح مختلفة، وكانت الانتخابات بالنسبة إلى كثير من الشباب آنذاك أكثر من مجرد مناسبة للوصول إلى البرلمان أو تدبير المجالس المنتخبة؛ فقد كانت قضية وموقفا وقناعة، ومشروعا لتغيير المجتمع.

فقد كانت فاس في تلك المرحلة مدينة استقلالية بامتياز، لكن الحملات الانتخابية القوية التي خاضها الاتحاد الاشتراكي، استطاعت أن تستقطب شريحة واسعة من الشباب والطلبة، ومن بينهم نحن الذين كنا نحلم بالتغيير ونؤمن بأن السياسة يمكن أن تكون وسيلة لخدمة المجتمع والدفاع عن القضايا العادلة، وأتذكر أننا كنا ندعم أربعة من مرشحي الحزب، وهم الدباغ والمجدوبي وبوطالب وبنسعيد، وكنا نحضر خطاباتهم ولقاءاتهم، ونشارك في حملاتهم الانتخابية في مختلف أحياء فاس، ليلا ونهارا، دون أن نشعر بالتعب أو نبحت عن مقابل. وكان يقودنا في تلك المرحلة عدد من المناضلين والمختبرين السياسيين، ومن بينهم الأستاذ عبد الرحمن الغندور، الذي كان حاضرا بقوة في تأطير الشباب وتنظيم الحملة الانتخابية، وبذل جهدا كبيرا في التعبئة والتواصل، وربما كان من الإنصاف القول إن أمثال هؤلاء المناضلين تركوا بصمتهم في نجاح الحزب وتمكنه من الحصول على مقاعد برلمانية لتمثيل مدينة فاس.

كنا يومها طلبة وتلاميذ وشبابا في مقتبل العمر، وإلى جانبنا طلبة جامعة سيدي محمد بن عبد الله، وكان الحماس السياسي جزءا من حياتنا اليومية. لم تكن نذوق طعم الراحة، لأن الذي كان يحركنا لم يكن حسابا انتخابيا ولا طموحا شخصيا، وإنما قناعة ومبدأ وإيمان بما كنا نراه آنذاك مبادئ نبيلة يدافع عنها الاتحاد الاشتراكي. وهنا تكمن، في نظري، إحدى أهم الفوارق بين السياسة التي عرفناها في شبابنا والسياسة التي نراها اليوم؛ كان المناضل يبحث عن الفكرة قبل المقعد، وعن المشروع قبل الامتياز، وعن إقناع المواطن قبل استمالة صوته.

ولم تتوقف مشاركتنا عند الانتخابات التشريعية، بل امتدت إلى الانتخابات الجماعية، حيث شاركنا إلى جانب أساتذة ومناضلين، من بينهم بومهدي وبامو بنعيسى وعبد الرحمن الغندور، وانتهت تلك المرحلة بوصول الاتحاد الاشتراكي إلى تدبير شؤون بلدية فاس، في لحظة سياسية كان لها وقع خاص في نفوسنا، لأننا كنا نرى بأعيننا ثمرة العمل الميداني الذي شاركنا فيه.

متابعات



البرامج الانتخابية للأحزاب

بين رهانات الإصلاح وتحديات التنزيل

دخلت الأحزاب السياسية المرحلة الأخيرة من الاستعداد للانتخابات التشريعية المقررة في 23 شتبر الجاري، مع اقتراب الموعد القانوني لانطلاق الحملة الانتخابية، فيما استكملت غالبية الأحزاب الرئيسية تقديم برامجها الانتخابية، بينما لا تزال أحزاب أخرى تستعد للكشف عن عروضها الانتخابية خلال الأيام القليلة المقبلة.

إعداد: خالد الغازي

الإدماج الاقتصادي، ومنحة العودة إلى الشغل، وخلق صندوق قروض إنتاجية مجانية، ثم خفض معدل البطالة من 10.8 إلى 9 في المائة. وبالنسبة للقدرة الشرائية، يلتزم «البام» بإحداث ست شركات جهوية للتوزيع الفلاحي بالمناطق الفلاحية الكبرى، عصنة أسواق الجملة عبر منصات متعددة الوسائط، إحداث آلية لمحاربة الوساطة الطفيلية بتعاون مع مجلس المنافسة، تعميم التتبع الرقمي للمعاملات، بينما يقترح حزب الأحرار أربع إجراءات لحماية القدرة الشرائية، درع اجتماعي ودرع الادخار، وتحسين الأجور ومعاشات التقاعد، ودعم تعليمي للأسر، ثم مأسسة مؤشر الدعم الاجتماعي المباشر وربطه بمعدات التضخم.

فوارق بين الاستقلال والعدالة والتنمية

يوجد اختلاف بين البرنامج الانتخابي لحزبي الاستقلال والعدالة والتنمية، على مستوى العديد من المجالات، فكل حزب يرى من منظوره

تأهيل 1600 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، وإحداث 200 مؤسسة إضافية في المناطق التي تعاني من خصائص طبي ونشر 100 وحدة طبية متنقلة، وخدمة المساعدة الطبية الاستعجالية 141 رقم موحد، و12 خدمة جهوية، ضمان ولوج منصف إلى خدمات صحية، وتعميم المجموعات الصحية الترابية بحلول سنة 2027، بمعدل مجموعة صحية لكل جهة.

في قطاع الشغل، يتعهد الأصالة والمعاصرة بخلق مليون منصب شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة خلال الولاية الخامسة 2027-2031، في العديد من المجالات، بالإضافة إلى وضع منصة وطنية للتسجيل ومسار موحد لفائدة الشباب يستهدف حوالي 300.000 شاب سنويا، ما بين 18 و29 سنة، ويلتزم بتخفيض مستوى البطالة من 10.8 % إلى 7.0 % سنة 2031، وخلق 200.000 منصب صافي سنويا على الأقل، ومجموعة من البرامج بهدف تكوين الشباب لإدماجهم في سوق الشغل، أما حزب الأحرار، فيدوره يتعهد بإحداث مليون منصب شغل في أفق كئس العام 2030، ودينامية جديدة للتشغيل في جميع المجالات الترابية، عبر وضع أربع إجراءات لتفعيل الحق في

واستقطاب المواطنين، في التعليم والصحة والتشغيل والقدرة الشرائية والسكن؛ ففي التعليم، يلتزم حزب الأصالة والمعاصرة باسترجاع الدور الأساسي للمدرسة العمومية؛ مدرسة عمومية تربوية وتكون وتتهيء للمستقبل، وتعميم التعليم الأولي والنقل المدرسي، ومحاربة الانقطاع الدراسي، أما حزب التجمع الوطني للأحرار، فيقترح تعميم مدارس وإعداديات الريادة بحلول سنة 2028، وثانويات الريادة في أفق 2031، مع خفض الهدر المدرسي إلى النصف، وجعل المدرسة رافعة حقيقية للارتقاء الاجتماعي، وتوفير النقل المدرسي في جميع المناطق القروية بشراكة مع المجالس الإقليمية.

وفي الصحة، يلتزم «البام» بإنجاز أربع مستشفيات جامعية جهوية جديدة بكل من بني ملال وكلميم والراشيدية والدار البيضاء قبل نهاية 2028، وتحسين مستوى 90 مستشفى جهويا وإقليميا ومراكز صحية، خطة استدامة للتأمين الإجباري عن المرض (AMO) ابتداء من قانون المالية 2027، ضبط النفقات الطبية، وتأطير معدل الولادات القيصرية ليرتفع إلى 25 %، بينما يلتزم الأحرار باستكمال جميع المراكز الاستشفائية الجامعية في أفق 2029.

طرح مختلف الأحزاب برامجها السياسية التي تركز على المجالات الأساسية التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل المواطنين قصد استقطاب أصواتهم، خاصة القطاعات التي عرفت اختلالات والتي في حاجة ماسة إلى إصلاحات من أجل تحسين الخدمات وتطويرها بشكل يتلاءم مع انتظارات الناخبين، لكن العديد من برامج الأحزاب متقاربة، خاصة الأحزاب الكبرى، التي تتعهد بتقديم التزامات كثيرة، تتعلق بالصحة والتعليم والتشغيل والسكن والقدرة الشرائية والحماية الاجتماعية، إلى جانب التركيز على الشباب باعتباره الفئة الأكثر نشاطا وحضورا في المجتمع، ليبقى السؤال: هل تنجح الأحزاب في إقناع الناخبين بوعودها الانتخابية بعد وصولها إلى قيادة الحكومة المقبلة؟

تقارب بين «البام» وحزب الأحرار

يوجد تقارب بين حزب الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار في برنامجهما الانتخابي، فكل حزب يحاول تقديم التزامات بخصوص القطاعات الأساسية من أجل إقناع

متابعات

للمدرسة العمومية، ثم تحسين ظروف هيئة التدريس، وتأهيل البنيات التحتية وتعزيز الحكامة داخل المؤسسات التعليمية، وفي الجانب الصحي، يقترح الحزب إرساء منظومة صحية رقمية متكاملة، تجعل المواطن في صلب الخدمات الصحية، وتضمن استمرارية العلاج عبر إحداث بطاقة صحية رقمية موحدة لكل شخص، تتضمن ملفه الطبي الإلكتروني، وتمكنه من الاستفادة من العلاج في مختلف المؤسسات الصحية دون الحاجة إلى إعادة الإجراءات الإدارية أو نقل الملفات الطبية، مع التوسع التدريجي في آليات الإعفاء من الأداء المسبق لتكاليف العلاج لفائدة المؤمن لهم، ويلتزم الحزب بمراجعة شاملة لنظام المؤشر الاجتماعي الرقمي، عبر تمكين ثلاث فئات من الولوج المباشر والمجانية دون مؤشر رقمي (الأرامل، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمسنون)، بينما يلتزم الاتحاد الدستوري بتعزيز تمويل المنظومة الصحية، وضمان الاستفادة الفعلية من التغطية الصحية، وتقليص نفقات العلاج، وتحسين توزيع الموارد البشرية، والحد من هجرة الكفاءات، كما يقترح تعزيز الرعاية الصحية الأولية وطبيب الأسرة، وتطوير نظام موحد للمواعيد وتقليص أجال الانتظار، مع تقوية الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض.

وفي ملف التشغيل، تعهد حزب « السنبلة » بصرف تعويض شهري بقيمة 1000 درهم، ولمدة سنة، لفائدة العاطلين من حاملي الشهادات العليا الذين يتعذر عليهم التنقل للبحث عن فرص العمل، كما أعلن عن تصور لإعادة هيكلة «أنابيك» وتحويلها إلى منصة رقمية تستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي لمواءمة فرص الشغل المتاحة مع الكفاءات الباحثة عن العمل، بينما يرى الاتحاد الدستوري أن التشغيل يجب أن يكون في قلب السياسات العمومية، ويلتزم بربط التحفيز الاستثمارية بخلق فرص الشغل، توجيه جزء أكبر من الاستثمار نحو القطاعات والمشاريع ذات القدرة العالية على إحداث مناصب الشغل، تطوير التكوين المستمر وإعادة التأهيل المهني، وبناء نموذج اقتصادي يقوم على توازن واضح بين دور المبادرة الخاصة كمحرك أساسي للنمو وخلق فرص الشغل، وتسهيل ولوج الشباب إلى أول فرصة شغل.

تباين بين الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري

من جهته، يقدم حزب الحركة الشعبية مجموعة من المقترحات والتعهدات في برنامجه الانتخابي؛ ففي التعليم يلتزم باسترجاع بوصلة الإصلاح الاستراتيجي لمنظومة التربية والتكوين، عبر إطلاق إصلاح متكامل للمدرسة العمومية بعيد إليها مكانتها، ويلتزم بإعادة تنظيم الزمن المدرسي باعتماد يوم السبت عطلة أسبوعية، ومراجعة شاملة للمناهج والمقررات، وإلغاء تسقيف سن الولوج إلى مهنة التدريس المحدد في 30 سنة، إلى جانب الدفاع عن مجانية التعليم العالي العمومي، بينما يقترح حزب الاتحاد الدستوري إصلاح التعليم وتحسين جودة المدرسة العمومية، وتعميم التعليم الأولي، وتقليص الفوارق بين المجالين الحضري والقروي، وإعادة الاعتبار

طرحت مختلف الأحزاب برامجها السياسية التي تركز على المجالات الأساسية التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل المواطنين **قصد استقطاب أصواتهم**، خاصة القطاعات التي عرفت اختلالات والتي في حاجة ماسة إلى إصلاحات من أجل تحسين الخدمات وتطويرها بشكل يتلاءم مع انتظارات الناخبين، لكن العديد من برامج الأحزاب متقاربة، خاصة الأحزاب الكبرى، التي تتعهد بتقديم التزامات كثيرة، فهل **تتج الأحزاب في إقناع الناخبين بوعودها الانتخابية بعد وصولها إلى قيادة الحكومة المقبلة ؟**

حيث يولي أهمية للنهوض بالمستشفى العمومي عبر رفع حصة الإنفاق الصحي إلى أكثر من 50 في المائة، وضمان توزيع عادل للعرض الصحي على مجموع التراب الوطني، والرفع من عدد الأطباء بـ 15 ألف طبيب وعدد المرضى بـ 33500 ممرض، وإحداث 9 آلاف سرير استشفائي إضافي، كما يلتزم الحزب بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ملايين مغربي الذين لا يزالون خارج التغطية الصحية، بينما يتعهد حزب الاتحاد الاشتراكي بتأهيل المستشفيات وتحفيز الأطر وزيادة عدد العاملين في القطاع، تخفيض كلفة العلاج الى أقل من 20 بالمائة، ومراقبة الصارمة للمصحات الخاصة والحد من اللجوء للقطاع الخاص، واستكمال بناء كافة المستشفيات الجامعية وتوسيع العرض الصحي العمومي في مختلف الجهات.

وفي التعليم، يقترح حزب «الكتاب» التصدي للتفاوتات المدرسية، عبر الاهتمام بالمدرسة العمومية من خلال تجهيز 30 ألف حجرة دراسية إضافية، مع إعطاء الأولوية للمناطق القروية والجبليّة، وخفض معدل الهدر المدرسي إلى النصف، وتحديث المناهج الدراسية وتحسين تصنيف المغرب في التقييمات الدولية، وتقديم منحة ألف درهم للأسر لمساعدتها في الدخول المدرسي، ومن جهته، يقترح حزب «الوردة» تقليص الاكتظاظ وتعميم التعليم الأولي وتحسين جودة التعلم، وتخفيض الهدر المدرسي إلى النصف، وتعميم التعليم الأولي 100 في المائة.

في قطاع الشغل، يعد حزب التقدم والاشتراكية بإحداث مليون فرصة عمل لفائدة الشباب، وإقرار زيادة بنسبة 15 في المائة في الحد الأدنى للأجور على مرحلتين، إلى جانب منح تعويض مالي يبلغ 1000 درهم عن كل طفل ممتدرس، والرفع من قيمة الدعم المباشر للأسر إلى 1000 درهم، فضلا عن خلق 100 ألف منصب عمل في القطاع الرقمي، وخفض معد البطالة من 13 إلى 10 في المائة عبر سياسة نشيطة للتشغيل، بدوره يقترح الاتحاد ربط التشغيل بأي دعم عمومي أو إعفاء ضريبي بخلق فرص للشغل، وإدماج 200 ألف شاب سنويا في سوق الشغل أو المقالة، وإحداث 200 ألف منصب شغل قروي، وخفض بطالة الشباب إلى أقل من 10 في المائة.

أما في المجال الفلاحي، فيدعو حزب التقدم والاشتراكية إلى إعادة توجيه السياسة الفلاحية نحو الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والزيوت النباتية والسكر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني من الفواكه والخضر والبروتينات الحيوانية، والرفع من مداخيل صغار الفلاحين بنسبة 50 في المائة، وخفض استهلاك المياه في القطاع الفلاحي بنسبة 25 في المائة، وإحداث 100 سوق للقرب وأسواق أسبوعية، بينما يقترح الاتحاد توجيه الدعم مباشرة للفلاح الصغير وتوسيط بدل الوسطاء، وتثمين سلاسل الإنتاج الفلاحي وربطها بالتحويل والتسويق المحلي، وتعميم الولوج للماء، ثم الرفع من دخل الفلاحين الصغار بـ 30 في المائة.

الإصلاحات التي يجب اتخاذها، والإجراءات التي يجب تنزيلها من أجل تحسين جودة القطاعات الأساسية ومعالجة الاختلالات الماضية..

ففي قطاع التعليم، يقترح حزب «الميزان» تأهيل المؤسسات التعليمية بالعالم القروي والمناطق الجبلية والواحات، عبر تحسين البنيات التحتية، وتعزيز السكن الوظيفي، وخلق تحفيزات لفائدة الأساتذة، ورصد مبرك للهدر المدرسي، ومراقبة وضبط رسوم التعليم الخصوصي، فيما يدعو «البيجيدي» إلى إلغاء التمييز بين مدارس الريادة وباقي المدارس، بهدف ضمان مدرسة عمومية موحدة، إلغاء قرار تسقيف السن المحدد في 35 سنة للمشاركة في مباريات التوظيف، حماية الاستقرار المهني والاجتماعي، ومحاربة الهدر المدرسي، ثم إحداث صندوق خاص لتمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وفي المجال الصحي، يؤكد حزب الاستقلال على ضرورة النهوض بالمستشفى العمومي عبر الإصلاح الهيكلي المزود بمؤسسات قوية ودائمة، وتمويل مهيكل ومؤمن وحكامة قائمة على النجاعة والفعالية في الأداء، من خلال إحداث وكالة وطنية للمستعجلات كاولوية مؤسساتية أولى لإصلاح المستشفى العمومي، تعزيز الدراسات الطبية للمستعجلات والنهوض بالصحة النفسية، ثم إرساء منظومة الرقمنة والتدبير المعلوماتي، بينما يرى حزب العدالة والتنمية أن إصلاح قطاع الصحة ينطلق عبر إدماج الأنظمة الصحية المتفرقة والاستثنائية داخل منظومة صحية أساسية، بما يشمل توحيد الحقوق والتعريفات ومسارات العلاج، إنشاء جهاز تفتيش لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمراقبة الخدمات الصحية المقدمة للمؤمنين، ويقترح تخصيص الاستفادة من التغطية والخدمات الصحية المجانية في إطار برنامج «أمو-تضامن» حصريا لدى المستشفيات العمومية لقطع الطريق على المصحات، إرجاع التغطية الصحية للطلبة وإقرار التغطية الصحية للوالدين، ومراجعة شاملة لسياسة التسعير، خصوصا بالنسبة للأدوية المكلفة.

وفي التشغيل، يقترح حزب الاستقلال عدة برامج متنوعة، منها تشغيل الشباب، منها برنامج «أفاق» لضمان الفرصة للشباب، يشمل فرصة التدريب والتكوين والعمل، برنامج «بداية» لدعم التنقل والبحث عن العمل، برنامج «100 ألف موهبة رقمية» عبر تكوين وتأهيل آلاف الشباب للاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، وإحداث آلية وطنية موحدة لإدماج حملة الشهادات في سوق الشغل، أما «البيجيدي» فيقترح سياسة خاصة لفئة الشباب تجمع التكوين والمواكبة الاجتماعية وفرص التدرج والمقالة، كما يقترح إعادة تصميم برامج تحسين قابلية التشغيل لربطها أكثر بحاجيات سوق الشغل.

وفيما يخص القدرة الشرائية، يتعهد حزب الاستقلال بإحداث شركات جهوية لاقتناء وتخزين وتوزيع المنتجات الفلاحية والغذائية، اعتماد آلية وطنية شفافة لتتبع هوامش الربح، الرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور وفي المعاشات، تقوية الطبقة الوسطى، وفي السكن، يلتزم الحزب بإطلاق آلية وطنية لتيسير تمويل السكن الأول للشباب والطبقة المتوسطة، وتعزيز برنامج الدعم المباشر للسكن، وإطلاق عرض وطني جديد للسكن موجه للطبقة المتوسطة، أما حزب العدالة والتنمية، فيقترح جملة من الإجراءات التي تركز أساسا على مراقبة الأسواق ومسالك التوزيع ومحاربة المضاربة والاحتكار، عبر إصلاح أسواق الجملة وتقليص عدد الوسطاء غير المنتجين في أسواق المواد الأساسية، وإحداث لجان إقليمية دائمة لمراقبة الأسعار والجودة مع تشديد العقوبات، وإحداث نظام دائم لمراقبة وتتبع وضبط وتسقيف هوامش الربح لدى شركات المحروقات مع نشر نتائج هذا التتبع للعموم، وفيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، يدعو البرنامج إلى تصحيح المؤشر الاجتماعي عبر استبعاد الاستهلاك الأساسي للماء والكهرباء والغاز والهاتف من المعايير التي تؤدي إلى إقصاء الأسر من الدعم المباشر ومن «أمو-تضامن».

اختلاف الرؤى بين التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي

في برنامجه الانتخابي، يركز حزب التقدم والاشتراكية على القطاعات الأساسية، كالصحة والتعليم والشغل والسيادة الغذائية،

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



CNSS يطلق ذراعا جديدا لتعزيز الرقمنة وتدير المصحات

مختصرات

سلطات المديرية العامة

لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، لبنى طريشة، الضوء على موضوع تجديد العرض التكويني للسنة التكوينية 2026-2027، بإطلاق أكثر من 190 شعبة جديدة، تروم مواكبة مهن المستقبل والاستجابة لحاجيات الكفاءات التي تفرزها مختلف السياسات القطاعية، خاصة في مجالات الأمن السيبراني، وصناعة الألعاب الإلكترونية، والاقتصاد الأخضر، كما سيعتمد المكتب خلال هذه السنة على شبكة تضم 513 مؤسسة، تعززت بافتتاح 18 مؤسسة جديدة.

وقد تم إعداد هذا العرض بما ينسجم مع الاستراتيجيات والتوجهات القطاعية للمملكة، خاصة خارطة الطريق للتشغيل، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والتوجهات المتعلقة بالسيادة الصناعية، بهدف استباق حاجيات الكفاءات وملاءمة المسارات التكوينية مع المتطلبات الجديدة لسوق الشغل.

المنشآت وتحسين آليات تديرها، حيث يأتي هذا التوجه في سياق توسع أدوار الصندوق، الذي أصبح يتولى تدبير مجموعة واسعة من أنظمة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، إلى جانب الخدمات المرتبطة بالضمان الاجتماعي.

وفيما يتعلق بنشاط CNSS، يعكس النظام العام دينامية إيجابية، إذ بلغ عدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق 4.24 ملايين أجبر العام الماضي، أي بارتفاع نسبته 4% مقارنة بالسنة السابقة، فيما ارتفعت كتلة الأجر المصرح بها من 222.51 مليار درهم إلى 244.84 مليار درهم خلال الفترة نفسها، مسجلة نموا بنسبة 10%.



والعمليات التي تتم معالجتها، كما تمت المصادقة على إنشاء شركة أخرى متخصصة في تدبير المصحات التابعة للصندوق، في خطوة ترمي إلى تعزيز حكمة هذه

ومن أبرز القرارات التي اتخذها المجلس، إحداث شركة تابعة تتولى دعم وتسريع التحول الرقمي داخل الصندوق، بما يواكب اتساع نطاق الخدمات وتزايد حجم المعطيات

يسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لإعادة هيكلة جزء من منظومته لمواكبة النمو المتواصل في حجم الخدمات والمهام الموكولة إليه، من خلال إحداث فرعين جديدين، أحدهما لتسريع التحول الرقمي وتعزيز القدرات التكنولوجية، والثاني لتدبير المصحات التابعة للصندوق، وذلك في وقت تجاوز فيه عدد المستفيدين المؤهلين للتغطية الصحية، 25 مليون شخص.

فخلال اجتماع مجلس الإدارة الذي صادق على حصر حسابات الصندوق وتحديد سقف مصاريف تدبير نظام الضمان الاجتماعي، شملت القرارات المعتمدة أيضا إجراءات لتعزيز أمن أنظمة المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية للصندوق.

«التحول الصناعي في إفريقيا» يفتح بوابة جديدة للصناعة والتكنولوجيا بالبيضاء

عالمية ومزودي التكنولوجيا وقادة القطاع وصناع القرار والمستثمرين والمشتريين، بهدف ربط التكنولوجيا العالمية بالاحتياجات التنموية للصناعة في المغرب والقارة الإفريقية.

ويتضمن برنامج المعرض «قمة الحافة الصناعية»، التي ستناقش مستقبل الصناعة الإفريقية وقضايا الذكاء الاصطناعي والصناعة 4.0 والطاقة والاستدامة والأمن السيبراني وأنترنت الأشياء الصناعي، إلى جانب «أكاديمية المصنع الذكي» المخصصة لتطوير مهارات المصنعين والمهندسين والمهنيين في مجالات التصنيع الذكي والأتمتة والتصنيع الرقمي.

لأول مرة.. تحتضن الدار البيضاء معرض «التحول الصناعي-إفريقيا» (ITAF 2026)، في الفترة الممتدة من 29 شتبر الجاري إلى 1 أكتوبر المقبل، وذلك في أول حضور لهذه المنصة الصناعية الدولية بالمغرب.

ويندرج «التحول الصناعي-إفريقيا» ضمن منظومة «هانوفر ميسي»، ويتركز على مجموعة من التقنيات الحديثة، من بينها الروبوتات والأتمتة، والتصنيع الرقمي والذكاء الاصطناعي، واللوجستيات الذكية، وتدبير سلاسل الإمداد، وأنظمة الحركة والمحركات، وحلول الطاقة الذكية، حيث يرتقب أن يستقطب المعرض نحو 100 مشتر وصانع قرار صناعي ضمن برنامج لقاءات أثنائية بين الشركات، بمشاركة مهنيين من المغرب وتونس وعدد من أسواق غرب إفريقيا، بينها السنغال وكوت ديفوار والكاميرون ومالي والنيجر وموريتانيا وغينيا والطوغو والبنين.

ويجمع المعرض، المتخصص في الأتمتة والتصنيع الذكي والتحول الصناعي، شركات صناعية

اتفاقيات جديدة مع الهند تعزز حضور OCP دوليا



ضمن استراتيجيته لتعزيز حضوره عالميا، أبرم المكتب الشريف للفوسفات اتفاقيات جديدة مع الهند، أحد أكبر الأسواق العالمية المستوردة للأسمدة الفوسفاتية، تهم توريد كميات مهمة من منتجاته إلى عدد من الشركات العمومية الهندية. وحسب معطيات متداولة، فقد أبرمت عدة شركات هندية متخصصة في استيراد الأسمدة، بروتوكولات اتفاق مع OCP، الرائد عالميا في قطاع الفوسفات، لتوريد ما مجموعه 600 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية، على أن تستمر عمليات التسليم خلال الفترة الممتدة من شهر غشت المنصرم إلى نونبر المقبل. وتأتي هذه العملية الجديدة في سياق تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب والهند، خاصة في مجال الأسمدة الفوسفاتية، حيث تعد الهند أكبر مستورد عالمي لفوسفات ثنائي الأمونيوم، وقد عززت خلال السنوات الأخيرة اعتمادها على صادرات المكتب الشريف للفوسفات. وفي سياق متصل، يعود هذا التوجه، جزئيا، إلى تراجع صادرات الصين من الأسمدة الفوسفاتية، وهو ما عزز موقع OCP كمورد رئيسي وموثوق للأسواق الدولية، وفي مقدمتها السوق الهندية التي تمثل أحد أهم وجهات صادرات المجموعة المغربية، حيث سبق للمكتب أن وقع، خلال شهر مارس الماضي، اتفاقا إطاريًا طويل الأمد مع عدد من الشركاء الهنود لتوريد نحو 2.5 مليون طن من الأسمدة الفوسفاتية.

للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

إبعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما
لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل
بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراكم سيكون مقبولا مباشرة بعد توطينا بنسخة
من توطين التحويل محموبا بهذه القسيمة، عبر البريد
أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات



مغربية تنافس على جائزة الأدب العربي

أعلن معهد العالم العربي في باريس عن القائمة الرسمية للدورة 14 لجائزة الأدب العربي برسم سنة 2026، والتي تضم تسع مؤلفات، من بينها رواية للكاتبة المغربية سميرة العياشي بعنوان: «مدام بوفاري، أمي وأنا»، الصادرة عن دار «لوب» للنشر.

وتأتي جائزة هذه السنة للاحتفاء بـ«ثراء آداب العالم العربي وتنوع الموضوعات التي تتناولها، من خلال روايات لكاتبات وكتاب من آفاق مختلفة، تدعمها دور نشر مرموقة»، إذ ستنظم لقاءات أدبية مع المرشحين النهائيين لجائزة الأدب العربي 2026 خلال شهر نونبر المقبل بمكتبة معهد العالم العربي، فيما سيتم تسليم الجائزة في دجنبر المقبل خلال حفل ينظم بمقر المعهد، في إطار أسبوع اللغة العربية.

وتبلغ القيمة المالية للجائزة، 8 آلاف يورو، وتكرم هذه الجائزة «عمل كاتب أو كاتبة من إحدى دول جامعة الدول العربية، مكتوبا بالعربية ومترجما إلى الفرنسية، أو مكتوبا بالفرنسية مباشرة، وصادرا بين 15 غشت 2025 و30 شتبر 2026»، كما ستسلم أيضا جائزة الأدب العربي لطلبة الثانويات، وفي إطار هذه المبادرة، التي بلغت دورتها الرابعة، سيصوت الطلبة لاختيار العمل المفضل لديهم من بين الأعمال المدرجة في القائمة النهائية.

المغرب يبرز حضوره في المعرض الدولي للهندسة المعمارية بالبندقية

ستجرى المباراة على مرحلتين، سيتم في المرحلة الأولى انتقاء خمسة مشاريع من طرف لجنة تحكيم تضم عددا من الخبراء والشخصيات المتخصصة، قبل اختيار المشروع النهائي خلال المرحلة الثانية. وستقام هذه التظاهرة الدولية التي ستمتد إلى غاية 21 نونبر المقبل، والمقامة تحت شعار: «ممارسة الهندسة المعمارية - من أجل إمكانية التعايش في مواجهة واقع ملموس»، بإشراف الثنائي المعماري وانغ شو ولو ونيو Amateur Architecture Studio.

الجدير بالذكر، أن بينالي البندقية للهندسة المعمارية يعد من أبرز المواعيد العالمية في مجال الفكر والممارسة المعمارية، إذ يشكل فضاء للنقاش حول علاقة الهندسة المعمارية بالمجتمع والتكنولوجيا والبيئة والتحول الحضري.



في خطوة تعكس استمرار حضوره في أبرز التظاهرات الفنية والمعمارية الدولية، يستعد المغرب للمشاركة للمرة الثانية في المعرض الدولي العشرين للهندسة المعمارية بالبندقية سنة 2027. وتأتي هذه المشاركة بعد تجربة المغرب في بينالي البندقية للهندسة المعمارية سنة 2025، وحضوره في بينالي البندقية للفنون سنة 2026، بما يعزز إشعاع المملكة الثقافية والإبداعي على المستوى الدولي. ويرتقب أن يعكس المشروع المغربي المختار خصوصيات الهندسة المعمارية المغربية، وارتباطها بالمجتمع والمجالات التراثية، إلى جانب قدرتها على مواكبة تحديات التنمية المستدامة، حيث

«حسن جدا» يقود الفد في جولة فنية

إلى عدد من المدن الأوروبية، حيث سيلتقي الفد بالجالية المغربية بأوروبا، ومن المتوقع أن تشكل الجولة مناسبة جديدة للقاء الفنان بجمهوره خارج الشاشة، في أجواء مسرحية تتيح له تقديم شخصياته ومواقفه الكوميديية بشكل مباشر، مع الحفاظ على خصوصية أسلوبه الذي يجمع بين البساطة والذكاء والسخرية الاجتماعية. وبهذا العرض، يواصل حسن الفد ترسيخ حضوره في المشهد الكوميدي المغربي، من خلال أعمال وعروض تراهن على القرب من الجمهور وعلى تقديم محتوى ترفيهي يستند إلى الملاحظة الدقيقة للمجتمع وتفاصيل الحياة اليومية.



حرصا على مواصلة التواصل مع جمهوره داخل المغرب وخارجه، يستعد الكوميدي حسن الفد للقاء جمهوره من جديد من خلال جولة فنية بعرضه الكوميدي «حسن جدا» الذي سيقوده إلى عدد من المدن المغربية والأوروبية خلال أشهر أكتوبر ونونبر ودجنبر من السنة الحالية. ويرتقب أن تنطلق الجولة في 10 أكتوبر المقبل من مدينة فاس، قبل أن تحط الرحال تباعا بكل من الدار البيضاء ومراكش وطنجة، في جولة وطنية تسعى إلى الوصول إلى جمهور مختلف المدن المغربية، كما سينتقل العرض

مهرجان مالو يجمع نخبة من الموسيقيين العرب

التحولات التي يشهدها المشهد الموسيقي العالمي. ويمنح هذا التوجه للمهرجان بعدا يتجاوز المنافسة الفنية التقليدية، ليصبح منصة تسعى إلى تعريف الجمهور الأوروبي بثراء الموسيقى العربية وتنوع مدارسها، بعيدا عن الصور النمطية السائدة.

وفي سياق متصل، قررت إدارة المهرجان تخصيص تكريم خاص لروح الفنان هاني شاكر، تقديرا لمسيرته الفنية الطويلة وإسهاماته الكبيرة في إثراء الأغنية العربية الأصيلة، ووفاء لفنان استطاع على مدى عقود أن يحافظ على مكانته كواحد من أبرز نجوم الغناء العربي وأن يقدم أعمالا أصبحت جزء من ذاكرة الجمهور في مختلف أنحاء الوطن العربي، لما حملته من قيمة فنية وإنسانية راقية.

سعيًا نحو ترسيخ حضور الموسيقى العربية داخل المشهد الثقافي الأوروبي، تستعد مدينة مالو السويدية لاحتضان الدورة الثانية من «مهرجان مالو الدولي للعود والأغنية العربية»، يومي 25 و26 شتبر الجاري، وذلك في حدث ثقافي وفني يعزز الحوار الفني بين الشرق والغرب عبر لغة الموسيقى.

يعد مهرجان مالو مشروعًا ثقافيا يحمل رؤية واضحة لإعادة تقديم الموسيقى العربية بصفتها فنا حيا قادرا على الحوار والتجدد والتأثير عالميا، حيث يؤكد مدير المهرجان يوسف البدر، أن دورة هذه السنة تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي بين أوروبا والعالم العربي، وفتح مساحات جديدة أمام الفنانين الشباب، بما يواكب



السنتيسي يناقش أطروحته

في تدبير الشؤون العمومية بباريس

اسم إدريس السنتيسي خلال هذه المرحلة في واجهتين متوازيتين، إذ تشكل مناقشة الدكتوراه بباريس محطة بارزة في مساره، قبل العودة إلى الاستحقاقات السياسية المقبلة.

للإشارة، فالسنتيسي عضو سابق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو عضو حاليا بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وعضو بلجنة الثقافة والتربية بمجلس أوروبا بستراسبورغ.



بالتزامن مع الاستعدادات الجارية للاستحقاقات التشريعية المقبلة، ناقش النائب البرلماني إدريس السنتيسي، أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه في تدبير الشؤون العمومية بجامعة دوفين Dauphine PSL بباريس، وذلك أمام لجنة مناقشة ضمت أساتذة مغاربة وفرنسيين، وبحضور وازن لعدد من الأساتذة الجامعيين المغاربة.

وبين الالتزام الأكاديمي والاستحقاق الانتخابي، يحضر

دنيا الأسبوع بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: 2011-070
أع/ 28 جوان 1965
الإيداع القانوني: ISSN 0851-2981
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابر بريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

المتعاونون: مراد علوي
قدور بن موسى
عبد حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47

التصنيف: خديجة حليبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حليبي
المراسلون: زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي: عبد الرفيق حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي



مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

الحقيقة الضائعة

تلبية لطلب قراء «الأسبوع» الأوفياء، المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» الذين يطالبوننا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا.. يستمر طاقم الجريدة في تقديم جزء مما تركه الراحل من مؤلفات تاريخية.

كتاب «المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية» الذي صدر

في خمسة أجزاء، والذي نشرنا الأجزاء الثلاثة منه المتضمنة لأهم الأحداث التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، ثم مراحل الاحتلال.. نواصل تقديم الجزء الرابع: «الحرب المغربية- الفرنسية- الإسبانية (1906-1936)» الذي يحمل تفاصيل المقاومة المغربية ضد الاحتلال، حيث سيجد القارئ عناصر تنشر لأول مرة.

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

تافيلالت.. إقليم الجهاد ضد الاستعمار

الطلة 177



بقلم:
مصطفى العلوي

إن جناب تافيلالت شاسعة واسعة.. وضياء الفرنسيين كان في أهميته وضخامته بضاهي شساعة تافيلالت، وإنما تجد الفرنسيين يبحثون عن التعابير الجديدة في كل تقرير ليدفنوا في تركيباتها حقيقة ما كانوا يعانونه بعد واحد وعشرين سنة على إمضاء الحماية، وعندما تقول الوثائق الفرنسية: ((إن الاستقرار عم تافيلالت سنة 1920))، ويقولون في سنة 1932: ((إن محاربينا كانوا يصعبون))، وأقول في كشوفي أن الحرب لم تتوقف سنة 1932، فلأن مناطق أخرى في تافيلالت، سبق الحديث عنها، كانت مسرح لمعارك وصفناها سنة 1934 كمعركة إسل في تافيلالت، التي قتل فيها الليوتنان فيليبون.

ولا بأس من أن نقدم من محاضر الفرنسيين تقارير أخرى عن معارك جرت في نواحي أخرى بهذا الإقليم المجاهد، لم نتحدث عنها، كمعركة تاردة، التي استمرت شهرين في ناحية كلميمة، من غشت إلى شتبر 1930، ومعركة أرمبو، التي جرت في نونبر 1931، ومعركة الفرقة، التي جرت في فبراير 1932، ومعركة إيفغ التي جرت في نفس الفترة، ومعركة كردوس، ومعركة جبل بادو، التي جرت في شهر شتبر 1933.

إن ناحية كلميمة، ورغم أنها جزء من تراب تافيلالت وقبائلها من قبائلها، كانت وحدها تخوض حربها كجيرانها ضد الدخول الفرنسي، خصوصا بعد أن ضرب الجيش الفرنسي القادم من الجزائر، والقادم من المغرب، حصارا بالدبابات والمدافع حول تافيلالت كلها، وهي فكرة غبية - على أية حال - لأن المحاربين هم السكان ولا يجدي ضرب تافيلالت الحصار حولهم شيئا.

وقد يجد القارئ أسماء لمناطق سبق الحديث عن معارك جرت في ناحية تافيلالت، ولكن المقارنة بين تواريخ هذه المعارك وأسماء الضباط الذين سقطوا فيها، توضح - بما لا يترك مجالا للشك - أنها

معارك أخرى إضافة إلى المعارك الأولى.

ففي غريس، ونجد في أعداد سابقة أن الوثائق الفرنسية سبق وتحدثت عنها وعن استتباب الأمن فيها سنة 1924، نشهد معركة كبرى في 31 غشت 1930، قتل فيها الليوتنان شوفان وقتل معه أربعة وأربعون جنديا، فجاء الجنرال جيرو ليستقر في تاردة مجمعا قواته ومنتظرا نجدات أخرى تاركا للطائرات مهمة القصف الأعشى في جميع مناطق كلميمة.

وترك المجاهدون هذه المنطقة ليتحركوا نحو واد الفرقة، حيث كان الفرنسيون يتجمعون في جبل لالة الولية، فهاجموهم في 18 نونبر 1931، في معركة بالأسلحة الأبيض القتلى كان فيها كثيرا.. وقتل ضابطان؟؟).

والحقيقة أن الوثائق الفرنسية اعترفت فيما بعد بأن الكولونيل

أربعة من خيرة ضباطه الخبراء في مناطق الحدود الجزائرية المغربية، الكولونيل ترانكي مكلفا بإقليم الساور - ومرة أخرى يؤكد على رجوع المعارك إلى الساور - والكولونيل كورنيك مكلفا بناحية الجنوب، والكولونيل دوني بناحية الغرب، والكولونيل لاهور بناحية الشمال، وجاءت قوات إضافية من مراكز بقيادة الكولونيل فرانسوا، وكانت قوات كل كولونيل عبارة عن جيش كامل بمدافعه وطائراته ودباباته وسياراته حاملات الرشاشات.

إنها حرب جديدة في منطقة الجنوب الشرقي للمغرب بدأت يوم 6 فبراير 1932، واختار المجاهدون تعقب قوات الكولونيل فرانسوا العاتية، والتي اتجهت نحو منطقة جبلية وعرة في واحات إيفغ حيث المياه المتدفقة والجبال العالية، وحيث قصف الطائرات لا يجدي نفعًا، وجرى الاشتباك

بدأت فيه المعارك، في هذه المنطقة التي يتحدث الفرنسيون عن إفلات الأمر من أيديهم فيها. وفي الفرقة حصلت معارك في 27 مايو، ومعارك في 28 مايو، وفي 29 جوان.. وفي كل معركة يتكاثر القتلى ولا يذكر الفرنسيون عددهم، ولكنهم يذكرون عدد القتلى عندما يتعلق الأمر بمعركة يقتل فيها أحد ضباطهم، مثل الليوتنان سافاس، الذي قتل في معركة 22 شتبر في نفس المنطقة مع أربعة من الجنود. ويستمر الجهاد السنين والأعوام، وتتوسع رقعة الجهاد غربا لتقترب من جبل ساغرو، الذي توجد الفرقة شمال شرقه.

ونجد الجيش الفرنسي في فاتح يناير 1933 يشتبك مع المجاهدين في مركز ميسيسي، بعد قتل ثلاثة جنود فرنسيين، ومعركة أخرى يومي 5 و6 يناير في جبل وكنات. وتهب قبائل أيت عطا يوم 8 يناير لتشتبك مع قوات القبطان



إسقاط مجاهدين مغاربة لمروحية فرنسية بتافيلالت سنة 1932

ملموكس، وتقتله وجيشه في واد النمام، وقال الفرنسيون أن عدد القتلى بلغ أحد عشر. وفي 24 يناير، حصل اشتباك آخر في أيت الغازي مع قوات ضخمة من رجال المدفعية الفرنسيين، قتل فيه الليوتنان لوكورفيلو.

1931.. خمس جزرات في تونفيت

لا بد من الرجوع قليلا إلى السوراء، إلى معركة تاحيانت، التي جرت غرب إقليم تافيلالت على سفوح جبال الأطلس الكبير، والتي حصلت فيها معركة من مستوى معركة ساغرو، واضطرت الفرنسيين إلى الانسحاب عن جل

مع قوات الكولونيل فرنسوا يوم 11 و12 و13 فبراير 1932، وقالت الوثائق الفرنسية: ((لم تتمكن من جمع قتلائنا))، ولكنهم قدروا عددهم بأثنين وثلاثين قتيلًا، بينهم القبطان أريكي.

وفي منطقة قريبة من الطريق إلى ورزازات، جاءت قبائل أيت عطا التي كانت مستمرة في حربها، وضربت في 22 فبراير 1932 المركز الفرنسي المسمى «ميسيسي»، فقتل عدد كبير من الجنود الفرنسيين، بينهم الليوتنان فرومانتان، وتوسعت المعركة إلى تيكرت، حيث قال الفرنسيون إنه قتل لهم جندي واحد.

ويعترف الفرنسيون بأن منطقة الرك، الممتدة إلى حاسي زكدو، كانت مرتعا للمجاهدين من أيت خباش، حيث لم يستطع الفرنسيون عمل شيء، ويقع واد الفرقة، الذي

المناطق التي كانت محيطة بأيت يعقوب، ولقد رويانا عن الوثائق الفرنسية في تلك المرحلة قولها: ((هناك أموات وجرحى، ولكن الجيش الفرنسي انسحب)) (انظر الأعداد السابقة)، كما أوردنا قول الوثائق الفرنسية عن مرحلة جوان 1929 ((وأفني رجالنا)).

وقد ذكرنا بهذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الحرب الفرنسية ضد إقليم تافيلالت، لأننا انطلاقا من هذه السطور سنعود لنراجع ماذا حصل في تلك المنطقة بالذات منذ سنة 1929، لأنها بقيت خاضعة لنفوذ المجاهدين محرمة على الجيش الفرنسي، ولأن معارك كثيرة جرت بها، أبعدتنا عنها ظروف منطقة قصر السوق وأرفود والريصاني، والتي امتدت جنوبا وشرقا نحو الساور، داخل الحدود التي كان الفرنسيون يعتبرونها جزء من التراب الفرنسي في الجزائر.

ففي منطقة أيت يعقوب ومركز نفوذها تونفيت، اكتشف الجيش الفرنسي مبكرا أن القبائل التي ضربتهم في تاحيانت كانت تعززها قبائل يعرفها الفرنسيون وتعرفهم، وهي قبائل أيت مسعود وقبائل أيت إبحاند، والتي بدأت حربها ضد الفرنسيين قبل سنة 1922، وبقيت فارضة استقلالها.

وكانت القوات الفرنسية الواقعة موقف العاجز هناك يقودها الجنرال بوميريو، الذي جرح سنة 1929 فيما بعد، والجنرال تيفني والكولونيل شامبران، الذين جمعوا قوات كبرى في أغبالو نسران، وتوقفوا وطال بهم الانتظار.. هؤلاء الجنرالات كانوا في هذا الموقف سنة 1922 وبقيت قواتهم محاصرة لمدة سبع سنوات. تحديد هذه المدة جاء في محاضر الكولونيل فوانو، المؤرخ العسكري لهذه المرحلة.

وقد حاول الجيش الفرنسي التحرك أخيرا في 10 جوان 1929 ل فك الحصار عن إيتزر، حصار كان محيطا أيضا بتونفيت، التي احتلها المجاهدون وقتلوا كل من كان فيها من المستسلمين للجيش الفرنسي، أو من الجنود الفرنسيين.

لكن التحرك الفرنسي لم يجد شيئا، وبقي نفوذ المجاهدين مفروضا على مراكز ومرتفعات بودرة وسيدي يحيى ويوسف. واختار المجاهدون وقت التحرك، وتحركوا في 17 فبراير 1931، فهاجمت قبيلة أيت علي وأبراهيم فرقة فرنسية متحركة، وهاجموا في 27 فبراير تجمعا للقوات الفرنسية في قصبة أيت بولمان، واشتبكت فرق مجاهدة من قبائل أيت يحيى وأيت علي وأبراهيم مع الجيش الفرنسي في تواريتين يوم 12 مارس 1931، وكانت كل المعارك تخلف عشرات القتلى من الجانبين.